محمد عابد الجابري

التاريخ والمؤرخون في المغرب المعاصر

(1967)

ينشر لأول مرة



دراسة خالد طحطح

محمد عابد الجابري

التاريخ والمؤرخون في المغرب المعاصر:

دراسة نقدية على ضوء المفهوم الخلدوني للتاريخ والتأريخ

دراسة: خالد طحطح

الكتاب: التاريخ والمؤرخون في الغرب المعاصر
المؤلف: محمد عابد الجابري
دراسة: خالد طحطح

الطبعة: الأولى (خاصة بالمغرب) صدرت ورقيا سنة 2021
بالإيداع القانوني: MO24862021
وردمك: 978-9920-33-751-9

والسحب: تم من مطبعة ليفوغراف - طنجة

-على سبيل التوضيح-

إن تحقيق المخطوطات هو إخراج نصّ قديم من نسخه الخطية إلى صورة مقروءة مضبوطة، أقرب ما تكون إلى ما أراده مؤلفه، وذلك من خلال الحصول على نسخة منه، وإن كانت تتوفر نسخ عديدة وجب مقابلتها من خلال انتقاء المخطوطة الأصل، وفي حال ضياعها فوجب اختيار الأحسن خطا والأوضح كتابة والمعروف ناسخها والأقرب إلى عصر المؤلف، فيجعلها الباحث أصلا للتحقيق[1].

إن الأبحاث الجامعية والرسائل العلمية والأطروحات التي تُنشر بعد وفاة أصحابها تُخرَج، في الأصل، على الهيئة التي تركها مؤلفوها، من غير إخضاعها لتصرف علمي يتجاوز حدود الإعداد الشكلي للنشر. ويقتصر عمل الناشر أو المُعِدّ، في هذه الحال، على تنسيق النص، وتوحيد نظام الهوامش والإحالات، وضبط الفهارس، وتصحيح ما يظهر من الأخطاء الطباعية وأخطاء الرقن البيّنة التي لا تثير إشكالاً في المعنى ولا تمس مقاصد المؤلف وعباراته.

كما تقتضي الأمانة العلمية أن تُصدَّر هذه الأعمال بمقدمة واضحة تُبيِّن طبيعة النص ووضعيته، وتُعرّف القارئ بالعمل الأكاديمي وتسلط الضوء على قضاياه، مع بيان مقدار التدخل الذي وقع فيه وحدوده، وبيان أن هذا التدخل انحصر في الجوانب الفنية والتنظيمية، ولم يمتد إلى إعادة صياغة المضمون أو الاستدراك عليه أو تعديله.

ويترتب على ذلك أن هذا اللون من النشر لا يُوصَف بأنه تحقيق بالمعنى الاصطلاحي الدقيق؛ لأن التحقيق يقتضي وجود نص تراثي أو مخطوط تتعدد نسخه، وتستدعي حاله مقابلة الأصول وإثبات الفروق والترجيح بينها وفق منهج علمي مخصوص. أما الرسائل والأطروحات الجامعية المعاصرة، فإنها تمثل عملاً علميّاً

[1] - عبد الهادي الفضلي، **تحقيق التراث**، مكتبة العلم، جدة، ط1، 1982، ص17.

مكتملًا في أصله، له صورته التي ارتضاها صاحبه وقدّمه بها إلى المؤسسة الجامعية؛ ومن ثم فإن نشره بعد الوفاة يجب أن يكون نشراً أميناً مُحافظاً، لا إنشاء جديداً للنص ولا إعادةَ بناء له.

ومن هنا، فإن الوصف الأدق لمثل هذه الأعمال عند إخراجها هو أنها: «نسخة محررة للنشر» أو «نسخة مُعَدَّة للنشر»، لا «نصا محققا»؛ لأن المقصود هو نقل العمل إلى المجال التداولي العام مع صيانة نسبته إلى صاحبه، وحفظ بنيته العلمية، واحترام اختياراته المنهجية واللغوية ما أمكن. وكل تجاوز لهذه الحدود، ولا سيما إذا انصرف إلى التوسع في التعديل أو الزيادة أو الحذف أو إعادة الصياغة، يُفضي إلى الإخلال بأصالة العمل، ويُضعف الثقة في نسبته النهائية إلى مؤلفه.

وعليه؛ فإن الأصل في نشر أعمال الذين غادروا دُنيانا هو المحافظة، لا التصرف؛ والإبانة، لا الإخفاء؛ والوفاء للنص، لا إعادة إنتاجه. وذلك كله داخل في مقتضى الأمانة العلمية، وصيانة حقوق المؤلف، واحترام القيمة التوثيقية للدراسة الجامعية بوصفها شاهداً على مرحلتها العلمية وصورتها التي استقرت عليها عند إنجازها.

ولا ينبغي، تبعاً لذلك، أن يُغيَّر مضمون هذه الأعمال، أو تُعاد صياغتها، أو يُزاد فيها، أو يُنقص منها؛ لأن الأصل فيها أن تُنشر على الهيئة التي استقرّت عليها عند وفاة صاحبها، إلا إذا كانت الدراسة نفسها تحقيقاً لمخطوط تراثي، فالأمر حينئذ يختلف؛ إذ قد يقتضي ذلك مراجعة أصول النص المحقَّق واستدراك ما يتصل بجهاز التحقيق على وفق أصول هذا الفن. غير أن هذا الاستثناء لا ينطبق على رسالة الجابري؛ لأنها دراسة أكاديمية، لا تحقيقٌ لنص تراثي.

فهذا الكتاب في أصله دراسة أعدَّها محمد عابد الجابري، رحمه الله، ونوقشت بكلية الآداب بالرباط سنة 1965م. وقد ظل هذا العمل، على أهميته، مغموراً دهراً طويلاً، لم يتفطن له أحد، ولم أقف . فيما أعلم . على باحث أشار إليه، أو اقتبس منه، أو وظَّفه في دراسة أو بحث، إلى أن هيأ الله لي الوقوف على نسخته المرقونة بمكتبة الرباط في موسم 2009، وكانت يومئذ مطمورة بين الكتب، يكاد يلفّها

الإهمال، ويغمرها النسيان. وقد شدَّني عنوانها المثير :**التاريخ والمؤرخون في المغرب المعاصر: حصيلةٌ وتقييمٌ على ضوء نظرية ابن خلدون**؛ فلما تصفحتها، إذا هي للباحث محمد عابد الجابري. وكنت آنذاك طالباً بسلك الدكتوراه، أُنجز بحثي في موضوع :**علي بن محمد السوسي السملالي: بيوغرافيا ثقافية**، تحت إشراف الأستاذ العميد عبد الرحيم بنحادة، وكنت أواظب على التردد إلى المكتبة للمطالعة، فطلبتُ نسخها بإذن من محافظها الأستاذ عبد الحفيظ الطبايلي، رحمه الله، الذي كان أستاذاً لنا في الوقت نفسه بشعبة التاريخ. وخلال ذلك، كانت الكثير من اللقاءات العلمية تتم في المكتبة مع أساتذتنا، ومنهم: عمر أفا، وعبد الأحد السبتي، وعبد الله نجمي..

وقد آل إلينا هذا العمل على هذه الصورة، وقد تيسّر لنا نسخه بعناية، فيما بقيت النسخة الأصلية في موضعها آنذاك. ثم شاع، بعد نحو خمسة عشر عاماً، أنها فُقدت؛ وهو أمرٌ لا يبعث على الاستغراب، إذ ضاع أثر كثيرٍ من الأطاريح والأبحاث الجامعية وتعذّر الوقوف عليها، وتباينت أسباب فقدانها من حالة إلى أخرى. وعلى هذا، كانت هذه الدراسة مهدَّدةً بالاندثار التام، وبالغياب عن الحقل العلمي غياباً نهائيا، لولا أن قيض الله لها من يحفظها من الضياع، ويستنقذها من مصير مجهول. وليس في هذا القول مبالغة؛ إذ لولا تلك المبادرة المبكرة إلى نسخها، لضاع النص في الأغلب ضياعاً تامّاً، ولأصبح في عداد الأعمال التي يُذكر اسمها ولا يُهتدى إليها. ومن ثَمَّ، فإن إتاحة هذا العمل للقراء في طبعتيه المغربية والمشرقية لم يكن مجرد عمل ناشر ينقل نصّاً من وعاء إلى وعاء، بل كانت -في جوهرها- عملاً من أعمال الإنقاذ العلمي، وصيانة لذاكرة نصّ كاد ينزلق إلى هاوية الضياع.

وقد ظل النص المرقون محفوظاً في خزانتي سنين طويلة، إلى أن عزمتُ على نشره؛ فعمدتُ إلى رقنه على الحاسوب، ثم اتصلتُ بأحد الزملاء، فمدَّني برقم السيد عصام الجابري، نجل الفقيد، فتحدثتُ إليه بشأن هذا العمل، وسألته عنه، وعما إذا كانت الأسرة تحتفظ بنسخة منه؛ فذكر لي أنه لا علم له به البتة، وأنه لا توجد لديهم أي نسخة منه. ثم تداولنا شفوياً في أمر نشره، وأطلعته على فحوى الرسالة المرقونة،

وأرسلتُ إليه جزءا من النص بعد تهييئه على الحاسوب بصيغة(PDF) ، متفادياً أن أرسل إليه النسخة كاملة، حيث حرصتُ على أن تظل محفوظةً عندي.

وقد ازددتُ، من خلال هذه الملابسات كلها، يقيناً بأن هذا النص لم يكن بين أيدينا مجرد دراسة جامعية مؤجلة النشر، بل كان أثراً علميّاً نجا من الضياع في اللحظة الأخيرة، وكأن العناية شاءت له أن يُبعث من جديد بعد أن أوشك أن يُنسى. ومن ثم، فقد رأيتُ أن الوفاء للمؤلف، رحمه الله، لا يتحقق فقط بالحزن على فقد نصوصه المجهولة، بل أيضا بالسعي إلى إنقاذ ما أمكن إنقاذه منها، وإخراجها إلى الناس إخراجاً أميناً يصون نسبتها، ويحفظ صورتها، ويُبوّئها مكانها المستحق في تاريخ الكتابة التاريخية المغربية.

ولولا المبادرة التي قمت بها يوم العثور على النص المرقون لكان اليوم في حكم المفقود، ولغاب عن الباحثين إلى الأبد. وقد تكشّف لي، مع مرور السنين، أنني لم أكن أنسخ أوراقاً مرقونة فحسب، بل كنت، من حيث لا أشعر، أُسهم في إنقاذ نصٍّ من الضياع، واستبقاء أثر علميّ كان مهدداً بأن يطويه النسيان. ولعل من أصدق ما يقال في هذا المقام أن هذا النص لم يصل إلى القارئ إلا بعد أن اجتاز محنة الفقد، وكاد أن ينقطع خبره انقطاعاً تامّاً، لولا أن تداركناه بالنسخ والحفظ ثم بالنشر. ومن ثمّ، فإن إخراج هذا العمل إلى الناس لم يكن مجرد رغبة في نشر دراسة جامعية مغمورة، بل كان، قبل ذلك، استجابة لواجب أخلاقيّ وعلميّ معاً؛ إذ تعلق الأمر بصيانة نصٍّ، وردِّه إلى المجال العلمي بعد أن أوشك أن يتلاشى من الذاكرة الأكاديمية. وعلى هذا، فإن ما قمنا به لا يندرج في مجرد أعمال الإخراج الفني أو النشر الشكلي، بل يتجاوز ذلك إلى معنى الإنقاذ العلمي لنصٍّ نادر، كُتب له أن يبقى لأن يداً امتدت إليه في اللحظة التي كان فيها أقرب إلى الضياع منه إلى التداول، فحُفظ، وأُعيد إلى القراء

والباحثين في صورة تصون نسبته، وتحفظ هيئته، وترد له اعتباره في سياقه العلمي والتاريخي[1].

ولهذا ارتأيتُ أن لهذا النص قيمته الخاصة في باب الحصائل والمراجعات التاريخية؛ فنشرته وفاءً للراحل محمد عابد الجابري، ورغبةً في تعميم الفائدة، وتيسيراً له للباحثين وطلاب العلم، مع التزام الأمانة العلمية في تقديمه، والمحافظة على الصورة التي تركه عليها صاحبه. وقد التزمتُ في إعداد هذه الطبعة إثبات نص الدراسة كما خلَّفها مؤلفها، من غير تدخل في مضمونها، ولا تغييرٍ في آرائها ونتائجها، ولا التقليل منها أو تضخيمها، واقتصر عملي على ما تقتضيه ضرورات الإخراج والنشر، من تصحيح الأخطاء الطباعية الظاهرة، وتدارك السقط اليسير، وتوحيد بعض الجوانب الشكلية، كعلامات الترقيم، وترتيب العناوين، وضبط الهوامش عند الحاجة، مع الإبقاء على منهج المؤلف في التوثيق والعزو.

وأؤكد أن تدخلي في هذا العمل قد وقف عند الحدود الفنية التي تستدعيها عملية النشر، ولم يتجاوزها إلى المادة العلمية نفسها؛ فما كان فيه من رأي، أو اختيار، أو تحليل، أو استنتاج، فهو للمؤلف، رحمه الله، وحده، وهو المنسوب إليه علمياً.

وحين عزمتُ على نشر الرسالة الجامعية لصاحبها المتوفى، أخرجتُها على الهيئة التي تركها مؤلفها، ولم أتدخل فيها إلا في حدود تصحيح أخطاء الرقن الظاهرة كما ذكرت. ونظرا إلى كثرة تلك الأخطاء، فقد خفي بعضُها عن البصر عند إعداد الطبعة الأولى،

[1] لم يَدَع أحدهُم وجهاً يُقصَد إلا قصده، ولا باباً يُطرَق إلا طرقه؛ فقد فتَّش عن الرسالة في مظانّها المفترضة، داخل الخزانة وخارجها، فلم يعثر لها على أثر، كأن الأرض قد ابتلعتها أو كأنها لم تُكتب قط. ثم أخذ يسأل عنها في مشارق الأرض ومغاربها، مستنطقاً القريب والبعيد؛ فسأل بعض المقربين من المرحوم اليوسفي، وتتبّع أخبار مكتبته، واستفسر لدى أصدقاء جريدة «الاتحاد الاشتراكي»، لعل النسخة قد آوت إلى رفّ من رفوفها، ثم قصد مؤسسة محمد بوعبيد بسلا، وجال في أروقتها، ولم يظفر بطائل. ولم يقف عند هذا الحد، بل حاول التماسها عند ابن محمد الحبابي، على أمل أن تكون قد استقرّت في مكتبته، غير أن الآمال كانت، في كل مرة، تتبدد كما يتبدد السراب وغفل، مع ذلك، عن بابٍ كان أولى بالطرق، حيث كانت النسخة المرقونة الوحيدة لا تزال محفوظة عندنا. فمضى في مسعاه على غير هدى، يتخبط في غياب الأصل، حتى انتهى به الأمر إلى عملٍ أقرب إلى إعادة إنشاء النص منه إلى خدمته، فعاث في المادة فساداً ثم خرج بنصٍّمحرّف، لا يقوم على أصل يُرجع إليه، ولا على منهج يُعتد به.

فحرصتُ في هذه النشرة الجديدة على استدراك ما أمكن منها، مع المحافظة التامة على مضمون النص، وعدم المساس بآراء المؤلف أو أسلوبه. وهذا المسلك، في تقديري، مسلك صحيح ومحمود؛ لأنه يُعد نشراً أميناً لعمل علمي، لا تحقيقاً بالمعنى الاصطلاحي، وهو تصرف مشروع ومقبول، بل داخل في باب الوفاء للمؤلف وخدمة نتاجه العلمي، ما دام الأصل المعتمد موجوداً، ومنهج المؤلف واضحاً، والتدخل مقصوراً على ما لا يمس جوهر النص، وكان هذا مسلكنا ولا يزال، أما مسلك التحقيق فلنا فيه أعمال يُمكن العودة إليها.

وعلى خلاف مسلكنا يقف على قارعة الطريق المدعو ع . ز، الذي لم يقم منهجه - في نظري- على أساس علمي سليم؛ ذلك أنه لم يعتمد النسخة الأصلية، وإنما لجأ إلى النص المطبوع الذي أخرجته، ثم أخذ يتصرف فيه بدعوى التصحيح، من غير الرجوع إلى أصل موثوق، ولا إلى نسخة مقابَلة، ولا إلى شاهد علمي معتبر. ومثل هذا الصنيع لا يُمكن قبوله من جهة المنهج ولا من جهة الأمانة العلمية؛ لأن التصحيح لا يكون إلا بالرجوع إلى أصل يُحتكم إليه، ولا يجوز لأحد أن يتصرف في نصِّ مُؤَلِّفٍ متوفى تصرفاً إنشائياً، فيُدخل عليه تعديلات وتبديلات من عند نفسه، ثم يقدمه للقراء في صورة نصٍّ مصحح أو مزعومِ الاستقامة.

ومن ثم، أرى أن ما قمتُ به يظل في حدود النشر الأمين الذي يراد به حفظ النص وتقريبه إلى القراء من غير إخلال بحقيقته، أما ذلك العمل الآخر فلا أراه تحقيقاً، ولا تحريراً علمياً، ولا استدراكاً مشروعاً، وإنما هو تدخلٌ غير منضبط في نص المؤلف، قائمٌ على الظن والتخمين، لا على الأصول والقرائن العلمية المعتبرة. ولذلك أرى أن عملي يُعد مقبولًا في الأعراف الأكاديمية؛ لأنه صدر عن أصل ثابت، والتزم حدوداً واضحة في التصرف، في حين أن العمل الآخر يفتقد شرط الأساس الذي تقوم عليه سلامةُ أي إخراج علمي للنص، ومن ثم فلا يصح التعويل عليه، ولا الاطمئنان إلى ما أُدخل فيه من تغييراتٍ لا سند لها من أصلٍ معتمد.

إن الرسالة الجامعية وثيقة علمية حديثة، وليست مخطوطاً تراثيّاً؛ ومن ثمّ فإن إخضاعها لقواعد التحقيق بالمعنى الاصطلاحي يُعد خطأً منهجيّاً بيّناً. ذلك بأن التحقيق، في أصله، إنما يُقصد به تقويم النصوص التي انتقلت عبر نسخ متعددة، وردّها إلى أقرب صورة يمكن أن يكون المؤلف قد أرادها. أما الرسالة الجامعية، فهي نص ثابت النسبة والصياغة، معروف المؤلف، محدد البنية، استقر على صورة علمية مخصوصة عند تقديمه إلى المؤسسة الجامعية ومناقشته فيها. ولذلك فإن المطلوب عند نشره ليس إعادة صناعته، ولا تهذيبه من داخل متنه، ولا تحسين عباراته، ولا استدراك ما يُظن فيه من نقص، وإنما المطلوب حفظه كما تركه صاحبه. وكل تصرف يتجاوز هذا الحد يفضي إلى الإخلال بالقيمة التوثيقية للرسالة؛ لأنها لا تعود حينئذ ممثلةً لصاحبها وحده، بل تغدو نصّاً مشتركاً اختلط فيه كلام المؤلف بتدخلات الناشر.

ومن هذا المنظور، فإن إخراج صاحبنا المذكور آنفا رسالة جامعية لا تتجاوز مئة صفحة في صورة كتاب يبلغ نحو أربعمئة وتسعين صفحة، ثم إطلاق وصف «التحقيق» على هذا الصنيع، لا يُعد في ذاته دليلاً على الإحسان إلى النص أو خدمته، بل قد يكون، في كثير من صوره، شاهداً على العدوان عليه وتغيير طبيعته. فالرسالة الجامعية لا تُنشر لتكون مادة مفتوحة يتصرف فيها ناشر متأخر وفق ما يراه، وإنما تُنشر بوصفها وثيقة علمية تمثل صاحبها، وتعكس مستواه العلمي، وتكشف عن اختياراته المنهجية واللغوية كما استقرّت في صورتها الأصلية. فإذا استأثر المعلّق بمعظم حجم الكتاب، وأحال المتن الأصلي إلى نواة صغيرة مطمورة تحت كثافة الحواشي والتعليقات، فإن ذلك يفضي إلى إفساد الغرض من النشر، وتبديل هوية العمل، بحيث يجد القارئ نفسه، في حقيقة الأمر، أمام كتاب للمعلّق أكثر مما هو أمام رسالة لصاحبها في صورتها الأمينة. ومن ثمّ فإن هذا المسلك يُعد منافياً للأمانة العلمية، ومصادماً للتمييز الواجب بين النص الأصلي وما يُلحق به من خدمة أو تعليق.

ولهذا فإن مما يُؤخذ على كثير من مُحقّقي الكتب اليوم أنّهم يمنحون لأنفسهم حقّ التّعليق على كلام صاحب الكتاب بما لا يجوز لهم علمياً ولا منهجياً؛ لأنّ كثيراً

من هذه التعليقات لا يدخل في باب الضبط ولا البيان ولا التوثيق، بل يدخل في باب الاختيارات الشخصية، التي يتوهّم صاحبها أنّها الحقّ الذي لا مرية فيه. وهذا، في الحقيقة، ليس من التحقيق في شيء، بل هو لونٌ من ألوان التصرّف في النصّ، ومزاحمةُ المؤلف في كلامه، والتقدّمُ بين يديه بغير وجه حق.

وأغرب من ذلك أن ينتقد المتطفلون ممن هم على شاكلة صاحبنا المتن الذي يتولون الاشتغال عليه، فيعمدون إلى نقل ذلك النفس الجدلي إلى الهوامش، فيصنعون حاشية موازية للنص عقيمة لا تُثمر علماً ولا تضيف معنى. والأشدّ غرابةً أنّ كثيراً من هذه التعليقات نفسها- كما هو الأمر مع صاحبا- لا يكون قد أحسَن فهْم المراد منها، فينقلها مشوّهةً أو يوردها بأخطائها، ثم يقدّمها للقارئ كأنّها من تمام الإفادة، وهي في الحقيقة من تمام التشويش.

ولعلّي أجد متّسعاً من الوقت لاحقا لأكتب عن هذا الصنف مقالاً مطوّلاً، لا طلبا لمعرفة جديدة، بل للاسترواح وكشف طرائف هذا العبث الذي يشوب بعض ما يُسمّى تحقيقاً. ذلك أنّ بعض المشتهرين يجعلون من الهوامش فرصةً لتصفية حساباتهم مع صاحب النصّ نفسه -كما فعل القلف-، فأكثر من التعليق على مضمونه، لا لشرح ولا لإزالة إبهام، بل لمناقضته والاعتراض عليه في كلّ صغيرةٍ وكبيرة، واستبدال مفردات وكلمات النص بكلمات أخرى دون وجه حق.

وهذا المسلك يشوّش أيضاً على القاريء؛ إذ يفترض فيه قصوراً، ويعامله على أنّه عاجزٌ عن التعامل مع النصّ بنفسه، وعن تكوين موقفه من غير وصاية. وفوق ذلك كلّه، فإنّه اعتداءٌ على حرمة الكتاب، بمزاحمة الكاتب الأصلي، وتبخيس رأيه، في مقابل إعلاء رأي صاحب الدراسة، حتى لكأنّ النصّ لم يعد لصاحبه، بل صار مادّةً يستعرض فيها البعض حضورهم ومواقفهم وخصوماتهم الوهمية.

ولهذا كان بعض العلماء القدامى يحذّرون في مقدمات كتبهم من المساس بالنصوص أو التصرّف فيها أو تحريفها؛ إدراكاً منهم أنّ الكتاب له حرمة، وأنّ الأمانة

في نقله مقدّمةٌ على هوى الشارح وذوق المعلّق. ومن هنا، فإنّ الذي ينبغي للمحقّق، إذا كان له رأيٌ مخالف، أن يُجمله في المقدمة أو في الدراسة الممهّدة، ثم يترك النصّ للقارئ، يواجهه كما هو، من غير أن يثقله بالهوامش المتدافعة، ولا أن يحوّل التحقيق إلى منبرٍ للردود والانتصارات الشخصية، وإن كانت هذه التأكيدات تتعلق بالنصوص التراثية، فما بالكم برسالة جامعية؟

وفي نفس السياق يمكن أن يُفهم صنيع صاحبنا؛ إذ هو جارٍ على هذا التوجّه عينه: الحشوُ، والتعدّي، ومزاحمةُ النصّ بما ليس منه، والتوسّعُ في التعليق بما يخرج عن حدّ التحقيق إلى لونٍ من ألوان الوصاية على القارئ، والعدوان على المؤلف معاً. فهو لا يكتفي بخدمة النصّ في حدود ما تقتضيه الأمانة العلمية، بل يتجاوزه إلى إثقاله بتدخّلاتٍ وتصرّفاتٍ تُفسد أكثر ممّا تُصلح، وتكشف عن رغبةٍ في فرض الذات، لا صيانة الكتاب.

ويمكن، توكيداً لهذا المعنى، أن يقال أيضاً: إن خدمة الرسالة الجامعية بعد وفاة صاحبها تكون بصيانتها، لا بالاستيلاء عليها؛ وبإخراجها كما استقرّت، لا بتحويلها إلى مشروعٍ جديد يطغى فيه صوت الناشر على صوت المؤلف. ولذلك فإن الحدّ الفاصل بين النشر الأمين والتصرف غير المشروع هو بقاء المتن على حاله، وظهور كل إضافة مضافة إليه ظهوراً بيّناً منفصلاً، بحيث تبقى نسبة العمل محفوظة، وتظل شخصية المؤلف العلمية مصونة من الخلط والطمس.

وننبه، في هذا السياق، إلى أن النسخة المرقونة التي اعتمدناها كُتبت بخطٍّ طباعيٍّ لا يخلو من غموض في بعض المواضع، كما أنها لم تسلم من تصحيفات متعددة، وأخطاء لغوية وإملائية ظاهرة. ويغلب على الظن أن جانباً كبيراً من هذه الهفوات لا يرجع إلى المؤلف نفسه، وإنما إلى الراقن الذي نقل النص؛ لأن هذه الدراسة لم تُكتب بخط يد الأستاذ محمد عابد الجابري، رحمه الله، بل وصلت إلينا في صورة نسخة مرقونة على الآلة الكاتبة.

ومعلوم أن الرقن بالآلة الكاتبة، في تلك المرحلة، كان تحكمه قيود مادية وتقنية لا تتيح من إمكانات المراجعة والتصحيح ما تتيحه الحواسيب اليوم؛ إذ لم تكن عملية التعديل يسيرة أو مرنة، وهو ما كان يحمل كثيراً من الراقنين على المضي في العمل مع بقاء بعض السقطات والأغلاط. ولذلك، فمهما بذل الراقن من جهد، ومهما بلغت مهارته، كان من العسير أن تسلم النسخة المرقونة من أخطاء نحوية أو إملائية أو طباعية، ولا سيما إذا كان الرقن يُنجَز على عجل، أو على سبيل التكسب المهني، كما كان شأن عدد من المشتغلين بهذه الصنعة في ذلك الوقت.

ومن ثم، فإن ما يَرِد في النص من أخطاء من هذا القبيل ينبغي أن يُفهم في ضوء شروط إنتاجه المادية والتقنية، لا أن يُحمَّل للمؤلف مباشرةً على أنه من صميم اختياره العلمي أو اللغوي. فالأغلب أن كثيراً منها من آثار عملية الرقن نفسها، ومن مقتضيات الوسيط الكتابي الذي نُقل به النص في زمن لم تكن فيه أدوات الكتابة والمراجعة تسمح بالدقة والمرونة المتاحتين اليوم. وعلى هذا الأساس، فإن وجود تلك الأخطاء لا ينال من القيمة العلمية للدراسة، ولا يقدح في نسبتها إلى صاحبها، بقدر ما يكشف عن ملابسات إخراجها الأول، والظروف التقنية التي أحاطت بنسخها وتداولها، وهو ما لم يفهمه ذاك البائس.

وغالبية التصحيفات التي تتضمنها الأبحاث الجامعية التي تنتمي لفترة الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي تكون إما بالزيادة في الكلام أو النقص منه أو إسقاط كلمات، ويتضمن التحريف أيضاً استبدال حرف بآخر يُشبِهه، وقد يسهو الراقن أثناء عملية الكتابة فتقع أخطاء في الترقيم، أو في الشكل، وقد تسقط أحيانا كلمة أو جملة، وقد يستبدل المؤنث بالمذكر أو العكس، إلى غير ذلك من الأخطاء التي لا يخلو منها أي بحث جامعي، وعليه يجب على الباحث المحقق تصحيح أخطاء الرقن هذه فقط دون غيره، أما تغيير الألفاظ والكلمات والجمل وحشو النص فذلك أمر مرفوض تماماً.

ثمّ إن صاحبنا، الذي لم يكن يعرف هذا النصّ ولا سمع به، حتى إذا قيّض الله لنا اكتشافه، وأخرجناه للناس بعد خمولٍ ونسيان، دبّ إليه دبيبُ الحسد، واستفزّه ما رأى من انكشاف أمره، واهتزاز تلك السمعة الرخوة التي طالما أقامها على الطعن في أعمال غيره، والانتقاص من جهود الآخرين. فلمّا افتُضح ما كان يُروَّج له من الأغلفة الوهمية، وأُثير الكلام في ذمته، لم يجد أهون عليه من أن يثير غباراً حول غيره؛ ليحجب به ما علق به من ريبة، ويشغل الناس عن النبش في سوء صنيعه.

فعمد إلى النصّ الذي نشرناه منذ خمسة أعوام، لا عنايةَ متأمّلٍ، ولا نظرَ محقّقٍ، ولا همةَ طالبِ علمٍ، ولكن عَمْدَةَ من ضاقت بضاعته، وكسدت صناعته، فلم يجد في سوق المعرفة ما يتّجر به بعد أن أغرق السوق بالأغلفة الوهمية إلا التقاط السقطات، وتتبّع الهفوات، والانشغال بصغائر الأمور. بل هو في ذلك كالجُعَل، لا تقع عينه إلا على موضع القذر، ولا تتحرّك همّته إلا إلى موطن السقط؛ إن مرّ على كتاب لم يلتمس دُرره، ولم يستخرج معانيه، ولم يقف عند فوائده، بل يفتّش فيه تفتيشَ اللصّ في الخرائب: هل يجد فاصلة زلّت؟ أو حرفاً سقط؟ أو لفظاً اضطرب؟ ثم يخرج إلى الناس نافخاً شدقيه، مزهوّاً بما ظفر به، كأنّما افتتح مدينةً، أو استنقذ علماً ضائعا، بينما يكون في غالب الأحيان مخطئا وعلى ضلال.

وهذه شنشنةٌ نعرفها من أمثاله: قومٌ عجزوا عن بلوغ معالي الأمور، فتعلّقوا بسفاسفها؛ وقصروا عن درك المقاصد، فاستكثروا من عدّ العثرات. فبينما ينكبّ أهل الفضل على استنباط الفوائد، واستخراج الكنوز من مطاوي النصوص، إذا هو مكبٌّ على التماس الزلات، يدحرجها بين يديه دحرجةَ الجُعَل كرته التي يصنعها من روث الحيوانات، فلم يزده ذلك إلا انصرافاً عن لباب العلم، وبعداً عن جوهر الفهم.

ولو كان له حظٌّ من إنصاف، أو نصيبٌ من أمانة، لشكر السبق لأهله، ولعرف للمتقدّم حقّه، ولعلم أنّ النصوص لا تُنال بالتهويل، ولا تُخدم بالتشغيب، ولا تُستر عيوب الرجال بالطعن في غيرهم. لكنّها النفوس المريضة إذا استولى عليها الحسد

أعماها، وإذا تمكّن منها الحقد أعمش بصرها، فلا ترى في المحاسن إلا ما تطمسه، ولا في الجهود إلا ما تشغب به عليها.

وخلاصة أمره أنّه كثير الحركة، قليل الغناء؛ عظيم الجلبة، ضئيل الأثر؛ لا يُحسن أن يبني، ولكن يُكثر أن يلوّح بمعول الهدم. فهو كما قيل في أمثاله: يثير الغبار، فإذا انقشع لم يُرَ تحته إلا فراغ اليد، وخفّة العقل، وسوء القصد.

يكشف السجال الذي يثيره صاحبُنا بين الفينة والأخرى، عن خللٍ بيّن في تلقّي النصوص وفهمها، أكثر مما يكشف عن نقدٍ علميٍّ رصين. ويتأكّد ذلك من طريقته في تناول كتابنا **في نقد التاريخانية: بين الجابري والعروي**؛ إذ نشر عشر تدوينات اتّسمت بلهجة هجومية فَجّة، تنطلق من دوافع نفسية دفينة، كما وجّه جملةً من الاعتراضات المعرفية والمفهومية، ولا سيما في ما يتصل بمقال "اللبرالية والسلفية"، المنشور في الفصل الثاني من الكتاب. وقد نسب إلى المؤلف أخطاءً في فهم مفاهيم من قبيل الفيودالية والإقطاعية، ورأى أنّ ما ورد في الكتاب عن الليبرالية والاشتراكية لا يعدو أن يكون عرضاً ساذجاً وسطحيّاً.

غير أنّ هذا الاعتراض، بحسب الكاتب، يكشف في حقيقته عن سوء قراءةٍ للكتاب، أو عن عدم قراءته قراءةً متأنية. ذلك أنّ المقال المعنون بـ "اللبرالية والسلفية"، الوارد في الفصل الثاني، ليس من كتابة المؤلف أصلاً، وإنما هو مقالٌ لمحمد عابد الجابري، يردّ فيه على المشروع الإيديولوجي لعبد الله العروي. ومن ثمّ، فإنّ نسبة ما ورد فيه إلى مؤلف الكتاب تمثّل خلطاً واضحاً بين كلام المحقّق أو الجامع، وكلام صاحب النصّ الملحق. ومتى تبيّن هذا الفرق، سقط أصل الاعتراض؛ لأنّ المؤلف لم يكن يتصرّف في كلام الجابري زيادةً أو نقصاناً، بل كان يورده بوصفه نصّاً ملحقاً داخل البناء العامّ للكتاب.

ويزداد هذا الخلط وضوحاً حين زعم صاحبنا البائس أنّ مقال "الليبرالية والسلفية" يتضمّن منقولاتٍ من ويكيبيديا، مستنداً في ذلك إلى قلّة المراجع والإحالات الظاهرة فيه. وهذا الزعم، في نظري، يفتقر إلى الحدّ الأدنى من التثبّت؛ لأنّ المقال

المذكور من مقالات الجابري نفسه، لا من إنشائي ولا من تحريري، ولم تكن ويكيبيديا موجودة حين كتب مقالاته. وعليه، فإنّ توجيه مثل هذا الاتهام لا يدلّ إلا على تسرّعٍ في الحكم، أو على غياب التمييز بين النصّ الأصلي والنصّ المرافق له في الكتاب.

ويُضاف إلى ذلك أنّ المقال المذكور لم يكن نصّاً معزولاً، بل ورد ضمن ملحقٍ في الفصل الثاني يضمّ أربع مقالات نشرها الجابري في **جريدة المحرر**، وكان يردّ فيها - بأسلوبه المعروف- على مشروع العروي. ومن هنا، فإنّ كثيراً من العبارات التي أخذها صاحبنا عليّ، مثل استعمال تعبير الأخ العروي، هي ليست من كلامي، بل من كلام الجابري نفسه. وأنا أؤكّد أنّني، في المدخل وفي الفصل الأول بقسميه، لم أخاطب العروي إلا بألفاظ من قبيل الأستاذ أو المفكر، أو ذكرت اسمه مجرداً في بعض المواضع، وهو استعمال مألوف ودارج في الكتابة الأكاديمية. أمّا تعبير الأخ العروي، فلم يرد على لساني البتّة، وإنما ورد في مقالات الجابري الأربع، في سياق سجاله الفكري والسياسي مع غريمه العروي، حين كانا ينتميان إلى الإطار الحزبي نفسه.

ومن هنا، فإن صاحبنا لم يستطع التمييز بين شخصي وشخص الجابري، فنسب إليّ مقالات الثاني، وبنى على هذا الخلط سلسلةً من الأحكام والاتهامات. فإن كان يُقدَّم بوصفه متابعاً للفكر المغربي ومهتمّاً به، فإنّ هذا الموضع يكشف، في تقديري، عن كبوةٍ منهجيةٍ واضحة؛ لأنّ أبسط شروط القراءة العلمية تقتضي التفريق بين كلام المؤلف، وكلام من ينقل عنه أو يحقّق نصوصه أو يضمّنها في كتابه.

ومن ثَمّ، أخلص إلى أنّ هذا النوع من التناول لا يرقى إلى مستوى النقاش الفكري أو المنهجي؛ لأنّه ينصرف إلى الهوامش ويغفل الأصول، ويركّز على الجزئيات الطباعية والرقنية، بدل النفاذ إلى القضايا الفكرية التي يطرحها الكتاب. فالإشكال، في تقديري، لا يتعلّق بخلاف حقيقيّ في التصوّرات والمناهج، بقدر ما يتعلّق بسوء فهم بنية الكتاب، والعجز عن التمييز بين مستويات الخطاب داخله.

وفي امتداد هذا التقييم النقدي، أربط بين هذا المسلك في القراءة وبين ما أراه نمطاً أوسع من الممارسة، قوامه إثارة الجدل، وتضليل المتلقّي، وجرّ بعض القرّاء إلى

تبنّي أحكام مبنية على عدم التثبّت. ولذلك فإنّ القضية، في نظري، لا تقف عند حدود سوء الفهم الفردي، بل تمتدّ إلى أثره في تداول الأحكام بين من لا يقرؤون النصوص قراءةً مباشرة، بل يكتفون بتلقّي الانطباعات الجاهزة عنها.

ولهذا كلّه، فإنّ المثال الذي يقدّمه صاحبنا شفاه الله من الحقد والتحامل، يصبح، في هذا السياق، مثالاً على قراءة تفتقر إلى الدقّة المنهجية، وإلى الحدّ الأدنى من الأمانة في نسبة الأقوال إلى أصحابها. ومن هنا جاءت النتيجة معكوسةً؛ إذ ظنّ أنّه ينقض كلام مؤلف كتاب في نقد التاريخانية، بينما هو في الحقيقة يوجّه سهام نقده إلى نصوص الجابري نفسه من حيث لا يشعر.

إن التحقيق العلمي، كما هو معروف، مبني على معرفة يقينية بالنص؛ فإذا انقطعت الصلة بالأصل، وبدأ الباحث يتصرف في النص بالتخمين والتشيير، فحينئذ نصير أمام قصور منهجي وخلل أخلاقي، لا علاقة لهما بالتحقيق من قريب ولا من بعيد.

إن التحقيق، في حقيقته، هو رد النص إلى أصوله، ومقابلة نسخه، وتمييز طبقاته، لا إعادة إنتاج نص وسيط تحت مسمى علمي مضلل. ومن الأمثلة الكاشفة على هذا العبث المنهجي أن هذا المحقق المزعوم أخذ يصحح ما يزعم أنه أخطاء، فعد عبارة «شب الصراع» خطأ، وجعل الصواب «نشب الصراع»؛ ولأن نص الجابري ليس عنده، فهو لا يفعل أكثر من الرجم بالغيب. وحين رجعنا إلى الدراسة التي أنجزها الجابري نفسه، وهي متوفرة في نسخة مادية لدينا، وجدنا أنه كتب: "شب"، وإن كانت اللغة العربية غنية وتجيز الاستعمالين معا، إذ يقال: «نشب الصراع» و«شبت الحرب»، إلا أن المعيار الحاسم هنا هو نص الجابري لأنه الأصل، وقد وجدنا ما أثبته صاحب النص في مادته الأصلية هو "شب الصراع"، فكيف نكذب على الجابري ونقول أنه كتب نشب!!، فهل هذا هو التحقيق العلمي!!.. تحقيق الرجم بالغيب، مع أن التحقيق معناه رد العبارات إلى أصلها، وليس العكس؟؟

هل سمعتم عن محقق حقق نصا لم يسبق له أن رآه في حياته أو وقف عليه؟ إنه محرف الظنون الذي يتكلم بثقة عن نص لا يمتلكه!!!

ومن طرائفه التي لا تقل طرافة عن طرافة جناية القلف، أننا أثبتنا لفظة «يطرح» في كتاب **التاريخ والمؤرخون** للجابري لأنّها ثابتة في النسخة الأصل لرسالته والتي نملك حصريا نسخة منها في المغرب والوطن العربي. أمّا صاحبنا، وقد حُرم من رؤية النص أصلاً، فقد رجم بالغيب وجزم بأنّ الجابري كتب"يقذف"، نعم هكذا قال: "يقذف"، وكأنّ التحقيق العلمي صار ضرباً من ضروب التنجيم. والحال أنّ الأمانة العلميّة تُلزم المحقّق أن ينشر النص كما أراده صاحبه، لا كما تمليه عليه الأهواء والظنون... الجابري اختار عبارة «يطرح بنفسه»، وهو حر في اختيار كلماته. ولو شئنا التصرّف في العبارة لوجدنا بدائل أقرب مثل: «يزجّ بنفسه» أو «يُقحم نفسه» أو «يُلقي بنفسه»؛ لكننا لم نفعل، لأنّنا ننشر نصّاً ولا نؤلّفه. أمّا «يقذف بنفسه» فعبارةٌ نافرةٌ ثقيلةٌ، لا تلائم المقام، وتوحي بالرمي العنيف أكثر مما تخدم المعنى. وهكذا وجدنا «يطرح» في النسخة الأصل، ولم تظهر «يقذف» إلا في خيال من يبدو أنّ له خبرة خاصّة بالقذف الذي اعتاده، ونقصد قذف الأغلفة الوهمية، وماذا تنتظر من الشخص الذي قذف باسم عبد اللطيف الفلق جانباً وجعل اسمه القلف!

وهكذا صحّح لنا صاحبنا دون حياء، فجعل الخطأ موضع الصواب، واستبدل اللفظ الدقيق بلفظٍ مختلّ الدلالة. فالصواب في نصّ الجابري هو :**استثارة المصادر المادية**، لا **استشارة المصادر المادية** كما أثبتها المُهتزُّ في نسخته. والفرق بين العبارتين بيّنٌ من جهة اللغة ومن جهة المعنى.

ذلك أنّ **الاستثارة** هنا واردةٌ على سبيل المجاز العلمي الدقيق؛ إذ المقصود بها إثارةُ الانتباه إلى هذه المصادر، وتحريكُها داخل البحث التاريخي، واستنطاقُ ما تختزنه من دلالاتٍ ومعطيات. وهذا استعمالٌ منسجمٌ تماماً مع طبيعة الخطاب المعرفي عند الجابري، بل هو أبلغُ وأجمل؛ لأنّه يفيد تحريك المادة التاريخية الصامتة لتدخل في مجال السؤال والجواب. ومن هذا الباب نفسه ما شاع في الكتابات الفكرية الحديثة من تعبيرات مثل **تثوير التاريخ**، حيث يُستعمل الفعل استعمالاً مجازياً منتجاً للمعنى، لا استعمالاً حرفياً جامداً.

أمّا لفظ **الاستشارة** الذي أثبته ذلك البائس، فلا يستقيم هنا لا من جهة اللسان ولا من جهة الاصطلاح؛ لأنّ الاستشارة تكون، في أصل الوضع، مع من يُنتظر منه رأيٌ أو مشورة، أي مع العاقل أو من يُنزَّل منزلته. أمّا **المصادر المادية** من قبيل الآثار والنقود ونحوها، فلا تُستشار، وإنما تُستثار وتُستنطق وتُقرأ وتُحلَّل. ومن ثمّ، فإنّ هذا "التصحيح" المزعوم ليس إلا إفساداً للمعنى، وعدولاً عن دقّة العبارة الأصلية.

ويكفي في بيان ذلك أن نثبت نصّ الجابري كما ورد: « **إلى جانب كل ذلك لا بدّ من استثارة المصادر المادية، والبحث عنها (آثار، نقود...) وهي مصادر تقدّم كثيرا من الأجوبة، كما تطرح غير قليل من الأسئلة** ». فهذا النصّ وحده كافٍ في إبطال ما ذهب إليه صاحب تلك النشرة؛ لأنّ عبارة **استثارة المصادر المادية** هي العبارة الموافقة للسياق، الدالة على المراد، الجامعة بين الدقة المنهجية والحيوية الأسلوبية.

وعليه، فإنّ ما صنعه صاحبنا لا يمكن عَدُّه تصويباً، بل هو نقلٌ للعبارة من حقلها الدلالي الصحيح إلى حقل آخر لا يلائمها، بما يكشف مرةً أخرى عن ضعفٍ في تذوّق الأسلوب، وقصورٍ في فهم المجاز المعرفي، وعجزٍ عن التمييز بين ما يجوز في لغة البحث العلمي وما لا يجوز.

كما قام صلحبنا باستبدال «المعاهد الأصلية» بـ«المعاهد الأصيلة»، وهو ما يكشف عن خلل في فهم العبارة وسياقها؛ لأن لفظ «الأصلية» هنا ليس استعمالا عارضا ولا خطأ لغويا يحتاج إلى تصحيح، وإنما هو تعبير صحيح يؤدي معنى اصطلاحيا معروفا في سياق الحديث عن مؤسسات التعليم بالمغرب. ولذلك فإن تغييره إلى «الأصيلة» لا يعد تصويبا، بل هو نقل للفظ من دلالته الاصطلاحية الدقيقة إلى معنى وصفي عام مختلف.

فصاحب النص الجابري حين قال: «لا في الكتاتيب القرآنية أو المدارس العربية أو المعاهد الأصلية» كان يستعمل لفظا جاريا في بيئته العلمية والتربوية، يحيل على نوع مخصوص من المؤسسات التعليمية، لا على مجرد معنى عام يفيد العراقة أو التقليد. أما «الأصيلة» فهي وإن كانت صحيحة في نفسها من حيث اللغة، فإنها لا تؤدي هنا

المعنى نفسه، ولا تحفظ خصوصية الاستعمال الوارد في النص. إن ما وقع فيه هذا الذي يدعي التحقيق في غياب النص ناشئ عن انصراف ذهنه إلى التعبير الدارج «التعليم الأصيل»، فحمل عليه لفظ الجابري من غير تثبت، مع أن الجابري استعمل «المعاهد الأصلية» استعمالاً مقصوداً ينبغي الوقوف عنده كما ورد في النص المرقون، لا تغييره وفق ما يتراءى للمرء من ألفاظ أشهر أو أقرب إلى ذوقه. فوظيفة الناشر ليست إعادة صياغة النص ولا تهذيبه بحسب الاستعمال الرائج، وإنما الانضباط لعبارة المؤلف وإثباتها كما اختارها، مع فهم دلالتها في سياقها. ومن ثم فإن استبدال «الأصلية» بـ«الأصيلة» ليس تصويبا، بل هو عدول عن النص وإقحام لعبارة أخرى لم ترد فيه، ناتج عن خلط بين الاصطلاح الجاري في ذهن المتدخل وبين لفظ المؤلف نفسه، وهو ما يفضي إلى إفساد الدلالة بدل خدمتها.

ومن ذلك أيضا تحريفه قول الجابري: «إن هؤلاء يصدرون في تصورهم للمغرب من مقولة: "الشرق شرق والمغرب غرب"»، فقد غير هذا المحقق المزعوم حرف الجر من عنده، فاستبدل «من» بـ«عن»، اعتمادا على مخيلته لا على النص، لأنه لا يمتلك الأصل ولا نسخة منه، بخلافنا نحن الذين نمتلك منه نسخة حصريا مغربيا وعربيا إلى حدود اللحظة. وهذا التغيير ليس هينا ولا عارضا، لأن الفرق بين الحرفين هنا متصل بجوهر المعنى، لا بمجرد اختلاف في العبارة. فقول الجابري: «يصدرون من مقولة» يدل على الانطلاق من أصل مرجعي، وعلى الاستناد إلى منطلق ذهني سابق تتأسس عليه الرؤية ويصدر عنه الحكم. أما «عن» فلا تؤدي هذا المعنى بالدقة نفسها، بل تجر التركيب إلى جهة أضعف، وتوهم معنى متراخيا لا ينهض بما أراده النص. وعليه فإن تغيير هذا الحرف لا يعد تصرفا علميا ولا حصيفاً، بل هو تدخل يخل بتركيب العبارة، ويفسد ما فيها من دقة فكرية وتعبيرية. وهكذا يتبين أن الواجب هو الانضباط للنص المرقون، وإثبات لفظ المؤلف كما هو، لا إخضاعه لأوهام من لا يملك أصلا يرجع إليه، ولا دراية له بما يقتضيه السياق من تحرير وضبط.

ويكشف ما أقدم عليه في نفس الموضع، في ما سمّاه تصويباً لعبارة «الشرق شرق والمغرب غرب»، عن خلل منهجيّ واضح في فهم النصوص، وقصور في إدراك طبيعة

الاستعمال الدلالي داخل السياق. ذلك أنّ هذه العبارة، كما وردت في النصّ، ليست خطأً لغوياً ولا تحريفاً لمقولة مأثورة، بل هي توظيف مقصود لها بما يلائم موضوع الكلام وسياقه التداولي.

فالنصّ الذي بين أيدينا صريحٌ في دلالته، إذ يقول الجابري: «إن هؤلاء يصدرون في تصورهم للمغرب من مقولة: "الشرق شرق والمغرب غرب"، وإذا كان لا مناص من القول بشرقية المغرب، فليكن ذلك على أساس أنه "صلة الوصل" بين الشرق والغرب»

وهذا السياق يبيّن بجلاء أنّ المقصود ليس استحضار المقولة الأجنبية على وجهها الحرفي «الشرق شرق والغرب غرب»، وإنما إعادة صياغتها بما يخدم موضوع الخطاب، أي تصوّر بعض المشارقة للمغرب بوصفه فضاء يقع في جهة "الغرب" بالقياس إلى المشرق.

وعليه، فإنّ ورود لفظ «المغرب» في العبارة ليس زلّةً ولا سهوًا ولا خطأ ارتكبناه، بل هو اختيارٌ دلاليٌّ دقيق من الجابري، مرتبط بموضوع النصّ نفسه، الذي يتمحور حول موقع المغرب داخل التصوّرات الإقليمية. فاستبدال «المغرب» بـ«الغرب» يُفقد العبارة وظيفتها الحجاجية، ويجرّدها من خصوصيتها التداولية، ويحوّلها إلى مجرّد ترديدٍ آليّ لمقولة شائعة، بعد أن كانت أداةً تحليليةً داخل سياقٍ فكريّ محدّد.

ومن هنا يتبيّن أنّ ما قام به صاحبنا ليس تصحيحاً، بل تحريفاً للدلالة؛ إذ انطلق من قراءةٍ حرفيةٍ مبتورةٍ من السياق، فتوهم الخطأ حيث لا يوجد خطأ، ثم بادر إلى "تصويبه"، فإذا به يُفسد المعنى الذي أراده الكاتب. وهذا يكشف عن عجزٍ عن التمييز بين الدلالة اللغوية العامة، وبين الدلالة المقصودة في مقام الاستعمال، وهي مسألةٌ أساسية في فهم النصوص الفكرية.

بل إنّ تدخّله هذا يعكس فهماً قاصراً لطبيعة الكتابة الحجاجية، حيث لا تُستعمل العبارات دائماً على وجهها المأثور، بل قد يُعاد تشكيلها لتؤدي وظيفةً

مخصوصة داخل الخطاب. وهو ما فعله الجابري هنا بوضوح؛ إذ لم يكن بصدد اقتباس المقولة، بل بصدد توظيفها لإبراز زاوية نظرٍ بعينها في تمثّل المغرب.

وعليه، فإنّ الخطأ ليس في النصّ، بل في القراءة التي عجزت عن استيعاب بنيته الدلالية؛ إذ ظنّ صاحبها أنّه يصوّب عبارة مختلّة، بينما هو في الحقيقة ألغى خصوصيتها، وطمس مقصدها، وأبدلها بما يفرغها من معناها.

وهذا المثال، في تقديري، كاف لإبراز طبيعة هذا "التحقيق" الذي يقوم على إسقاطات خارجية، لا على فهم داخليّ للنص، وعلى تصويبات متوهّمة، لا على قراءة دقيقة للسياق. فهو يشتغل على الألفاظ بمعزل عن مقاصدها، ويقيس الاستعمال الحيّ على قوالب جامدة، فينتهي إلى إفساد ما ظنّ أنّه يصلحه.

ولم يقف الأمر عند هذا الحدّ، بل تجاوز ذلك إلى التدخّل في النص الأصلي، فأدخل عليه تعديلات بدعوى التصويب والإصلاح، من غير أن يمتلك النسخة الأصلية التي تخوّل له هذا الصنيع[1]. ومن الناحية العلمية، يُعَدّ هذا تعدّياً سافراً على النص؛ لأنّه في الحقيقة قدّم نصّاً محرّراً على وفق ظنونه، لا على وفق الأصل المرقون، مع أنّ لدينا نسخةً حصريةً من ذلك الأصل، أُنقذت من الضياع.

ثم تأتي المفارقة الأشدّ إثارةً للاستغراب: أن تُعرَض هذه النشرة بثمن مرتفع مقابل ماذا بالضبط؟ مقابل عمل مشوّه، محشوّ بهوامش فارغة، تتضمّن معلومات أولية

[1] إذا كان سيدنا عيسى تكلم في المهد معجزة، فإن صاحبنا جاء بمعجزة أخرى: يصحح رسالة الجابري بلا نسخة أصل. يعترف أنه فتش عنها في مشارق المغرب ومغاربه فلم يجدها، ثم يتولى التصحيح بما يخطر له، وبما تمليه عليه الرؤيا والكرامة. وهذا من المضحكات التي لم يسبقه أحد إليها. وهكذا سقط في الخطيئة الكبرى، إذ سرق النص كاملا من كتابنا، وأثبت الأخطاء محل ما هو الصواب في الأصل!! التصحيف أصبح تحقيقا مع صاحبنا! لكن بدون قواعد منهجية ولا سند وثائقي، بل بالتيمم وبالرقعة والسبحة! وإذا كان اسم الفلق المكتوب على الغلاف يصير القلف في النطق عنده فحدّث ولا حرج عن تصحيح رسالة كاملة لم تقع له منها صفحة واحدة بين يديه! بل لعلّه يُصحّح من نسخة مخصوصة مده بها الجابري رحمه له في المنام... منقبة نادرة حقا؛ تُثير الضحك والاستهجان، وهي من مهازل البحث أو لعلها من مناقب صاحبنا وكراماته الخفية التي تشبه كرامات مكي الصخيرات!

يعرفها الطلبة في بداياتهم؛ ومقابل نصّ كُتب بخطّ كبير جداً، لا لضرورة علمية، بل لإيهام القارئ بأنّه أمام "موسوعة"، والحال أنّ الأمر ليس إلا تضخيماً بصريّاً متعمّداً.

ولم يكتفِ ناشرها بذلك، بل ألحق بها ملاحق مقتطفةً من كتب الجابري المنشورة سلفاً، لا لغرض علميّ واضح، وإنما لتضخيم حجم العمل حتى يبلغ 490 صفحة؛ وكأنّ قيمة الكتاب تُقاس بعدد أوراقه، لا بمتانة تحقيقه، ولا بجدّة مادته، ولا بأمانته في النقل.

والأطرف من ذلك كلّه أنّه لا يمتلك الأصل أصلاً، ولم يتمكّن من الحصول على نسخة رسالة الجابري مباشرة، فلجأ إلى النقل عن وسيط. وهذا مسلكٌ لا يليق بمن يزعم الجدية أو يدّعي احترام النص والقارئ؛ لا سيما وأنّ في المغرب ثلاث نسخٍ متوفّرة منها. لكنه آثر الطريق الأسهل: أن يصحّح من مخيّلته، وأن يملأ الفراغ بثقةٍ لا يسندها علم، فكانت النتيجة "صواباً" من اختراعه، وأخطاءً من صنعه.

إنّ النشرة المُحرّفة الهجينة التي أنتجها بالسرقة لا تبيع علماً، بل تبيع ورقاً؛ ولا تقدّم تحقيقاً رصيناً، بل تستعرض عدداً من الصفحات. فهي عملٌ قائمٌ على الحشو والتضخيم أكثر من قيامه على الأمانة العلمية والانضباط النصّي؛ وكأنّ المطلوب من القارئ أن يدفع ثمن الكثرة، لا ثمن الجودة.

التحقيق في اصطلاح أهل الفن هو بذل الجهد واستقصاء البحث بغية الوصول إلى حقيقة ما قاله مؤلف النص، أو إنه -بعبارة أخرى- عملية تقتضي إخراج نص مضبوط يكون على الصورة الأصل لكلام المؤلف، أو أقرب ما يكون إلى ذلك على الأقل، وصاحبنا فعل العكس، فقد أنتج لنا توراة محرَّفة.

ليست مهمة التحقيق تجويد النص وتصحيحه في المتن وتغيير العبارات والمفردات والكلمات، إذ نص الكتاب هو حكم على المؤلف وتأريخ لتفكيره وطريقته في الكتابة ومستواه اللغوي، وكذلك هو حكم على عصره وبيئته، وهذه اعتبارات تاريخية

صادقة لها حرمتها، والتصرف في نص الكتاب يُعد تعديا على المؤلف الذي له وحده حق التبديل أو التغيير أو التنقيح.

إذا كان النص يُقيِّد المُحقق فما الدور المطلوب منه؟ وما حدود تدخله في النص الأصلي؟ وما الغرض الذي يجب أن يسعى إلى تحقيقه؟

من حقّ المحقّق إصلاح الأخطاء والتصحيفات الواردة في النص المخطوط، لكن وفق شروط صارمة عليه التقيّد بها واحترامها، ومنها أن يُشير في الهامش إلى ما قام به من إصلاح أو تغيير أو تعديل. وعليه ألّا يتدخّل في النص إلا في حالة اللحن، حيث عليه أن يُقوِّم الخطأ في المتن، ثم يشير إلى طبيعته في الهامش؛ لكن هذا يخصّ المخطوطات التراثية، لا الأبحاث والدراسات الجامعية.

يتشدّد بعض المتخصصين في المعايير إلى حدّ التحذير من التدخّل في النص، مهما كانت طبيعة هذا التدخّل، سواء كان من قبيل الإيجاز أو البسط، أو كان تغييراً للفظة بذريعة تجويد الأسلوب وتحسينه؛ لأن المتن خاص بالمؤلف، وعلى المحقّق ألّا يقترب منه بالتغيير أو بالتعديل، حتى يسهل على الباحثين دراسة أسلوب المؤلف وأسلوب عصره.

إن هناك بعض الاختلافات في منهج التحقيق وطرقه. فكما سبقت الإشارة، هناك من يدعو إلى عدم تصحيح الغلط في المتن، وإنما يكتفي بالتنبيه له في الهامش، حتى لا يفتح المجال للتلاعب بالمتون الأصلية.

لذا، وعلى الرغم من أن بعض المختصين يشدّدون على ضرورة الحفاظ على النص كما هو بأخطائه، وإن كان هذا في المخطوطات، فما بالك بالدراسات والأبحاث الأكاديمية.

مجمل القول إن القاعدة هي عدم تصويب الخطأ في المتن، لأنه ملك لصاحبه، ولا يجوز لغيره أن يعدّل ويصوِّب ويبدّل فيه كيف شاء؛ لكن هناك استثناءات في حدود

ضيقة على المحقّق اعتمادها بناءً على خبرته وتجربته. أما زيادة أمور غير موجودة في النص الأصلي، فيُعدّ تجاوزاً لحدود الأمانة العلمية وتعدّياً على حقوق المؤلف.

ولا يتطلّب إخراج النص، كما يعتقد كثيرون، الإكثار من الشروح والتعليقات والحواشي، ونقل ما في الكتب ولصقها؛ فهي إضافات زائدة لا طائل من ورائها، كما أنها تُرهق كاهل القارئ وتتعبه. فأحياناً يكون إخراج النص دون حواشٍ أفضل؛ إذ إن الأصل كُتب دون حواشٍ، كما يجب أن تكون التعليقات موجزة وللضرورة القصوى. فغاية التحقيق في الأصل هي تقديم المخطوط صحيحاً كما وضعه مؤلفه، دون المبالغة في شرحه؛ لأن ملء النص بالحواشي والشروح والزيادات والاقتباسات من كتب مطبوعة، وبالتعليقات الكثيرة على كلام المؤلف، قد يثير الملل لدى القارئ ويشغله عن النص نفسه.

إن هدف التحقيق هو تثبيت صحة النص كتابةً وقراءةً وضبطاً؛ لذلك لا يجب الإطالة في شرح الأعلام وأسماء الأماكن، ولا التعريف بالأعلام المشهورين؛ لأن الغرض من الهوامش هو شرح الغموض وتوضيح الأشياء المبهمة، لا الإطناب في الشروحات وإيراد التعليقات والإضافات. لهذا السبب تجنّبنا إثقال المتن بالشروح الكثيرة؛ لأننا نعتبر ذلك من عيوب التحقيقات، ومن العوامل المشوشة على النص في صيغته المكتوبة، واقتصرنا فقط على التعليقات والشروح التي تساعد على توضيح سياق النص وأهميته بالنسبة إلى القارئ.

ولا بدّ من الإشارة هنا إلى أهمية استحضار مجموعة من القواعد التي تُعين على تدقيق النص وتُجنِّب المحقّق الوقوع في المزالق، ومنها أن يكون الباحث محيطاً بالموضوع الذي يتناوله النص، وعارفاً بأسلوب المؤلف وثقافته، وملمّاً بالقضايا التي يعالجها الكتاب. وعليه أيضاً أن يكون ذا تكوين متين في المجال الذي يرغب في الاشتغال على نصوصه، وأن يكون مطّلعاً على النصوص التي تُعالج الموضوع نفسه، أو مواضيع قريبة منه. ولا شك أن الدربة ومصاحبة الكتاب المراد تحقيقه، والاطلاع على أسلوب مؤلفه، عامل أساسي لتجنّب الأخطاء والتحريفات.

أما الاعتراض القائل بعدم جواز نشر عمل لم يُنشر في حياة صاحبه، أو بدعوى غياب الإذن المباشر منه، فهو اعتراض يفتقر إلى أساس علمي رصين. فالبحث الأكاديمي لا يقوم على علاقة شخصية بين المحقّق وصاحب النص، ولا على الانتماء إلى جيله أو زمنه، بل يقوم على قيمة النص في ذاته، وما يتيحه من معرفة جديدة تُغني الحقل العلمي.

فلو أخذنا بهذا المنطق، لتعذّر نشر جلّ التراث الإنساني؛ إذ إن أغلب ما وصلنا من أعمال كبرى إنما نُشر بعد وفاة أصحابها، أو لم يقصدوا نشره أصلاً. ويكفي أن نستحضر حالة مارتن هايدغر، الذي لم يرغب في نشر «الدفاتر السوداء»، ومع ذلك فإن إخراجها إلى العلن أحدث نقاشاً فلسفياً واسعاً، وأعاد طرح أسئلة جوهرية حول فكره وموقفه من اليهود. ولم يُسمع حينها اعتراض علمي جادّ يُشكّك في مشروعية نشرها بدعوى أن صاحبها لم ينشرها في حياته.

والأمر نفسه نجده في التراث العربي؛ فكم من مخطوط ألّفه صاحبه لنفسه، أو ظلّ مسودةً غير مكتملة، ثم أخرجه الباحثون إلى النور، فإذا به يُصبح مصدراً لا غنى عنه. وكتاب الابتسام لأبي العلاء إدريس مثال واضح؛ إذ لم يكن معدّاً للنشر، ومع ذلك غدا بعد تحقيقه مرجعاً أساسيا في دراسة مرحلة السلطان عبد الرحمن، واعتمد عليه مؤرخون كبار.

ثم إنّ اشتراط وجود علاقة بين المحقّق وصاحب النص شرطٌ واهٍ؛ لأنّ المعرفة لا تُورَّث بالقرابة، ولا تُكتسب بالمعاصرة، بل بالمنهج والكفاءة. وإلا فكيف نفسّر تحقيق نصوص ابن خلدون أو أرسطو أو غيرهما من أعلام الفكر الإنساني، على يد باحثين تفصلهم عنهم قرون طويلة؟ هل كان ذلك طعناً في حقّ المؤلفين، أم خدمةً لتراثهم وإحياءً له؟

بل إنّ نشر هذه الأعمال يفتح آفاقاً جديدة للفهم، ويُمكّن من إعادة قراءة التاريخ والأفكار قراءة نقدية متجددة. فكثيراً ما كشفت نصوص غير منشورة عن زوايا معتمة في فكر أصحابها، أو صحّحت تصوّرات كانت سائدةً عنهم.

وعليه، فإنّ نشر الأعمال غير المنشورة ليس اعتداء على إرادة المؤلف، بقدر ما هو امتداد للحياة العلمية للنص، وإدخاله في دائرة التداول والمعرفة. فالنص، متى كُتب، لم يعد ملكا لصاحبه وحده، بل أصبح جزءا من الذاكرة الفكرية التي يحقّ للباحثين استثمارها، وفق ضوابط التحقيق العلمي وأخلاقياته.

أما اعتراض صاحبنا على الاستشهاد بالرسائل الجامعية والدراسات المناقَشة بدعوى أنها «مواد خام» لا يجوز الاعتماد عليها، اعتراضٌ يفتقر إلى الدقة المنهجية؛ لأن القيمة العلمية للمصدر لا تُستمد من كونه منشوراً أو غير منشور فحسب، وإنما تُستمد أولاً من ثبوت نسبته، وإمكان الرجوع إليه، وتحديد طبيعته، وحسن توظيفه في موضعه. ولهذا درج الباحثون، في مختلف الحقول العلمية والإنسانية، على الإفادة من الأطروحات الجامعية والرسائل المناقَشة متى كانت ثابتة النسبة، معلومة الحفظ، ممكنة المراجعة، بل إن كثيراً من الدراسات الرصينة اعتمدت على رسائل جامعية غير منشورة، وعلى تقارير، ووثائق، وأوراق محفوظة في الأرشيفات، ولم يرَ أحدٌ في ذلك ما يقدح في مشروعيتها العلمية. ولو سُلِّم بهذا المنطق الذي يرفض الاستشهاد بكل ما لم يُنشر، للزم منه إهدارُ طائفةٍ واسعةٍ من مواد البحث التاريخي، وفي مقدمتها الوثائق الأرشيفية، والنسخ الخطية، والمسودات، والمذكرات، والمراسلات، وهي جميعاً مواد غير منشورة، ومع ذلك تقوم عليها دراسات وتحقيقات وكتابات علمية معتبرة. فالمعيار، إذن، ليس النشر وحده، بل التحقق من الأصل، وحسنُ توصيفه، وسلامةُ توظيفه.

ومن هنا، فإن الرسالة الجامعية التي أعدها محمد عابد الجابري، رحمه الله، لا تُعامل معاملة «النص الخام» بالمعنى الذي يُراد به نفي قيمتها أو إسقاط صلاحيتها للاستشهاد، وإنما تُعامل بوصفها وثيقةً علميةً جامعيةً أُنجزت في سياقٍ تاريخيٍّ محدد، ونوقشت في مؤسسة جامعية، وثبتت نسبتها إلى صاحبها، وصارت بذلك شاهداً على مرحلة من تكوينه الفكري والمنهجي. وهذه وحدها قيمة لا يجوز الاستهانة بها؛ لأن الباحث في تاريخ الأفكار لا يقف عند الأعمال المكتملة في صورتها النهائية فحسب، بل يلتفت كذلك إلى البدايات، والمحاولات الأولى، والنصوص التي تكشف عن تشكل الأدوات والمفاهيم والرؤى في طور مبكر من المسار العلمي للمؤلف.

ثم إن موطن الخلل الأكبر في هذا الاعتراض أنه حاكم النص خارج شرطه الزمني والعلمي؛ إذ لم يُقرأ بوصفه رسالةً جامعيةً أعدها باحث في بداياته، ضمن سياقٍ أكاديميٍّ مخصوص في ستينيات القرن الماضي، بل قُرئ كما لو كان مؤلفاً نهائيّاً متأخراً، أو كما لو كان عملاً يجب أن يستجيب لمعايير لاحقةٍ على زمنه، ومغايرةٍ لوظيفته. وهذا ضرب من القراءة اللاتاريخية؛ لأن النصوص لا تُفهم فهماً صحيحاً إلا إذا رُدّت إلى شروط إنتاجها، وإلى المقصد الذي وُضعت له، وإلى المرحلة العلمية التي تمثلها. ورسالة الجابري هنا ليست كتاباً أُلِّف بعد تجربة طويلة واستقرار منهجي كامل، وإنما هي عمل جامعيّ مبكر، له وظيفة تدريبية وتعليمية وبحثية في الآن نفسه، يعكس طوراً من أطوار تشكل المؤلف، لا الصورة النهائية لمشروعه الفكري. ومن ثمّ، فإن محاكمتها بمنطقٍ متأخر، أو التعامل معها على أنها نصّ نهائيّ مكتمل يراد إسقاطه أو الطعن في مستواه، هو صرفٌ للنص عن موضوعه، وخروجٌ به عن القصد من نشره.

والقصد من نشر هذه الرسالة، في الأصل، لم يكن الانتصار لكل جزئية وردت فيها، ولا الادعاء بأنها تمثل الذروة النهائية في مشروع الجابري، ولا إلزام القراء بمضامينها على أنها فوق النقد؛ وإنما كان المقصود إخراج نصٍّ مغمورٍ ثابت النسبة، ذي قيمة توثيقية وتاريخية، إلى المجال العلمي، حتى يُقرأ في سياقه الصحيح، ويُفاد منه في فهم مرحلة مبكرة من تشكل وعي صاحبه التاريخي. فالذي نُشر إنما نُشر بوصفه وثيقةً من وثائق تاريخ الفكر، لا بوصفه نصّاً مقدساً، ولا بوصفه عملاً معصوماً من المراجعة. ولذلك فإن الانشغال بإثبات «ضعف الرسالة» أو الرد على الجابري في بعض جزئياتها لا يصيب جوهر المسألة؛ لأن النقاش لم يكن أصلاً في تقويم صلاحية الجابري العلمية من خلال عمله الأول، بل في مشروعية نشر هذا النص، وطبيعة التعامل معه، وحدود تدخل الناشر فيه.

وإذا كان هذا المعترض قد توسع في التعريف بالأعلام، والكتب، والمراجع، ومضامينها، على نحوٍ يطغى على المتن نفسه، فإن هذا يكشف عن التباسٍ آخر في فهم طبيعة العمل المنشور. فنحن لم نكن أمام نصٍّ تراثيٍّ غامض الأعلام، ولا أمام

مخطوطٍ يحتاج إلى جهازٍ شارحٍ يستوعب كل صغيرة وكبيرة في هوامشه، وإنما كنا أمام دراسةٍ جامعيةٍ حديثة، لها لغتها وسياقها وجمهورها، والمطلوب في نشرها أن تُصان صورتها، لا أن تُدفن تحت ركامٍ من التعليقات التي تحجب النص أكثر مما تخدمه. ذلك أن خدمة النص ليست في تضخيم الهوامش وتكثير المعلومات من غير ضابط، وإنما في مراعاة التناسب بين المتن وما يُلحق به، وفي احترام استقلال النص الأصلي. فإذا استولى الشرح على مساحة العمل، وغلب صوت المعلق على صوت المؤلف، فقد اختلت النسبة، وتبدلت هوية الكتاب، وصار القارئ بإزاء مؤلَّفٍ جديدٍ للمعلق أكثر من كونه أمام نصٍّ أمينٍ للمؤلف الأصلي.

ويُضاف إلى ذلك أن عدم تدخلنا بالتعقيب على كل مرجعٍ استند إليه الجابري، أو بالتعليق على كل اسمٍ أورده، لم يكن عجزاً ولا غفلةً، بل كان اختياراً منهجيّاً مقصوداً؛ لأن غرضنا لم يكن إعادةُ تأليف الرسالة من جديد، ولا مصادرةُ صوت صاحبها بالتعليقات، ولا إقحامُ القارئ في حشدٍ من الهوامش التي لا تخدم مقصد النشر. وقد آثرنا أن يخرج النص كما تركه صاحبه، مع الحد الأدنى مما تقتضيه الأمانة الفنية، حتى تبقى الرسالة شاهدةً على صورتها الأصلية، وعلى منطقها الداخلي، وعلى أفقها المعرفي كما تبلور لحظة كتابتها. وهذا، في تقديرنا، أوفق بمنهج النشر الأمين من تحويلها إلى مادةٍ يستعرض فيها المعلق محفوظاته ومعلوماته على حساب النص الأصلي.

ومن وجوه الاضطراب كذلك أن هذا المعترض لم يُحسن حتى ضبط عنوان الرسالة، مع أن العنوان من أول ما ينبغي التثبت منه في أي معالجةٍ علمية. وقد زاد الأمر التباساً حين استعمل العنوان المختصر الذي اخترناه نحن تسهيلاً للتداول، من غير أن يتبين الفرق بينه وبين العنوان الأصلي الكامل، ولا أن يردّ الأمر إلى صاحبه. وهذا ليس تفصيلاً هيّناً؛ لأن من لم يضبط عنوان النص، ولم يتثبت من صورته الببليوغرافية الأولى، يصعب أن يُطمأن بعد ذلك إلى دعواه في تصحيح داخله أو إعادة تقويمه.

والأهم من هذا كله أن تصحيح نصٍّ لمؤلفٍ متوفى، في غياب النسخة الأصلية، وبالاعتماد على طبعةٍ منشورةٍ وحدها، هو مسلكٌ غير مستقيم من الناحية المنهجية؛ لأن التصحيح العلمي لا يكون بالذوق، ولا بالتخمين، ولا بما «يبدو» للمصحح، وإنما يكون بالرجوع إلى أصلٍ ثابت، أو إلى نسخةٍ مقابَلة، أو إلى شاهدٍ معتبر. فإذا غاب الأصل، تعين مزيدُ الاحتياط، لا مزيدُ التوسع في التبديل. أما أن يُقدم شخصٌ على إدخال تغييراتٍ في المتن، ثم يعرض ذلك على الناس بوصفه تصحيحاً أو تقويماً، من غير أن يملك الأصل الذي يُحتكم إليه، فهذا ليس تحقيقاً، ولا تحريراً علمياً، بل هو إنشاءٌ جديدٌ على حساب نصٍّ قديم، وعدوانٌ على الحدود الفاصلة بين خدمة النص والاستيلاء عليه.

وعليه، فإن الجواب العلمي الصحيح هو أن الرسائل الجامعية المناقَشة يجوز الاستشهاد بها متى ثبتت نسبتها وأمكن الرجوع إليها، وأن نشرها بعد وفاة أصحابها عملٌ مشروعٌ إذا التزم الناشر حدود الأمانة ولم يعبث بالمتن، وأن قراءتها يجب أن تكون قراءةً تاريخيةً تراعي زمنها ووظيفتها ومرحلة صاحبها، لا قراءةً إسقاطيةً متشنجةً تنتزعها من سياقها لتجعل منها ميداناً لتسجيل الاعتراضات. كما أن الفرق بيّن بين ناشرٍ قصد إلى حفظ النص وإخراجه كما هو، وبين من يحوّل النص إلى ذريعةٍ لعرض نفسه، أو إلى مادةٍ لإعادة الكتابة من غير أصلٍ معتمد.

إن الغرض من نشر هذه الرسالة لم يكن الادعاء بكمالها، ولا تجريدها من طابعها الجامعي المبكر، وإنما كان إنقاذها من الضياع، وإعادتها إلى التداول العلمي بوصفها وثيقةً دالةً على مرحلةٍ من التكوين الفكري لمحمد عابد الجابري. ومن ثمّ، فإن التعامل معها يقتضي فهماً تاريخيّاً لمنطقها وموضوعها ووظيفتها، لا محاكمةً متعسفةً تخلط بين النشر الأمين والتحقيق الاصطلاحي، ولا تصحيحاً إنشائياً يتصرف في نصٍّ لا يملك صاحبه الأصلي فرصة الدفاع عنه أو مراجعة ما أُلحق به.

والحق أن هذا التقديم الاستثائي الثاني للنص لم أضعه حشداً للمعلومات، ولا استطراداً خارجاً عن موضوع النص، وإنما قُصد به أن يمدّ القارئ بالإطار العلمي

والتاريخي الذي تتنزّل فيه هذه الدراسة، وأن يعرّفه بسياق الحصائل والمراجعات الأكاديمية التي عرفها حقل الكتابة التاريخية بعد الجابري، مع التنبيه إلى أن هذه الدراسة، على سبقها وأهميتها، لم تحظ بما تستحقه من التفات، مع أنها تُعد، في بابها، من أوائل المحاولات الجامعة في هذا الاتجاه. غير أن صاحبنا لم يُحسن فهم هذا المقصد؛ لأنه لم يقرأ التقديم قراءةً علميةً تستجلي منطقه ووظيفته، وإنما قرأه متعقباً ما يتوهمه من أخطاء الرقن، ومفتشاً عن هناتٍ جزئية، من غير أن ينفذ إلى الفكرة المركزية التي ينتظم بها النص كله، وهي بيان موقع هذه الدراسة من تاريخ الحصائل والمراجعات، وبيان سبب العناية بها ونشرها على هذه الصورة.

وإن الملاحظات الواهية التي أوردها القاصر عن فهم رسالة الجابري، على قصورها واضطراب منطلقها، لم تُضعف ثقتنا بسلامة صنيعنا، بل زادتنا يقيناً بمصداقية الإخراج الأول وأمانته؛ إذ كشفت، من حيث أرادت الطعن، عن وجاهة الخيار الذي سلكناه في المحافظة على النص كما هو، وإثباته في صورته التي خلّفها صاحبُه، مع الاكتفاء بتقديمٍ يضعه في موضعه الصحيح، وينبه القارئ إلى ما ينبغي أن يُقرأ في ضوئه، وإلى ما وقع فيه بعض من تصدّى للكلام عليه من خلطٍ بين طبيعة النشر الأمين وقواعد التحقيق الاصطلاحي. ومن ثم، فإن هذا النص يبقى عندنا شاهداً على دراسة أنجزت في سياقها، جديرة بأن تُقرأ بحسب زمنها ومقصدها ومرحلة صاحبها، لا بحسب أهواء قراءةٍ متعجلةٍ جعلت همّها تعقب ما يعرض في النسخة المرقونة من شوائب الرقن، وغفلت عن المعنى العلمي الذي من أجله أُخرجت هذه الرسالة وأُعيدت إلى التداول. وبذلك صار نقده، من حيث لا يريد، دليلاً إضافيّاً على صواب منهجنا في النشر، وعلى أن من جعل نفسه حكماً على النص قبل أن يفهم منطقه، قد كشف حدود قراءته أكثر مما كشف حدود الرسالة نفسها.

وقد انتهى صاحبنا، بعد جهده المشكور في مطاردة الهوامش وتعقّب الجزئيات، إلى الحكم على دراسة الجابري بأنها «متهافتة»، بل وزاد فساوى بينها وبين إخراجها، وكأن التهافت . في تقديره . يتضاعف كلما التزم الناشر حدود الأمانة ولم يتدخل في النص. وليس خافياً أن منشأ هذا الحكم لا يرجع إلى خلل في الدراسة ذاتها بقدر ما يرجع إلى

خيبة توقع؛ إذ بدا أنه كان ينتظر من الناشر أن يقوم مقام المعلّق الشارح، فيتولى التعريف بالمراجع، والتعقيب على المؤلف، وإعادة بناء النص وفق ما يراه هو، فلما لم يجد ذلك، حمل صمتنا المنهجي على أنه قصور، وهو في الحقيقة اختيار مقصود.

ذلك أننا لم نرَ من مهمتنا أن نُعيد تأليف الرسالة، ولا أن نزاحم صاحبها في صوته، ولا أن نثقل المتن بهوامش تُحوّل النص إلى ذريعةٍ لاستعراض محفوظات المعلّق. فالتعريف بالمراجع، والتوسع في شرحها، وتقويمها، هو عمل له مقامه، وقد تركناه . عن وعي . لمن يرى في نفسه ميلاً إليه، ليجد فيه ميداناً رحباً لا ينفد. أما نحن، فقد آثرنا أن يبقى النص قائماً بذاته، ناطقاً بمنطقه، شاهداً على مرحلته، من غير أن يُحجب خلف ركام من التعليقات التي قد تُفيد المعلّق أكثر مما تُفيد القارئ.

وعلى هذا، فإن وصف الدراسة بالتهافت لا يعدو أن يكون أثراً من آثار قراءةٍ كانت تبحث عما لم يُقصد أصلاً، فحكمت على النص بما لم يُرَد منه. وربما كان الأجدر . بدلاً من الحكم على النص بما ليس فيه . أن يُترك لكل عمل مجاله: فللنشر الأمين حدوده، وللتعليق الموسّع مجاله، ومن شاء أن يملأ الهوامش تعريفاً وتعقيباً فالميدان أمامه واسع، ولا يُلزم غيره بأن يسلك مسلكه، ولا أن يُقوَّم عمل لم يُقصد به ذلك بمقاييس لم يُنشأ عليها.

وختاماً؛ فإن هذا العمل، بما بذل فيه من جهدٍ في جمعه وصيانته وإخراجه، إنما قصدنا به خدمة العلم، والوفاء لحق مؤلفه، وإحياء نصٍّ كاد أن يندثر، لا ادعاءَ كمال ولا تنزيهاً له عن المراجعة. نسأل الله تعالى أن يتقبّله منا خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفع به طلاب العلم والباحثين، وأن يجعل فيه خيراً وبركة. والله من وراء القصد، وهو يهدي السبيل.

خالد طحطح: طنجة في 8 أبريل 2026

مدخل تمهيدي (2021)

بقلم: خالد طحطح

خلَّف الفقيد محمد عابد الجابري إثر وفاته عملا مرقونا ضمن أوراقه العديدة تحت عنوان "**التاريخ والمؤرخون في المغرب المعاصر**". وبغض النظر عن أسئلة كثيرة يمكن أن تتبادر إلى الذهن، بخصوص عدم نشر محتوياته سابقا قيد حياة مؤلفه، فإن مجرد القراءة الأولى لا تدع مجالا للشك في أهمية هذا العمل في المسار العلمي والأكاديمي للجابري.

ولعل عزمنا على نشر هذا التأليف المبكر ينسجم مع تقليد راسخ في الغرب بخصوص نشر مجموع الأعمال التي كتبها مفكرون وفلاسفة وأدباء وغيرهم قيد حياتهم والتي ظلت مخطوطة ولم يُكتب لها أن تنشر لأي سبب من الأسباب. إن إشهارَ الكتابات التي قد تكون شهادات أو مذكرات أو أعمالا ناقصة لم تكتمل أو أبحاثا اكتملت وحال رحيل أصحابها دون أن ترى النور يُسْهِمُ في الكشف عن مجالات جديدة ضمن اهتمامات أصحابها وانشغالاتهم الفكرية. وتظل هذه الأعمال في نهاية المطاف، تجسيدا لمادة تاريخية تستحق العناية بنشرها، بحكم إتاحتها الفرصة أمام المؤرخ أو الباحث لمحاولة الاقتراب بواسطتها من بعض الملامح غير المعروفة عن الشخصيات التي ينشدُ تتبُّعَ مسيرتها العلمية وإنتاجها الفكري وتطورها المعرفي. وتبعا لهذا كله، فإن هذا النص قد يصلح موضوعا لكتابة جديدة عن مسار الأستاذ الباحث محمد عابد الجابري، إذ يُسلِّطُ الضوء على عدة جوانب منه، انطلاقا من زوايا قد تكون غير معروفة بما فيه الكفاية، ونعني بها علاقة هذا المفكر بالتاريخ وبالمؤرخين[1].

[1] - على سبيل المثال ألقى محمد عابد الجابري محاضرة بعنوان "التاريخ والفلسفة" في الدار البيضاء يوم 4 يونيو 1976 بدعوة من **جمعية مدرسي التاريخ والجغرافيا** في المدارس الثانوية (فرع الدار البيضاء)، وقد نشرها لاحقا بعنوان:

وإن لم يكن من حقنا التصرف في مضامين النص الذي تكفلنا بمراجعته وتقديمه وإعداده للنشر، فإن التدخل في بعض الشكليات التي تتعلق بالمراجع التي سقطت من النص الأصلي كان ضروريا؛ كما أن النسخة التي اعتمدناها كانت مرقونة -كما سبقت الإشارة- على الآلة الكاتبة، مما جعل بعض كلماتها يكتنفها عدم الوضوح وصعوبة القراءة، لذلك حرصنا على فك رموزها وتعديلها عند الاقتضاء بالعودة إلى المصادر الأصلية المُستقاة منها. ومن جهة أخرى، اهتممنا بتدقيق علامات الترقيم مع تعزيز الهوامش ببعض الإشارات الضرورية، كما ضبطنا الفهرس بما يتوافق والعناوين داخل المتن، فجعلناه في آخر الكتاب.

لقد استأثر الدكتور محمد عابد الجابري بفضل أعماله بمكانة مرموقة في ساحة الفكر العربي المعاصر، وفقدنا بوفاته واحدا من أهم المفكرين العرب في القرن العشرين، وأكثرهم مقروئية وإنتاجا في مجاله، وقد اجتمع فيه المفكر السياسي بالمنظر الأكاديمي بالمناضل الملتزم. وحين ننفض الغبار عن عمل كتبه الأستاذ الباحث في مستهل حياته الجامعية نتذكر قوله عن نفسه -حين وقف على نصوصه المكتوبة في جريدتي **المُحَرِّر** و**التَّحرير** سنوات الخمسينيات من القرن الماضي: "آه كم أنا قديم"، ويصدق قوله هذا أيضا على نصوصه التي تتعلق بمرحلة الستينيات من ذات القرن، أما نصوص السبعينيات فما فوق فيمكن اعتبارها-على أية حال- جزءا من امتداد الحاضر[1].

لقد وقفنا بعد اطلاعنا على مضامين هذا الكتاب على الوعي التاريخي المبكر لدى الجابري، وانفتاحه على بعض المعارف المعاصرة له، بما فيها تلك التي تنتمي إلى حقول التاريخ والتحليل النفسي، واستشعرنا علاقته الحميمة القديمة، ونقصد هنا لقاءه الأول بابن خلدون و"تذاوته" معه (حسب تعبيره)، فيما يمكن وسمُهُ بلحظة

"التاريخ والفلسفة: ملاحظات حول إشكالية الأصالة والمعاصرة في فكرنا المعاصر"، وذلك في كتابه **من أجل رؤية تقدمية لبعض مشكلاتنا الفكرية والتربوية**: صص83-11.

[1] بشأن هذا الارتسامات عن الأعمال والمقالات الأولى يُراجع محمد عابد الجابري، **مواقف: إضاءات وشهادات، الاتحاد الوطني للقوات الشعبية هل كانت انتفاضة 25 يناير 1959 خطأ؟** ج1، (دار النشر المغربية، ط1، 2002) ص12-13.

الاتصال بالموضوع التي تلي لحظة الانفصال عنه، ولم يكن يَعتبر هذه العلاقة طاعنة في مسألة الموضوعية[1]، ذلك أنها تجربة يعيشها الباحث والمفكر والشاعر، وما من باحث هيأ رسالة جامعية حول شخصية ما (فيلسوف، أديب، مفكر، فقيه، مؤرخ...) إلا ونُسِجت بينه وبين تلك الشخصية علاقة متينة حتى ولو كانت تفصل بينهما قرون من الزمان، وحينما كان الجابري يلاحظ انتفاء هذا "الحب للموضوع" في رسالة من الرسائل التي قُدِّرَ له أن يُشرف عليها كان يتساءل بصورة تلقائية: هل فهم هذا الطالب ما يفعل وما يقول؟[2].

هنا يكون الجابري قد تنبه لمسألة المسافة بين الكاتب الموضوع، والتي تنتقل بالضرورة إلى علاقة خاصة جدا، ولذلك نجد في الكثير من الأحيان تطابقا بين الشخصية المدروسة وميولات الكاتب، إذ البيوغرافيا هي عمل على الذات بقدر ما هي عمل على الآخر، ولا شك أن هذه العلاقة تنتقل للتأثير في الموضوع؛ لأن البيوغرافي يتدخل عن طريق شخصياته، إذ لا يستطيع أن يتخلص من ذاته تخلصا تاما عند الكتابة، لأن الذات تتسلل في غفلة من الكاتب لتتسرب داخل النص، وهذا ما وصفه بول ريكور بـ"شرك البيوغرافيا"[3].

من الطبيعي أن تتبادر لذهن القارئ تساؤلات عديدة تتعلق بعمل "**التاريخ والمؤرخون في المغرب المعاصر**" للأستاذ الجابري من قبيل: هل سبق أن أشار إليه؟ ما موقعه ضمن أعماله؟ وأين يمكن تصنيفه؟ وما علاقته بأعماله اللاحقة؟

كان الجابري قد أعلن انخراطه الباكر في تشييد صرح لمشروع غير مسبوق في بداياته، إذ اعْتَزمَ بناء "نظرية في الاشتراكية العلمية" ارْتِكانًا إلى معطيات البلدان

---

[1] - إن الحياد مسألة صعبة بالنسبة لكاتب السيرة، لأنه منحاز أو متحامل بالضرورة. وهذا الانحياز أو التحامل يبدأ من لحظة اختيار الشخصية موضوعا للدراسة؛ فالتزامه هو الذي يتيح له إلى حد ما أن يقارب موضوع بحثه، وأن يدخل معه في حالة من التعاطف أو النفور، ومن الصعوبة التجرد من الانتقاء والتضخيم. وهذه أشياء ملازمة لمثل هذا النوع، وهو غير مرفوض من وجهة نظر الدراسة البيوغرافية، لكن في حدود، إذ لا يجب السقوط في الكتابات المنقبية أو العكس. راجع بهذا الخصوص: خالد طحطح، **البيوغرافيا والتاريخ**، (البيضاء: دار توبقال للنشر والتوزيع، ط1، 2014).

[2] محمد عابد الجابري، **مواقف**، ج1، م س، ص 20.

[3] - انظر للمزيد: خالد طحطح، **السيرة لعبة الكتابة**، (الرياض: كتاب المجلة العربية، السعودية، 2013).

المنعوتة وقتئذ بالمتخلفة، وقد نشر ثلاث مقالات تناول فيها مواضيع عالج فيها "أزمة الاشتراكية في البلاد المتخلفة"، لكنه أحْجَمَ عن مواصلة الكتابة في مثل هذه المواضيع[1]؛ إيمانا منه، بعدم جدوى الشروع في خوض مغامرة التنظير -في ذلك الإبّان- قبل التمكن من الغوص في دراسة تطور المجتمع العربي عموما، وآليات المجتمع المغربي تحديدا، لذا اتَّخذ قرارا بالكفِّ عن ذلك، رغم محاولات بعض أصدقائه ثنيه عن هذا القرار. ولقد ظل متشبثا بموقفه، بل ودافع عنه وعيا منه بتعذر الانكباب على دراسة التاريخ الاجتماعي للمغرب والعالم العربي، والتنظير في الآن نفسه لتطور هذا التاريخ وللصراعات التي عرفها[2]. يقول الجابري في هذا الصدد: "لقد صادف ذلك، أعني قراري بالتوقف عن مواصلة الكتابة في موضوع الاشتراكية في البلاد المتخلفة، أنني كنت قد سجلت في كلية الآداب بالرباط مع أستاذنا المرحوم محمد عزيز الحبابي، موضوعا لنيل دبلوم الدراسات العليا، وكان حول نقد ابن خلدون لمناهج المؤرخين الذين سبقوه والتبشير بعلم جديد أسماه (علم العمران البشري)، عرضه في مقدمته الشهيرة. لقد رامَ ابن خلدون من هذا العلم أن يكون معيارا في يد المؤرخين يساعدهم على التمييز بين الخطأ والصواب في الأخبار والروايات، باعتبار أن العمران البشري له (طبائعه في أحواله) أي (قوانين)، إذا عرفها المؤرخ صار في مستطاعه التمييز (في الواقعات) بين ما يمكن وقوعه وأسبابه، وما لا يمكن وقوعه بالمرة أو يكون وقوعه على صعيد الذهن فقط. لقد اكتشفت من خلال الإعداد لدبلوم الدراسات العليا أن المشروع الذي تحمله مقدمة ابن خلدون يلتقي مع مشروعي، بل ربما يؤسس له"[3]، ويستطرد قائلا: "ومن هنا كان اشتغالي بابن خلدون في ذلك الوقت والذي حقق لي (ضرب عصفورين بحجر واحد)، كما يقول المثل: تحضير الدبلوم الذي يمكنني من الالتحاق بالجامعة

---

[1] - محمد عابد الجابري، **مواقف: إضاءات وشهادات، من أزمة الاشتراكية في البلدان المتخلفة إلى الدولة الوطنية الديموقراطية في البرنامج المحلي للاتحاد الاشتراكي**، ج12، (الرباط: دار النشر المغربية، ط1، 2003)، ص15.

[2] - **نفسه**، ص17.

[3] نفسه ص17.

أستاذا باحثا من جهة، والتعرف على حقيقة ابن خلدون في التاريخ والمجتمع العربي والإسلامي، من جهة أخرى"[1].

كان الجابري بحكم انخراطه في العمل السياسي داخل الاتحاد الوطني للقوات الشعبية مُتابعا لمنشورات دار ماسبيرو الفرنسية المتخصصة وقتئذ في نشر الفكر اليساري، وكانت أصدرت حينئذ كتابا بعنوان **ابن خلدون: ميلاد التاريخ، ماضي العالم الثالث** للكاتب التقدمي إيف لاكوست[2]. وهو الكتاب الذي لاقى صدى كبيرا في البلدان المغاربية، لا سِيّما وأن صاحبه تناول **مقدمة** ابن خلدون من زاوية نظر كارل ماركس، فجعل من صاحبها رائدا للمادية التاريخية، وهذا ما أثار الجابري حينئذ، فبمجرد ما ناقش رسالته لنيل دبلوم الدراسات العليا، والتحق بالجامعة (أكتوبر 1967) حتى رجع مجددا إلى ابن خلدون لإعادة دراسة مقدمته على ضوء انشغالاته الفكرية الحرة لا الأكاديمية، تحذوه الرغبة في اكتشاف ما لم يكن من الممكن التعرف عليه في الأدبيات الماركسية والاشتراكية التأسيسية، والمقصود محاولة الخوض في تحديد طبيعة "أسلوب الإنتاج" في سياقات الحضارة العربية الإسلامية، وهو ما كان ينقص مشروعه الذي بشر به في مقالاته السابقة. وبالفعل، فقد هيأ الجابري بحثا مستقلا بعنوان **علم العمران الخلدوني** وطمح لطبعه في مصر، وتحديدا في إحدى دور النشر المشهورة (دار المعارف)، فاستلزم هذا الحصول على تزكية من أستاذ مرموق له علاقة سابقة بهذه الدار. وبناء عليه، بادر الجابري إلى اقتراح مشروع الكتاب على الدكتور نجيب بلدي،[3] وطلب منه النظر فيه، والتمس منه وضع تقديم له. وبعد بضعة أسابيع فاجأه بالقول: "كتابك ليس مجرد كتاب للنشر، بل هو رسالة لدكتوراه الدولة"[4]، وهكذا تطورت الأمور فسجل

---

[1] - نفسه ص 18.

[2] - Yves **Lacoste . *Ibn Khaldoun***. *Naissance de l'Histoire*, passé du Tiers Monde (Paris: Maspéro, **1966)**, p 267

[3] - أستاذ جامعي مصري- (عمل بالتدريس في كليات مغربية وفرنسية)، من أهم مؤلفاته: **ديكارت** (القاهرة: دار المعار)، **دروس في تاريخ الفلسفة** (دار توبقال)، تمهيد لتاريخ مدرسة الإسكندرية وفلسفتها (آفاق للنشر).

[4] -محمد عابد الجابري، **مواقف: إضاءات وشهادات، من أزمة الاشتراكية في البلدان المتخلفة إلى الدولة الوطنية الديموقراطية** م س، ص 17-18.

تحت إشرافه -ما كان في مبتدأ الأمر بحثا حرا- موضوعا لأطروحة جامعية تحت عنوان **علم العمران الخلدوني**، وأحْرَزَ به على شهادة الدكتوراه في الفلسفة، وعندما قدَّمه للنشر عَنْوَنَهُ باسم **العصبية والدولة: معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي**.

يُمثل بحث الجابري غير المنشور بعنوان "**التاريخ والمؤرخون في المغرب المعاصر دراسة نقدية على ضوء المفهوم الخلدوني للتاريخ والتأريخ**" الانطلاقة الفعلية لعلاقته بهذه الشخصية التاريخية، وهكذا يمكن القول إن هذه الرسالة التي ناقشها سنة 1967م تُعد امتدادا مباشرا للمقالات الثلاث التي نشرها تحت عنوان "أزمة الاشتراكية في البلدان المتخلفة" بمجلة **أقلام** عام 1966، والتي تعززت لاحقا بأطروحته لنيل شهادة الدكتوراه عن العمران البشري عند ابن خلدون، والتي أسفرت عن نتائج مهمة، سنقتصر هنا على الإشارة إلى ما يتصل مباشرة منها بمشروعه المذكور عن "أزمة الاشتراكية في البلدان المتخلفة"، فقد كانت الإشكالية الأساسية في نظره متعلقة بالسؤال عن نمط أو "أسلوب الإنتاج" في التاريخ العربي الإسلامي، فتوصل في أطروحته إلى أن الأمر يتعلق بحضارة استهلاكية غير منتجة، أقيمت على أساس اقتصادي واهٍ، وأسلوب في الإنتاج غير طبيعي، قائم على الغزو. وقد عدد الجابري مظاهر الاختلاف بينه وبين ما أسماه كارل ماركس "النمط الآسيوي للإنتاج"، وتوصل إلى أن السلطة عند صاحب **المقدمة** ليست نتيجة للسيطرة الاقتصادية، بل إن السيطرة الاقتصادية هي التي تَنْتُجُ عن السلطة، أي عن قوة العصبية. ومن ثم خَلُصَ إلى القول بشطط وتعسف التأويل الذي جعل من ابن خلدون رائدا من رواد المادية التاريخية (ردا على لاكوست). والحق أنه لا تحليلات ابن خلدون ولا ظروف عصره الاجتماعية والاقتصادية ولا منطق التفكير السائد آنئذ يسمح بهذا الاستنتاج.

لقد انتهى بحث الجابري إلى أطروحة مهمة، تتعلق بمفهوم "الاقتصاد القائم على الغزو"، وقد اعتُرِفَ له بهذا، لاحقا، عربيا ودوليا. وطوّرَ هذا المفهوم في أعماله

اللاحقة، وتَوَّجَهُ في كتابه عن **العقل السياسي العربي** الذي تجاوز فيه – ديالكتيكيا- معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي إلى تقديم تفسير مُتَمِّم لهذا التاريخ من خلال مُحددات العقل السياسي الذي اجترح فيه مفهومه الخاص عن "اقتصاد الريع"، القائم على محددات ثلاث: القبيلة، الغنيمة، العقيدة. ولم يقف ابن خلدون في رحلته مع الجابري عند صدور **العقل السياسي** عام 1990، بل واصل الرحلة معه إلى **العقل الأخلاقي العربي** الصادر عام 2001.

لا شك أن استعادة هذا العمل الأول للفقيد الجابري وإحيائه مجددا يَجِدُ ضرورته في اعتباره جزءا من ذاكرته الفكرية، وهو في الوقت ذاته استعادة لركن من هيكل البناء ككل، واستكتشاف للجابري في جُبَّةِ المؤرخ الناقد لأعمال مُعاصريه. كما يتيح فرصة التعرف على نماذج مبكرة مما كتبه في مساره الأكاديمي أسلوبا ومنهجا ونقدا، بيد أن نشر هذا العمل يحتاج لمدخل تقديمي يضعه في سياقه العام، فقد انْصَرَمَتْ عليه أكثر من خمسة عقود ونصف، وقد آثرنا تقسيم هذا التقديم إلى ثلاثة محاور رئيسة.

1-راهنية التاريخ والمؤرخون في المغرب المعاصر على ضوء نظرية ابن خلدون

إن مسيرة الفقيد محمد عابد الجابري الممتدة ما بين (1935-2010) غنية بالعطاءات التربوية والفكرية والسياسية والأكاديمية على المستوى العربي، ولا يُمكن اختزالها في تقديمٍ وَجيزٍ لأحد أعماله التي ظلت مجهولة عند طلابه ومتابعي إنتاجاته العلمية والمعرفية، بل إن ملامسة شخصيته الاستثنائية تحتاج إلى دراسة مستقلة قائمة بذاتها، بل وربما إلى دراسات متعددة سواء تلك التي قد تتناول تراثه بالدِّراسة والتَّحليل، أم تلك التي تَبْتَغِي إبراز دوره السياسي والنِّضالي بالمغرب.

تعود تجربة الجابري الغنية في الكتابة إلى جريدة **التحرير** أولا، وذلك منذ سنة 1959، إذ تمثل بتعبيره أغنى وأغلى شيء في حياته، فمن خلالها دخل النضال السياسي والصحفي من بابه الواسع، وبفضلها أصبح معروفا بين الاتحاديين

وغيرهم بما في ذلك رجال الوقت (بتعبيره)، وفي **التحرير** صارا فعليا صديقا ورفيقا لقيادة حزب الاتحاد الوطني وموضع ثقة (بنبركة- بوعبيد- الفقيه البصري- عمر بنجلون- اليوسفي- الخ...)، وبفضل هذه الممارسة اكتسب الجابري طريقته المتميزة في الكتابة[1]، وبالخصوص في الركن الذي كان يكتبه بعنوان " صباح الخير" ، والذي كان يُوقعه باسم مستعار هو عصام[2]، وهو الاسم ذاته الذي اختار أن يطلقه على ابنه. وشكَّل الجابري عنصرا إيجابيا لخلق حالة من التوازن داخل الاتحاد الوطني بفضل مكانته العلمية المرموقة، إلى جانب انفتاحه على مختلف التيارات الفكرية والايديولوجية؛ ففي مايو 1962 انتخب عضوا في المجلس الوطني للاتحاد الوطني للقوات الشعبية، ثم ساهم لاحقا في الإعداد لأشغال المؤتمر الاستثنائي للاتحاد، وفي كتابة التقرير الايديولوجي، فتحمل أعباء صياغته النهائية، وقد انتخب في المؤتمر عضوا في المكتب السياسي لحزب الاتحاد الاشتراكي سنة 1975، وظل بهذه الصفة إلى أن استقال سنة 1981م،

وطالما ساهم الجابري، استنادا إلى مكانته العلمية، في التخفيف من حدة النزاعات المحتدمة واتِّقاء الصدام بين المُخالفين من خلال جهوده المستمرة في تحقيق التسويات؛ إذ ساهم بتدخلاته في تخطي سلسلة من العوائق والأزمات داخل الاتحاد الوطني، بحكم انفتاحه على التيارات والمناهج المختلفة، فقد كانت هناك فئة تأثرت بالمنهج الليبرالي التجريبي، وفئة أخرى تأثرت بالمنهج الماركسي، وفئة ثالثة ذات مرجعية تراثية. وسرعان ما ظهرت بوادر خلاف عميقة بين ممثلي هذه الفئات في كثير من المحطات، وخصوصا أثناء إعداد التقرير الإيديولوجي للحزب، فكان للجابري بحكم وظيفته -باعتباره أستاذا للفلسفة ولمناهج العلوم- دور في استيعاب هذه الفئات بالصورة التي مكنته من الكلام مع كل واحدة من داخل مرجعتها الفكرية، وهذا ما جعل التفاهم ممكنا بوجوده، وكان لِتَمَرُّسِهِ داخل الحزب –

---

[1] - محمد عابد الجابري، **مواقف: إضاءات وشهادات، من الضغوط على محمد الخامس إلى الحكم الفردي المطلق: قمع المقاومين ومؤامرة تصفية الاتحاد 16 يوليوز 1963**. ج2، (الرباط: دار النشر المغربية، ط1، 2002)، ص5.

[2] - نفسه، ص45،

بالمقابل- الأثر الكبير في توجهه نحو النقد الابستمولوجي[1]، مما يعني أن تجربته السياسية الغنية واكبتها في الوقت ذاته اهتمامات ثقافية وعلمية، ولم يكن من السهل الجمع بين كل هذه المشاغل والالتزامات دفعة واحدة.

ولعلنا هنا سنحكي ما اعتبره الجابري أهم واقعة حاسمة حدّدت مساره العلمي، فقد قضى السنة الجامعية الأولى في الجامعة السورية بدمشق (1957-1958) وقرر بعدها الاستقرار في المغرب ومتابعة دراسته بكلية الآداب بالرباط التي كانت قد أنشئت حديثا. وهكذا تسجل سنة 1959 بقسم الفلسفة مع الدكتور محمد عزيز الحبابي[2]. وفي نهاية السنة فوجئ برسوبه في امتحان الانتقال إلى السنة الثانية الشيء الذي استوجب خوض غمار دورة أكتوبر (الاستدراكية). يقول الجابري: "لقد كنت متيقنا من صحة إجاباتي، وكلما حاولت استفسار الأستاذ عن السبب في تلك النتيجة السلبية تجنب الإجابة، إلى أن كان يوم من أيام عطلة الصيف حين أخبرني زميلي وصديقي الأستاذ محمد إبراهيم بوعلو[3] -وكنا ندرس معا- أن الأستاذ قال له: أبلغ صديقك أنه سينجح في دورة أكتوبر، لأنه ناجح فعلا في دورة يونيو، وإنما أردت أن أجعله يفهم أن الدراسة في سوريا أو المشرق العربي

---

[1] نفسه، ص44

[2] -محمد عزيز الحبابي (1922-1993)، فيلسوف مغربي حصل على شهادة الدكتوراه من جامعة السوربون، التحق بكلية الآداب بالرباط أستاذا جامعيا ثم عميدا، كتب باللغتين العربية والفرنسية، تخصص في مذهب الشخصانية منحازا بذلك للفيلسوف إيمانويل مونييه، وأسس مفهومه للشخصانية الإسلامية، من أهم مؤلفاته: **تأملات في اللغو واللغة** (الدار العربية للكتاب)، **مفاهيم مبهمة في الفكر العربي المعاصر**(دار المعارف)، **الشخصانية الإسلامية** (دار المعارف)، **ورقات عن فلسفات إسلامية** (دار توبقال)، **من الحريات إلى التحرر** (الشبكة العربية)، وللمزيد عن سيرته وأعماله يراجع: محمد عزيز الحبابي: **الشخصانية والغدية**، المركز العربي لدراسات السياسات، ط1، 2015 (مجموعة مؤلفين)، ويوسف بن عدي: **محمد عزيز الحبابي وتأسيس الفلسفة الشخصانية الواقعية** (الرباط، ط1، مؤمنون بلا حدود، 2016)

[3] -محمد إبراهيم بوعلو: ولد سنة 1936 بسلا، وهو من رواد القصة القصيرة بالمغرب، اشتغل أستاذا مُحاضرا بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، وقد نشر مجموعة من القصص في عدد من المنابر الصحفية والمجلات العربية منها **مجلة أقلام**، قبل أن يجمعها في مجموعات، ومن أشهرها: **السقف**، **الهروب**، **الفارس والحصان**، **الحوت والصياد**... الخ

لا تعني اكتساب حصانة ما".[1] ويستطرد: "لم يكن هناك سبب لمثل هذا التصرف من أستاذنا الكبير، وبما أنه كان من حزب الشورى، وكان يعرف أنني من الاتحاد، وإني أعمل في التحرير، فقد شككت أن يكون لهذا دور ما في ذلك التصرف، خصوصا وقد كان خصما للشهيد المهدي إذ كان يكتب في الأسبوعية التي كان حزب الشورى يصدرها. غير أن هذا الاحتمال بقي عندي مستبعدا (...) وعلى كل حال لم يكن أمامي إلا أن أنتظر دورة أكتوبر ومر الامتحان ونجحت. وبدأت في متابعة الدراسة في السنة الثانية وأستاذنا الرئيسي هو نفسه الدكتور الحبابي. ومع أن علاقته بي قد تغيرت تماما، إذ صار يعاملني كصديق، فقد بقي في نفسي خوف من تكرار الحادثة السابقة أو ما يشبهها معه أو مع غيره من الأساتذة، فقررت السفر إلى باريس ومتابعة دراستي"[2]. بالفعل تسجل الجابري بقسم الفلسفة بجامعة السوربون، وفي نفس الأسبوع قَدِمَ الشهيد المهدي بنبركة للعاصمة الفرنسية، وحين ذهب الجابري لزيارته سأله المهدي متعجبا: ما الذي جاء بك إلى هنا؟ فقال له: "جئت لأدرس"، فقطب بنبركة حاجبيه كاتما غضبه وقال: "هل أنت أحمق؟ والجريدة؟". فحكى له الجابري مشكلته في كلية الرباط، وقال: "إني أخاف أن يسترسل الأمر هكذا فأضيع الدراسة الجامعية". فرد عليه: "لا بد أن ترجع هذا الأسبوع". غادر الجابري دون أن يقتنع بمنظور مُحاوره، فقد عزم على استكمال الدراسة في السوربون، لكن المهدي ظل يلح عليه كي يرجع إلى جريدة التحرير، حتى أنه كلف قريبا له لإقناعه بذلك، فتأثر لذلك كثيرا وقرر العودة في النهاية[3].

وهكذا واصل الجابري مساره الدراسي بتسجيل رسالته للدراسات العليا تحت إشراف الأستاذ الحبابي بكلية الرباط، ومن المتداول لدى الكثير من الباحثين ممن تناولوا سيرة الجابري ومشروعه الفكري أن رسالته المذكورة كانت بعنوان **المنهج**

---

[1] -محمد عابد الجابري، **مواقف: إضاءات وشهادات، المهدي بنبركة: مسؤوليات الاستقلال ومهام بناء المجتمع الجديد**، ج6، (المغرب، دار النشر المغربية، ط1، 2002) ص 34.

[2] -نفسه، ص35.

[3] - نفسه، ص 34-35- 36.

التاريخي عند ابن خلدون، ويتبين من خلال النص المطبوع أن هذا الأمر غير صحيح، والراجح أن موضوعُها الأساسي هو **التاريخ والمؤرخون في المغرب المعاصر** كما تبين الدراسة، ويعود سبب الخلط- في نظرنا- إلى عدم تمكن أصحاب هذا الرأي من الاطلاع على الرسالة المرقونة لأنها ظلت مجهولة وتعذر الاطلاع عليها لأسباب يمكن التفصيل فيها لاحقا[1].

ظل عمل **التاريخ والمؤرخون في المغرب المعاصر على ضوء نظرية ابن خلدون** غير معروف، على الرغم من أن صاحبه أشار إليه في مذكراته السياسية لأول مرة سنة 2003م[2]، ومع ذلك لم يتنبه له الدارسون ممن ظنوا أن أطروحة الجابري للدكتوراه عن **العصبية والدولة** تُغني عنه، باعتبارها امتدادا لهذا العمل واستكمالا له، فظنوا أنهم لن يجدوا فيه أي إضافات تذكر، والأمر كان بخلاف ذلك، فقد قام الجابري بتمرين نقد الكتابات التاريخية بعد مرحلة الحماية، واتخذ من نظرية ابن خلدون -باعتبارها سلطة تقويمية نظرية وتطبيقية- مقياسا للحكم على مدى قصور هذه الكتابة التاريخية في مرحلتها الأولى من خلال تقييم مُعظم ما كُتِبَ حول تاريخ المغرب بأقلام المغاربة آنذاك، وهو ما لم يلتزم به دائما، بحيث كان حضور النقد المُستند للرؤى الجديدة أقوى.

مع بداية الموسم الدراسي اللاحق لمناقشة رسالته (1967) اشتغل عابد الجابري أستاذا مساعدا بكلية الآداب بالرباط، وقد جمع بعدها بسنة بين الاضطلاع بمهمة مفتش الفلسفة في التعليم الثانوي المُعَرَّب بالمغرب كله والتدريس

---

[1] -قد تسنح الفرصة للحديث بتفصيل عن قصة العثور على هذه الرسالة ومتى تبلورت فكرة نشرها، وكيف تجاوب ابن الفقيد السيد عصام الجابري- الذي أطلعناه على فحوى العمل- مع الطموح الذي راودنا منذ عقد من الزمن لنشره، وهو التاريخ الذي تحصلنا فيه على الكتاب المرقون.

[2] - في مذكراته السياسية(**مواقف**) يتحدث الجابري عن نفسه بصيغة الفاعل والمشارك، وذلك على خلاف ضمير الغائب الذي استعمله في مذكراته حفريات في الذاكرة، والتي تناول فيها مساره طفلا وشابا، فقد استخدم لفظ "صاحبنا"، وربما كان يحذو نهج طه حسين الذي استعمل في **الأيام** ضمير الغائب، وكذلك فعل رولان بارط في كتابة سيرته الذاتية غير المألوفة "رولان بارط بقلم رولان بارط"(1975)، فهذه السيرة كتبها بصيغة ضمير الغائب ليتملص من نبرة الاعتراف والبوح، وقد عبر أنه ليس كتابا عن أفكاره بقدر ما هو كتاب عن الأنا. راجع: محمد عابد الجابري: **حفريات في الذاكرة، من بعيد**، (مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1997).

الجامعي، وسبق له أن شارك قبل ذلك بسنتين رفقة الأستاذين أحمد السطاتي[1] ومصطفى العمري[2] في إعداد مؤلف تربوي خاص بتدريس الفلسفة لطلاب البكالوريا في جزئين: الجزء الأول في **الأخلاق والميافيزيقا**، والثاني في **مناهج العلوم وعلم الاجتماع وعلم النفس**، وأردفوه سنة 1967 بكتاب **الفكر الإسلامي ودراسة المؤلفات** حسب برنامج البكالوريا، وقد أقرت وزارة التربية الوطنية الكتب المذكورة التي لقيت استحسانا كبيرا من طرف أساتذة المادة والطلبة، لكونها سدت ثغرة كانت قائمة في هذا التخصص آنذاك.

ارتقى الأستاذ الجابري إلى درجة أستاذ جامعي مُحاضر بعد حصوله على دبلوم الدراسات العليا في الآداب تخصص الفلسفة، وبعد ثلاث سنوات حصل على شهادة دكتوراه الدولة في الفلسفة والفكر الإسلامي بعد أن ناقش موضوعه: **علم العمران الخلدوني: معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي**، وقد تكونت لجنة مناقشته من الأساتذة: هنري لاووسون وروجي أرلنديز، ونجيب بلدي (المشرف) وأمجد الطرابلسي، وإبراهيم بوطالب. وتجدر الإشارة إلى أنها قد مثلت أول أطروحة دكتوراه تُناقش بالمغرب في تخصص الفلسفة، وخولت له التعيين المباشر في منصب أستاذ التعليم العالي، وهي الأطروحة التي صدرت سنة بعد ذلك بعنوان

---

[1] -أحمد السطاتي (1935- 2006)، اشتغل أستاذا جامعيا بكلية الآداب والعلوم الإنسانية رفقة الفقيد الجابري، وأسس بمعية عبد الرحمان بن عمرو ومحمد إبراهيم بوعلو **مجلة أقلام**، ترجم باشتراك مع عبد السلام بن عبد العالي كتابي ميشيل فوكو وهما: **نظام الخطاب** و**إرادة المعرفة** (دار النشر المغربية، 1985)، والثاني **جينالوجيا المعرفة** (البيضاء، دار توبقال للنشر والتوزيع، 1988)

[2] - مصطفى العمري: ساهم في تأليف الكتب المقررة لمستوى الثانوي (البكالوريا) إلى جانب الراحلين: الدكتور عابد الجابري والأستاذ أحمد السطاتي، ومنها: **دروس الفلسفة** لطالب الباكالوريا المغربية و**دروس الفكر الإسلامي** لطلاب الباكالوريا المغربية، و**دروس في الفلسفة: الميتافيزيقا والأخلاق**، و**دروس في الفلسفة: مناهج العلوم وعلم النفس وعلم الاجتماع**. انتقل في الخمسينيات للتدريس في دول عربية منها مصر وسوريا، وبعد عودته سنة 1960 زاول مهنة تدريس الفلسفة بالسلك الثاني، كما قم بتدرس مادتي التاريخ والجغرافيا (الاجتماعيات)، وأنهى مساره أستاذا لمادة علم النفس بالمركز التربوي الجهوي بالدار البيضاء، وكان قد اشتهر بمقالاته بين أواسط الخمسينيات والسبعينيات في جرائد **العلم** و**التحرير** و**الاتحاد الاشتراكي**.

العصبية والدولة[1]، وتعتبر أول كتاب منشور له في مساره العلمي، لتتلاحق تباعا بعد ذلك إصداراته ومؤلفاته بإيقاع غزير ومنتظم.

لم تنقطع علاقة الجابري بالمؤرخ ابن خلدون بمناقشته لأطروحته، فقد ظل اسمه حاضرا في إسهاماته **التي شارك بها خلال الندوات واللقاءات العلمية الدولية التي نظمت في المغرب وفي عدد من البلدان العربية، فقد** شارك ضمن أعمال ندوة ابن خلدون (التي نظمتها كلية الآداب بالرباط أيام 14-17 فبراير 1979) بمداخلة تحت عنوان "ابستمولوجيا المعقول واللامعقول في مقدمة ابن خلدون"، وقد نشرت كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط أعمال هذه الندوة الدولية التي عقدت بمناسبة مرور 600 سنة على تأليف ابن خلدون لمقدمته، وتقاسم فيها معالجة الكثير من القضايا عدد من الأساتذة الباحثين المهتمين بهذه الشخصية أمثال: محمد أركون، دومينيك شوفالي، جاك لانغاد، شارل ليمانويل دوفورك، وميكل كوزهيرنا نديز، مبارك رجالة، طه عبد الرحمان، محمد بنشريفة، محمد الطالبي، محمد زنيبر، علي أومليل، هنري لاوست، محمد القبلي، أحمد التوفيق، بنسالم حميش، محمد المنوني، عبد الهادي التازي، محمد عزيز الحبابي، محمد بدوي، عبد الله العروسي، نبيل الشهابي، وعبد المجيد التركي. وقد خصص الجابري مداخلته لدراسة جوانب أخرى من فكر ابن خلدون لم يتناولها في أطروحته: إنه الجانب المتعلق بآرائه في المعارف والعلوم وأنواعها، باعتبارها جزءا لا يتجزأ من المشروع الخلدوني[2]؛ ذلك أن ابن خلدون لا يقتصر في ابستمولوجيته على التاريخ فقط، بل ينظر إلى العلوم كلها كظواهر إنسانية تخضع بدورها لطبائع العمران[3]. وشارك محمد عابد الجابري مُجددا بمقال "ما تبقى من الخلدونية: مشروع قراءة

---

[1] -طُبِعَ الكتاب أول مرة لدى دار الثقافة بالدار البيضاء ودار الغرب الإسلامي ببيروت (1971)، ثم في دار النشر المغربية بالبيضاء (ط4، 1984)، ثم صدر عن دار الشؤون الثقافية ببغداد، ثم عن دار الطليعة، ثم عن مركز دراسات الوحدة العربية، حيث ما يزال يطبع منذ 1992.

[2] -محمد عابد الجابري، **نحن والتراث: قراءات معاصرة في تراثنا الفلسفي**، (بيروت: المركز الثقافي العربي، الطبعة السادسة، 1993)، ص261.

[3] - نفسه، ص 292.

نقدية لفكر ابن خلدون" في ندوة دولية بتونس، والتي عقدت تحت رعاية المنظمة العربية للتربية والعلوم التابعة للجامعة العربية ما بين 14 أبريل و18 منه 1980م، وفيها تعامل مع ابن خلدون تعاملا نقديا لا انبهاريا، فالدراسات الخلدونية السابقة تعاملت مع طموحه وسكتت عن عائقه، وهذا الأسلوب في البحث انتقده الجابري، الذي دعا إلى التحرر منه أثناء التعامل مع التراث، وشعاره "الكف عن مغازلة أنفسنا وتضخيم مآثر أجدادنا". وقد انتهى الجابري في مداخلته إلى أنه لم يكن من الممكن أن نرى في شخصية ابن خلدون غير ما رأى ولا أكثر مما رأى، ليس فقط بسبب عوائقه الابستمولوجية، بل أيضا لأن الواقع الاجتماعي – التاريخي الذي عاش فيه لم يكن يسمح بأي حديث موضوعي غير حديث العصبية والدورة العصبية، وختم بقوله "إن ما تبقى من الخلدونية هو ما يجب أن ننجزه وليس ما أنجزته"[1].

لا يختزل ابن خلدون المسيرة الكاملة للفقيد الجابري، ففي رحلته الفكرية انفتح على شخصيات أخرى من قبيل ابن رشد وابن سينا، كما لامس قضايا ومنهجيات معاصرة، ومع ذلك ظل ابن خلدون يحضر بصورة أو بأخرى في كتاباته من خلال مقدمته أولا ورحلته ثانيا، فتأثيره في مشروعه الفلسفي والفكري بين وواضح، وتبدأ هذه العلاقة -من خلال مضامين هذا العمل الذي نسعد بنشره لأول مرة- منذ منتصف الستينيات من القرن الماضي، أي مع بداياته الأولى في البحث والتنقيب. وقد أشرف عليه الأستاذ محمد عزيز الحبابي الذي نشر بدوره كتابا باللغة الفرنسية عن هذه الشخصية تحت عنوان **ابن خلدون معاصرا**[2]. وبعد أطروحة الجابري عن **العصبية والدولة**، نشر كتابه بعنوان **نحن والتراث: قراءات معاصرة في تراثنا الفلسفي**، وَضَمَّ الدراستين المهمتين اللتين شارك بهما في الندوتين السالفتي الذكر، وحظي هذا الكتاب عند ظهوره في 1980 باهتمام لافت،

[1]-نفسه ص329

[2] -ترجمته فاطمة الجامعي الحبابي إلى اللغة العربية سنة 1984، بعنوان **ابن خلدون معاصرا**، وصدر عن دار الحداثة، اللبنانية.

إذ نفذت طبعته الأولى في أقل من سنة. وأحرز تتبع النقاد المشتغلين بالتراث الفلسفي الإسلامي والعربي ممن ساجلوه، فناقشوا أطروحاته وقضاياه. وفي هذا الكتاب بالذات دشن الجابري القطيعة مع مقاربات الفهم التراثي للتراث، واستحضر الشروط العلمية التي يفرضها العصر والهموم التي نعيشها. **ولا تخلو كتب الجابري اللاحقة من حضور مستمر لابن خلدون، وخاصة في مشروعه عن نقد العقل العربي** بأجزائه **الأربعة، فقد ظل اسمه يتردد في مؤلفاته مرارا وتكرارا**[1].

لماذا اختار الجابري في بداياته الأولى العودة للتاريخ؟ وما القيمة المضافة التي ميزت أعماله في هذا المجال؟ وما العلاقة التي تجمع التاريخ بميدان الفلسفة الذي تخصص فيه؟

إن انفتاح الجابري على حقل التاريخ يأتي في إطار الانسجام مع روح البحث العلمي، ذلك أن الفلسفة لا تستطيع أن تتقوقع على ذاتها، فقد اقترنت على الدوام بالعلوم الأخرى، وخصوصا العلوم الانسانية، إذ "تستطيع مد التاريخ بالأدوات اللازمة لتطويره وتحسين أساليب عمله"[2]، ولأن التاريخ –بدوره- ظل دائما على صلة وطيدة بأبحاث الجابري اللاحقة في الفكر والفلسفة، وقد نجد في تعبيره الدقيق الذي اعتبر فيه "الحضارة الإسلامية -بمعنى من المعاني- حضارة تاريخ، بل إن مختلف العلوم والفنون تطورت من خلال الاهتمام بالماضي"[3]، كما أن الثقافة التاريخية مهمة جدا لفهم أحداث القرون السابقة.

---

[1] - يحضر ابن خلدون على سبيل المثال في **إشكاليات الفكر المعاصر** وبالضبط في الفصل السادس المعنون بالمشروع الحضاري العربي بين فلسفة التاريخ وعلم المستقبلات، وفيه يعقد مقارنة بين ابن خلدون وكوندورسيه، أنظر: الجابري، **إشكاليات الفكر العربي المعاصر**، (دراسات الوحدة العربية، ط2، 1990)، صص 113-126

[2] -محمد الجابري، **تكوين العقل العربي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط10، 2009) ص337.

[3] -محمد عابد الجابري، **فكر ابن خلدون العصبية والدولة: معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط6، 1994) ص 89.

وهذه الثقافة التاريخية –في نظرنا- هي التي شكَّلت الوعي المبكر لدى الأستاذ عابد الجابري وجعلته يتنبه لقصور الدراسات الخلدونية، التي كانت بحاجة ماسة إلى عملية تصحيح وإعادة نظر، لأنها انساقت وراء استثنائية صاحبها وفرادة طرحه وأسبقيته لعصره، فعاد الأستاذ الجابري بالفكر الخلدوني إلى إطاره الأصلي، واحتفظ له بهويته الحقيقية، من خلال تناوله المقدمة كظاهرة عادية في حركة التأليف بالعالم العربي والإسلامي في القرون الوسطى[1]. لكنه استجلب بالموازاة مع ذلك اختلاف دوافع الكتابة لديه مقارنة بسابقيه، فكبار المؤرخين في الإسلام اتجهوا لدراسة التاريخ بدوافع وأغراض دينية أو سياسية أو لمجرد التسلية أو من أجل إبراز دروس وعبر معينة، الشيء الذي يعني أن اهتمامهم بالتاريخ كان من أجل شيء آخر، وليس في سبيل التاريخ ذاته؛ بينما كان عمل ابن خلدون، في المقابل، يصدر عن وعي تاريخي حاد جعله يهتم بالتاريخ لذاته لا لشيء آخر غيره[2].

وبهذا يكون الجابري صاحب رؤية منهجية ثاقبة وممتلكا لوعي تاريخي عميق، إذ فَطِنَ للمفارقات التاريخية التي طالما حذر منها في رسالته لنيل ديبلوم الدراسات العليا، ونعني بذلك النظر للشخصيات الماضية بعين الحاضر، فكان لابد له من إعادة ربط الفكر الاجتماعي بالعصر الذي ظهر فيه ابن خلدون، وبمشاغل أهله وزمانه. لم يتردد الكثيرون في قراءة المقدمة بعيون علم الاجتماع الدركايمي قراءة مباشرة، مقيمين بذلك تناظرا حرفيا بينها وبين وفروع علم الاجتماع الحديث. هذا التنميط الذي سقطت فيه الدراسات الخلدونية راجعه محمد عابد الجابري الذي تنبَّه إلى أن الفرد يفكر ضمن عالمه، والذي يعتبر جزءا منه، لذلك استحضر الخلفيات التاريخية والاجتماعية والاقتصادية، وتوقف عند نجاحات ابن خلدون وإخفاقاته. وسلط الضوء على الفترة التي عاصرها بكل ما عرفته من أحداث وتغيرات، وعلى رأسها الكوارث الكبرى التي ألمت بمنطقة الغرب الاسلامي، وأثرت

---

[1]-أما أن يكون ابن خلدون هو آخر حلقة في سلسلة المفكرين المبدعين في الحضارة العربية الإسلامية في القرون الوسطى فهذا ما لا جدال فيه، أنظر: الجابري، **نحن والتراث**، م س، ص262.

[2]- محمد عابد الجابري، **نحن والتراث**، م س، ص310.

بصورة عميقة على مستقبل كياناته سياسيا واقتصاديا، فَدون دراسة الظروف التي نشأ فيها ابن خلدون يستحيل فهم أفكاره ومواقفه، لذلك فالبحث في الشخصية كان محورا من بين محاور أطروحته، وذلك على الطريقة التي سبق وأن عبَّر عنها بينيديتو كروتشيه بالقول: "إنك لا تستطيع أن تؤرخ لعصر إلا إذا ألممت بروحه على نحو شامل، ولا تستطيع أن تؤرخ لرجل إلا إذا ألممت بظروف عصره كلها، وتمكنت من الإحاطة بظروفه الشخصية أيضا، فهي في كثير من الأحيان ذات أثر بعيد في توجيه فكره وحياته، ومعنى ذلك كله أن التاريخ في الحقيقة عملية معايشة، معايشة العصر الذي تكتب عنه، ومعايشة الرجل الذي تترجم له، وإدراك روح الموضوع إدراكا تاما"[1]. وهذه الروح هي التي يُعبِّر عنها كبار المؤرخين اليوم بـ "جو العصر" أو "المناخ التاريخي"[2]، فهذه الرؤية المنهجية كانت حاضرة بقوة في منهج الجابري حين تناول في أطروحته لاحقا **العصبية والدولة**، وهو بهذا أوقف إمكانية التجديف وانتهاك الحرمات.

وبكل تواضع، فإننا نعتبر العمل الذي اعتنينا بنشره مهما للغاية، باعتباره نقدا مبكرا للأعمال التي أنجزت في حقل التاريخ خلال البدايات الأولى لنشأة المدرسة التاريخية المغربية بعد الاستقلال. ومن المفارقات أن يتم نشر هذا العمل في وقت نعيش فيه أزمة حقيقية في مجال نقد الأعمال التاريخية المنشورة، بحيث نلمس تراجعا كبيرا جدا في الدراسات التي تاهت في مسارات عقيمة، والجابري في هذا العمل يُعتبر -بدون شك- في مقدمة من دشنوا خطاب النقد والمراجعة، منطلقا من فكرة مهمة، مفادها أنه لا يمكن بناء "صرح التاريخ" بدون ممارسة نقدية، فواقع الحال الآن عكس ما كان يجب أن يكون عليه، والنتيجة أننا لا نعاني اليوم من غياب محاولات نقدية رائدة ومدققة فقط، بل نعاني، وبدرجة أكثر، من آثار

[1] -خالد طحطح، **علي بن محمد السوسي، بيوغرافية ثقافية**، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، موسم 2014، مرقونة، ص38.

[2] -أنظر للمزيد بشأن هذه النقطة: خالد طحطح، **الكتابة التاريخية**، (الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، ط1، 2012) صص 94-96.

غياب النقد وانعكاساته، مما يجعلنا نعيش في عالم فوضوي يختلط فيه الغث بالسمين. لقد تم تكريس ممارسة لا تستحضر الأبعاد التكوينية للنقد، بل وتتخذ مواقف سلبية منه.

إن عملية النقد المطلوبة -أو على الأقل كما يجب أن تكون- تتطلب التحرر من أسر القراءات السائدة واستئناف النظر فيما بدأه الجابري، والتحرر من قيود التاريخ الرسمي الإيديولوجي، والتعالي على الصراعات الشخصية[1]. ومن اللافت للنظر أن مشروع الجابري كله مشروع نقدي، فهو يقف أمام مواضيعه موقف الذات الواعية من نفسها، فهو لا يُمارس النقد من أجل النقد، بل من أجل التحرر مما هو ميت أو متخشب في كياننا العقلي وإرثنا الثقافي، والهدف فسح المجال للحياة كي تستأنف فينا دورتها وتُعيد فينا زرعها[2].

وإذا كانت غاية الجابري من نقده المساهمة في تقديم ما يُساعد على إعادة كتابة تاريخ المغرب من منظور جديد ومختلف. وقد استطاع بالفعل ملامسة أهم القضايا التي تجعل التفكير في هذا المشروع ممكنا، فإنه فتح في خاتمة عمله آفاقا خصبة وواعدة. لا خلاف في الحاجة المستمرة للنقد ومتابعة ما يُنشر في حقل الدراسات التاريخية اليوم، على أن تُركز القراءات النقدية المطلوبة على البنية الداخلية لما يُنتج ويناقش في الجامعات، وألا يتم الإكتفاء بالمظاهر الخارجية وحدها، حيث الشكل والإخراج والعناوين البراقة. لابد من التحرر من العوائق الإبستمولوجية التي كرستها ممارسات بعض المؤسسات الرسمية والجمعوية الجامدة والمُنحازة للتقليد، كما يجب تجاوز هواجس الشواهد التي تُعرقل استمرارية البحث التاريخي المتقيد بالمعايير الأكاديمية. بدون هذا يتعذر تجاوز حالة الركود التي نعيشها على الرغم من كثرة ما يُروَّجُ من عناوين، وهذه مفارقة حقيقية، فإذا استحضرنا طبيعة الوضع سنتفهم بصورة جيدة أسباب الاختناق

[1]-وهو ما يُحيل عليه بشكل مباشر الأستاذ محمد عابد الجابري **في تكوين العقل العربي**، م س، ص7.

[2]-نفسه، ص8.

الحاصل حاليا في البحث التاريخي، والذي وُسِم بالعقم تارة، وَوُسِمَ بالفوضى تارة أخرى. إن الحافز ليس دائما الرقي بالبحث العلمي ومواصلته، بقدر ما يتعلق الأمر بالرغبة في الحصول على الشواهد والبحث عن إمكانية الفوز بمنصب في الجامعة. وما أشبه هذا الواقع بالمفاتيح الثلاثة التي قرأ بها الجابري التاريخ السياسي العربي، فقد بنى تحليله لـ **بنية العقل العربي** على التصنيف الثلاثي (بيان، عرفان، برهان). وفي **العقل السياسي العربي** أثار موضوع القبيلة -التي عبر عنها ابن خلدون بالعصبية- عند دراسته طبائع العمران في التجربة العربية الإسلامية إلى عهده، والتي تحولت في زماننا –حسب الجابري- إلى عشائرية، بحيث نتحدث عن نظام سلوك سياسي أو اجتماعي يعتمد على ذوي القربى: الأقارب منهم والأباعد، بدل الاعتماد على ذوي الخبرة والمقدرة والكفاءة، ولا يُقصد بذلك قرابة الدم وحدها، حقيقة كانت أم وهمية، بل كل ما يدخل في معناها من القرابات ذات الشحنة العصبية مثل الانتماء إلى مدينة أو طائفة أو حزب[1]، فالقبيلة بهذا المعنى حاضرة حتى في الجامعة اليوم، والأخطر أن تتحول المناصب إلى غنيمة، وإن كان الجابري قد قصد بهذا المفهوم مصدرها وطرق تحصيلها وكيفية صرفها، أي ما يفرضه الغالب على المغلوب من خراج وضرائب وإتاوات، بالإضافة إلى الريع، وهو الدخل النقدي أو العيني الذي يحصل عليه الشخص بصفة منتظمة ويعيش عليه دون الحاجة إلى القيام بعمل إنتاجي[2].

اتجه الجابري في بدايته إلى التاريخ، وبالتأكيد كان ذلك بسبب سطوة المقدمة وتاريخ ابن خلدون عليه، فتأثره الكبير بهذه الشخصية وبصرح فلسفته التاريخية المسماة "علم العمران" جعلته متحمسا لإخضاع إنتاجات المؤرخين المغاربة بعد الحماية لهذا العلم منهجا وتطبيقا، فالجابري لم يكن مجرد باحث متأثر بالنظرية الخلدونية، بل حاول أن يجد لهذه النظرية تطبيقات عملية من خلال إخضاع

---

[1]-محمد عابد الجابري، **العقل السياسي العربي محدداته وتجلياته**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط4، 2000)، ص48.

[2]- نفسه، 49-50.

تجربة الكتابة التاريخية المغربية في بدايتها للنقد والتقويم، وكذا استحضار مفاهيم نظرية أخرى معاصرة، فعلى ضوء هذه النظريات وأثناء التحليل والنقد تحضر مفاهيم من قبيل التفسير والتعليل، والسببية، والموضوعية والذاتية في الكتابة التاريخية. لقد انصرف إلى المنهج والرؤية (المنظور)، وعرض مجموعة من المفاهيم والتصورات التي اعتقد (محقا) بضرورة الوقوف عندها لمساعدة الباحثين على التحرر من العوائق المعرفية والمنهجية التي تقيد منظورهم للقضايا التاريخية، إذ "الواجب نقد السلاح قبل الشروع في استخدام سلاح النقد". ولهذا فالقسم الأول النظري في دراسة الجابري لا يزال راهنيا، وقضاياه مهمة جدا للباحثين والطلبة المتخصصين في التاريخ، فهو يرسم لهم الرؤية ويوضح لهم منارات الطريق، ويقدم لهم المفاتيح والمفاهيم الأساسية التي لا غنى للمتخصصين عنها وعن استيعابها والاستئناس بها. أما القسم الثاني من بحثه -وإن لمس في الدِّراسات التاريخية التي عاينها سعي أصحابها نحو التجديد في طريقة التأليف التاريخي، والتقيُّدِ بالمنهج العلمي، والعناية بالحوادث التاريخية المُهمة التي تلعب دورا أساسيا في سياق المجرى التاريخي، إلاَّ أنه وقف على الكثير من حالات الانحراف عن المنهج العلمي في الأبحاث والكتب المنشورة، فأراد أن يصحح الوجهة، حتى لا ينزلق البحث نحو مسارات خاطئة.

لقد دشن الجابري البداية الأولى للممارسة النقدية في التاريخ بروح علمية وباحترام القواعد، والموضوع سيبقى مفتوحا، إذ كل خاتمة لنوع من القول يجب أن تؤخذ كفاتحة لقول جديد كما عبَّر في خاتمة كتابه **العقل السياسي العربي**.

2-موقع عمل الجابري ضمن الحصائل والمراجعات الأكاديمية

تُعتبر دراسة الأستاذ الجابري من المحاولات الباكرة التي ترمي إلى المراجعة والتي أنجزت في حقل الكتابة التاريخية المعاصرة بالمغرب، وهي بذلك قد تعدُّ المحاولة النقدية الأولى التي رصدت وضعية الإنتاج التاريخي في بداياته (العقد الأول

بعد الاستقلال): التقليدي، والجامعي، والأكاديمي، والمدرسي، وكان هدفها التقويم والتَّصحيح والتنبيه.

وتنسجم هذه الدراسة مع توجهات الفقيد النقدية، "فلا يُمكن لأيّة ممارسة مَعرفية أن تصل نضجها العلميّ، وتشهد اكتمالها المنهجي، حتى يُواكبها هذا العنصر الهَدّام والبنّاء في نفس الوقت؛ "النقد". فهو وحده المُخوّل بالمُراجعة والتقويم، وإعادة النّظر. والمعرفة الحقة؛ إنما تحيا بالنقد، وبه ترتقِي، وعليه تعوّل، ومنه تأخذ وتستمدّ. وإلا فإنها تؤول إلى مذهب مُتبّع، أو ديانة مطاعة، أو إيديولوجيا متعصَب لها، فتنتهي شاءت أم أبت إلى الجمود والرّكود والموات"[1].

يُمْكِنُنَا تتبُّع الدراسات النقدية التي اتخذت من الأبحاث التاريخية الأكاديمية موضوعا لها بعد تدشين عابد الجابري لهذا الحقل بِعَمَلٍ متميز من نوعه، وهو **التاريخ والمؤرخون في المغرب المعاصر**، والذي ظل للأسف مغمورا ومرقونا. ومن المعلوم لدى الباحثين أن أول الأعمال النقدية لحصيلة الدِّراسات التاريخية نُشرت سنة 1989 تحت عنوان: **البحث في تاريخ المغرب: حصيلة وتقويم**، بإشراف كل من الأساتذة: محمد المنصور ومحمد كنبيب وعبد الأحد السبتي، وقد جَمَع هذا العمل بين دفتيه مقالات ندوتَيْ "**البحث الغربي حول المجتمع المغاربي في الفترة الاسْتعماريّة**" و"**ثلاثون سنة من البحث الجامعي**"، واللتين انعقدتا بكلية الآداب والعلوم الانسانية بالرباط سنة 1986، وخلاله تم رصد وتقييم ما صدر خِلال ثلاثة عقود من البحث في تاريخ المغرب، وانطلقوا من اعتبار مُهِمّ جدا؛ وهو أن مسألة تقدم الكتابة التاريخية رهينة بوقفات التأمل والتساؤل التي تُثير الانتباه إلى ما أنجز، بحيث يتم استحضار المكتسبات، وفي نفس الوقت يُكْشَفُ اللثامُ عن الثغرات، وبذلك تُساهم هذه المراجعات النقدية بشكل أو بآخر في تلمس آفاق الكتابة التاريخية، وتوجيهها الوجهة السليمة.

[1] - عبد السلام المنصوري، "مسالك البحث في تاريخ المغرب: من نقد الاتجاهات إلى نقد الحصائل"، **مجلة المناهل**، وزارة الثقافة والشباب والرياضة-قطاع الثقافة، أبريل ماي يونيو، 2020، عدد 99، ص303.

لقد أسهمت وضعية ما بعد الحماية إلى تنبه الباحثين لأهمية حقل التاريخ، بحيث تم السعي الحثيث بداية لبناء تصور جديد للتاريخ الوطني مناقض تماما للنموذج الاسطوغرافي الأوروبي الذي ظل محكوما برؤية نمطية تَدَّعِي افتقار المغاربة للتاريخ وتعلقهم الشديد بالماضي وذهولهم عن أحوال الحاضر، ولم يكن من السهل على المؤرخين المغاربة في بداياتهم الانعتاق من جُبَّةِ التصورات التقليدية للتاريخ، كما لم تكن لهم القدرة للتماهي مع إنتاجات المؤرخين الأجانب التي اتسمت بالتنوع والتراكم على الرغم من حمولتها، وقد كانت البدايات مُحتشمة جدا، كما أظهرت ذلك دراسة الأستاذ الجابري، وكما بينته لاحقا مُساهمة الأستاذ محمد المنصور الموسومة بـ"الكتابة التاريخيّة بالمغرب خلال ثلاثين سنة 1965 . 1986"، حيث ميزت بين مرحلتين أساسيتين: مرحلة الكتابة الوطنية (1956- 1975)، ومرحلة التاريخ الاجتماعي (1976- 1986). وقد خَلُصَ في تقييمه للمرحلة الأولى بكونها: "ذات إنتاج ضعيف ومحدود مقارنة بالمرحلة الثانية، ويظهر ذلك من خلال عدد الرسالات الجامعية التي نُوقشت في التاريخ بكلية الآداب بالرباط آنذاك، وهي المُؤسسة الوحيدة التي كانت توفر إمكانية تحضير الشهادات العليا خلال تلك الفترة المبكرة، فخلال الستينيات نوقشت فقط خمس رسائل دبلوم الدراسات العليا، وهو عدد ضئيل إذا ما قارناه بالمراحل اللاحقة". وأرْدَفَ الباحث الجامعي محمد المنصور أسبابا أخرى لتفسير ضعف الإنتاج التاريخي، منها أن المستعمر "لم يشجع البحث التاريخيّ لدوره في ترسيخ الوعي الوطني"، ولأن هذا الجيل "لم يخض مغامرة الكتابة التاريخيّة المجرّدة قبل تصفية الحساب مع التاريخ الكولونيالي"، وبذلك فسَّرَ أيضا "تأخر حضور تجربة مدرسة الحوليات" لدى هؤلاء، والتي لا نجد لها أي صدى خلال هذه الفترة بالجامعة المغربية فعليا، بالإضافة إلى "قلة عدد المؤرخين آنذاك" مقارنة بمرحلة الثمانينيات والتسعينيات، ولهذا جاءت حصيلة البحث الجامعي في العقدين اللاحقين للاستقلال "هزيلة جدا". ويبقى أهمّ ما مَيّز الكتابة التاريخية في هذه المرحلة -حسب محمد المنصور- محاولة "التَّحرُّر من التَّوجُّهات الاستعمارية

وإثبات الهوية"[1]، ونفس هذه الملاحظة أتى على ذِكرها الباحث محمد مزين، إذ كتب قائلا: "مع فجر الاستقلال ظهرت على ساحة البحث التاريخي تلك الرغبة في التجديد، والتي تجلت في الاتجاه نحو تطهير التاريخ المغربي مما يدعى بالإرث الاستعماري، ذلك الاتجاه الذي يمكن أن نُطلق عليه "التاريخ الوطني"[2]، وقد استمرت ملامح هذا التوجه إلى أواسط السبعينيات من القرن الماضي، وهو تاريخ اندفاعي، وسجالي، ونضالي بتعبير الفقيد عبد الرحمان المودن[3]، وقد توقف الأستاذ الجابري مَلِيّا مع هذا النهج الوطني في الكتابات الأكاديمية والمدرسية، وَجَلاَ مزالقه الرئيسة من خلال عدد من الأمثلة الدالة[4].

وقد سَجَّل الأستاذ عبد الرحيم بنحادة نفس الملاحظة، بحيث ركز في مداخلته عن "إنتاج المعرفة التاريخية بالمغرب"، على ثلاثةِ جوانبَ أساسيّة اعتبرها الأكثر تأثيرا في عملية الإنتاج التاريخي؛ الجانب الأول يرتبط بمُنْتِج المعرفة التاريخية، والثاني يتعلق بمجالات الإنتاج، والثالث بنشر المعرفة التاريخية وعوائقها. في النقطة الأولى خَصَّص للجيلِ الأول، الذي سماه جيل الرُّواد، حيزا مهما، وذكر من أعلامه محمد المنوني، ومحمد زنيبر، وجرمان عياش، وبَيَّنَ أن هؤلاء جمعهم قاسم مشترك وهو التأكيد "على وجود دولة مغربية... قائمة الذات"، كما جمع بينهم "الاستعمال المكثف للنصوص والوثائق المغربية"[5]. وانتهى الباحث بنحادة إلى كون هذه المرحلة تتميز بالضّعْف من الناحية الكمية؛ فعلى الرغم من أن دراسة التاريخ في الجامعة المغربية انطلقت منذ إحداث الجامعة عام 1957، إلا

---

[1]-محمد المنصور، "الكتابة التاريخية بالمغرب خلال ثلاثين سنة (1956-1986): ملاحظات عامة"، ضمن **البحث في تاريخ المغرب: حصيلة وتقويم**، ط1، منشورات كلية الآداب بالرباط، 1989، ص19.

[2] -محمد مزين، "حول استغلال النوازل الفقهية في كتابة التاريخ"، ضمن: **البحث في تاريخ المغرب: حصيلة وتقويم**، م س، ص 75.

[3] -عبد الرحمن المودن، "تجارب الكتابة التاريخية بالمغرب"، **مجلة أسطور**، دورية نصف سنوية محكمة تعنى بالدراسات التاريخية، العدد 9، ص 97.

[4] - محمد عابد الجابري، **التاريخ والمؤرخون المغاربة**، القسم الخاص بتقييم الكتب المدرسية.

[5] - عبد الرحيم بنحادة،"في إنتاج المعرفة التاريخية بالمغرب"، **مجلة أسطور**، دورية نصف سنوية علمية محكمة تعنى بالدراسات التاريخية، المركز العربي لدراسات السياسات، قطر، يناير 2018، ص 76.

أن الإقبال على هذا التخصص ظل ضعيفا؛ لكنه سَطَّرَ ملاحظة مهمة للغاية، فعلى الرغم من "ضعف إنتاجيّة هذا الجيل وميله الشديد إلى الوضعانية المتمثلة في الاعتماد القوي على الوثيقة الرسمية... إلا أنه ساهم في وضع لبنات مدرسة تاريخيّة حديثة، إذ لم يمنعه توجهه من تأطير أطروحات تناولت التاريخ الاجتماعي، ورفعت القدسيّة عن الوثيقة المخزنية"[1]، وهو ما ساهم في بروز الجيل الثاني (جيل الطفرة).

هناك اتفاق على أن التأليف التاريخي إتَّصَفَ بالقلة خلال العقد الأول بعد الحماية، سواء ما نُشِرَ في هيئة كتب أم ما أُدرج كمقالات وأبحاث في المجلات التي تُعنى بهذا الموضوع، بل إن قسما هاما من تلك المقالات -حسب الجابري-هو في الأصل فُصول من كتبٍ أخرجها أصحابها، سواء قبل نشرها أم بعد ذلك. وهذا ما يجعل الباحث المنقب في ما ظهر من الكتابة التاريخية، يَجِدُ نفسه، أحيانا كثيرة، يدور في الفراغ.

من الملاحظ على المقالات والمداخلات التي تناولت حصيلة هذا الجيل بعد الجابري أنها لم تستوف المرحلة الأولى حقها، إذ لم تغص في التفاصيل والنماذج، وإنما اكتفت بإيراد الخلاصات والنتائج، ومن هنا تأتي أهمية دراسة هذا الأخير التي تلقَّفت المرحلة الأولى بالمراجعة التفصيلية والتشريح الدقيق، مستحضرة بطبيعة الحال وضعية البحث التاريخي في المغرب في فترة ما بعد الاستقلال؛ بحيث طغت على أغلبهم -بحكم وضعية العالم العربي- قضايا ترتبط بمراجعة ما خَلَّفَهُ الإرث الاستعماري في مجال البحث التاريخي، فأعطوا الأولوية لكتابة التاريخ الوطني انطلاقا من رؤية جديدة تختلف عن نظرة المؤرخين الكولونياليين.

في دجنبر 2009 نُشِرَ عدد مزدوج (7-8) من مجلة ، بعنوان «حَصيلةِ خمسين سنة من البحث التاريخي بالمغرب»، وجمعَ بين دفتيه أعمال الأيام الوطنية الخامسة عشر التي نظمتها الجمعية المغربية للبحث التاريخي، والتي تم تخصيصها للوقوف على حصيلة نصف قرن من البحث التاريخي بعد استقلال المغرب،

1. نفسه، ص77

واعتمدت في منهج الاشتغال المزج بين نظام المداخلات والورشات، والكثير من المساهمات لم تنشر لكون بعض المشاركين لم يُزودوا الجهة المنظمة بمقالاتهم.

ويبقى التقرير الذي أنجزه المُؤرّخ عبد الأحد السبتي سنة 2009 حول وضعية البحث التاريخي التشخيص الأكثر دقة وتفصيلا، وقد أُنْجِزَ ضمنَ تقريرٍ عام حول وضعية العلوم الاجتماعيّة والانسانية بالمغرب، بإشراف محمد الشرقاوي المتخصص في علم الاجتماع، وبمبادرة رسمية من وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، وقد نشر الأستاذ عبد الأحد تقريره الخاص بشعبة التاريخ ضمن كتابه **التاريخ والذاكرة: أوراش في تاريخ المغرب**[1]. وقد اعتمد التقرير العام منهجية تجمع بين الكمي والنوعي، ولجأت اللجنة إلى التحري الكيفي بإجراء مقابلات مع أساتذة التعليم العالي، والتحري الكمي، بالاعتماد على الدراسة البيومترية التي شملت كل ما أنجز في الحقول المعرفية والاجتماعية والإنسانية من عام 1960 إلى عام 2006، واعتمد التقرير دراسات قطاعية أوكلت إلى خبراء مغاربة ممن لهم معرفة عميقة بهذه القطاعات المعرفية، وكان الأستاذ عبد الأحد السبتي خبير المشروع في الدِّراسات التاريخية[2]. كما لامس الأستاذ محمد حبيدة برؤية نقدية أعطاب البحث التاريخي من خلال تأكيده مُعايَنة الجميع لبؤس معرفيّ، بحيث يُقْدِمُ باحثون على كتابة أطاريح فارغة المضمون، تفتقر تماما لأي طرح إشكالي. أطروحات لا تُحاور إلا ذاتها، إذ لا تستفيد من التراكم المنجز، ولا تحُاور الدّراسَات السّابقة. موضوعات بالية، وتصورات متلاشية، ومدرسون غير منتجون يُكرِّرون دروسا أكل عليها الدهر وشرب.. الخ[3]. ويستمر في تشخيص الوضع الحالي مقارنة بالسابق بقوله: "ففي السّبعينيات والثمانينيات كان الحافزُ معرفيّا صرفا، كان المثال هو الأستاذ المتمرّسُ، الذي يبحث ويكتب ويمارس سلطة معرفية، أما

[1] - عبد الأحد السبتي: **التاريخ والذاكرة، أوراش في تاريخ المغرب**، (المركز الثقافي العربي، ط1، 2012) صص21- 67 (القسم الأول من الكتاب).

[2] - عبد الرحيم بنحادة،"في إنتاج المعرفة التاريخية بالمغرب"، **مجلة أسطور**، م س، ص 75.

[3] - محمد جبيدة، **بؤس التاريخ، مراجعات ومقاربات**، (الرباط: دار الأمان، ط1، 2015)، ص 8.

اليوم؛ فقد اختفى هذا المثال، وعوّض البحثُ عن المواقع والمنافعِ، البحثَ عن المعارف، وهكذا لم يبْقَ بالسّاحة سوى عدد قليل من المؤرخين من ذوي الحسّ المنهجي، والعمق المعرفي، يشتغلون في ميدان البحث التاريخي، في جو ينقصه الاهتمام، بل تسودهُ اللامبالاة في كثير من الحالات[1]".

في نفس سياق فكرة رصد المنجزات برؤية نقدية خصصت مجلة **المناهل** في عددها 99، والصادر أواخر سنة 2020، مِلفا تقييميا عن وضعية ما تَحقق في الدراسات التاريخية المغربية[2]. لم تكتف مواضيع الملف بإطلالة على المنجز بل حضرت الرؤية النقدية والتساؤلات بشأن التوجهات البحثية المستقبلية أمام استمرارية هشاشة بنيات التأطير وافتقار الجامعات لهياكل بحثية فاعلة، بحيث غدت هذه الأخيرة تُكرس جهودها للتدريس ولا تَكترث إلا لماما بالبحث العلمي، فضلا عن تعثر فرق التكوين والتأطير والمراقبة، ولذلك كان من اللازم إخضاع هذه التجربة الحديثة للنقد والمراجعة، بعد أن أنجزت تقارير سابقة عن حصيلة البحث التاريخي بالمغرب على مستوى المواضيع والمضامين والخصائص. وكان الهدف منها تقييم صيرورة البحث والوقوف عند الثغرات.

وباستحضار الخلاصات والتوصيات التي انتهت إليها التقارير السابقة، واستكمالا لهذا الاتجاه في الرصد، ارتأى المشرفان على مواد العدد في هذا الملف مقاربة حصيلة البحث التاريخي المغربي من خلال إجراء قراءة في الإنتاج التاريخي منذ نشأة الجامعة المغربية وإلى اليوم للوقوف عن كثب على ما تم إنجازه وتحقيقه على مستوى القضايا المطروحة والمجالات، والهدف تنوير الأوساط الثقافية المغربية والعربية غير المتخصصة في البحث التاريخي وتمكينها من الاطلاع على بعض الجوانب المهمة من الممارسة العملية في حقل التاريخ المغربي.

---

[1] - نفسه، ص10.

[2] وقد أشرف على تنسيقه وإعداد مواده الأستاذ خالد بن الصغير والباحث خالد طحطح، ويتناول هذا الملف "إطلالة" عامة ومقتضبة على ما المُنجزِ في حقل الدارسات التاريخية المغربية، بإسهام ثلة من الباحثين في حقل الدراسات التاريخية والاجتماعية والأدبية.

بهذا الاعتبَار يستقيم القول: "إنّ المراجَعات النقديّة للإصدارات الجديدةِ، والأبحاثِ الطّارفة، تتجاوز إطارها الضّيّق والمحدود، لتنفتحَ على مطلق الإنتاج التاريخيّ، فهي لا تُقدم ملمحا من ملامح الكتابةِ التاريخيّةِ فحسب، بل إنها تكشف لنا عن منسوب التّفاعل النّقدي بين المؤلف والمُتلقّي المختص في دائرةِ الإنتاجِ التاريخي. بعبارة أخرى: إنّ منسوب القراءات والمراجعات، يؤشر على مدى تفاعُلِ المجتمعِ التاريخيّ مع الإصدارات الجديدة، وطبيعة استجابتِهِ للمناهج الحديثة، والدّعَوات المُبْتدَعة"[1]. ولقد عاين عبد الأحد السبتي ضُعف هذا التفاعل، وكذا التقصير في عملية التقييم الذي لا يتجلّى فقط في غياب المراجعات النقديّة للأعمال الصّادرة، بل وفي عدم نشر معظم الأعمال التي نوقشت كأطاريح في الجامِعة (يقصد أطروحات الجيل الثاني)[2]. إن المراجعة النقدية مسؤولية علمية، لأنها توجه القاريء والمؤلف على حد سواء، في إطار علاقة حوار هاديء ورصين. فإذا استثنينا ما يدور في جلسات مناقشة الرسائل والأطروحات، فإن موقفي الانبهار والتجاهل هما اللذان يسودان في مستوى استقبال الأبحاث الجديدة. وربما جاز أن نعتبر عزوف جل الباحثين المتمرسين عن مجهود التقييم بمثابة رفض الاعتراف بمجهود الآخرين، ومنع قيام تواصل منتج بين الأجيال المتعاقبة من الباحثين، وعدم إدراك أهمية هذه العملية في التطور الكيفي للبحث التاريخي[3]

3- لماذا غاب التحقيق في دراسة الجابري النقدية؟

لاحظ الباحث محمد عابد الجابري مدى اهتمام المثقفين في المغرب المعاصر بالبحث في التاريخ، ويتجلى ذلك، ليس فقط فيما يُطبع من الكتب، بل وما يُحَقَّقُ من المخطوطات، فهذه الأخيرة من أهم المصادر التي كان يتعذَّر على الباحث الوصول إليها واستنطاقها في بدايات نشأة المدرسة التاريخية المغربية، ومن ثم دعا

---

[1] - عبد السلام المنصوري، "مسالك البحث في تاريخ المغرب: من نقد الاتجاهات إلى نقد الحصائل"، **مجلة المناهل**، م س، ص 328.

[2] - عبد الأحد السبتي، **التاريخ والذاكرة: أوراش في تاريخ المغرب**، م س، ص 29.

[3] - نفسه ص35.34.

الجابري المؤسسات إلى تمكين الباحثين من "الاطلاع على مختلف الوثائق والمخطوطات، خصوصا وأن كثيرا منها أصبحت في ملكية الخزانة الملكية". ودعا في نفس الوقت "الهيئات الدولية، وخاصة الجامعة العربية لتيسير سبل الاطلاع على المخطوطات والوثائق في كل بلد عربي". واقترح في ذات السياق "إنشاء أقسام خاصة بالوثائق والمخطوطات المُستنسخة والمُصورة في كل العواصم العربية تسهيلا لمُهمة الباحثين وتيسيرا لعمل المؤرخين".

هذا من حيث المبدأ العام، بَيْدَ أن الجابري اتَّخذ قرارا حاسما بشأن تقييم المخطوطات المُحققة حين ناقش الإنتاج التاريخي المغربي إلى حدود منتصف الستينيات من القرن الماضي، فقد استبعدها تماما من نقده ومن قاموسه، بقوله: "إننا لن نتعرض قط للمخطوطات التي حققها فريق من المهتمين بتراثنا الثقافي"، ولم يكتف بذلك، بل سجل ملاحظة ثاقبة بشأن قراره هذا، وقد أثبتت العقود الأخيرة صِحَّةَ منظوره للأمر، فقد سبق أن تأسف الجابري على تضييع الجهد وصرفه في تخريج نصوص لا تستحق، والتي لا يُعَوِّضُهَا في نظره: "كونها كانت مخطوطات مجهولة". واللافت للنظر أن حُكمه هذا جاء في بدايات تأسيس الجامعة، وكان حكمه استباقيا، إذ كانت المخطوطات ذات الأهمية آنذاك لا تزال مركونة في صفوف المكتبات العامة والخاصة، والملاحظ أيضا أن غالبية أعمال الأوائل ممن تخصصوا في هذا الحقل في تلك الفترة الزمنية نشروا تحقيقاتهم كأعمال مستقلة، فلم يرتبط حقل تحقيق وتخريج المخطوطات في البدايات بالشواهد الجامعية العُليا عكس ما آلت إليه الأمور في الوقت الحالي، بحيث يُشكل التحقيق والتخريج اليوم نسبة مهمة جدا من الأعمال الأكاديمية.

ونذكر ممن اشتهر بتحقيق المخطوطات إلى حدود أواخر السبعينيات من القرن الماضي: عبد الله كنون مُحقق **رسائل سعدية** (1954) و**مناهل الصفا** (1964)، والهاشمي الفيلالي محقق **روض القرطاس**(1936)، ومحمد الفاسي محقق **المعجب في تلخيص أخبار المغرب** (1938) و**السلسل العذب** (1964) و**الإكسير في**

فكاك الأسير (1965) و**رحلة العبدري** (1968)، و**أنس الساري والسارب** (1970)، واعتنى كذلك بتخريج **أنس الفقير وعز الحقير** بمعية الأستاذ أدولف فور، أما محمد بن تاويت الطنجي، فيُعَدّ أكثرهم اشتغالاً بحرفة التحقيق، وأدقهم منهجاً؛ إذ تمرّس في هذا المجال تخصصاً وممارسةً في المشرق. ويُجسّد عمله في تحقيق **رحلة ابن خلدون** سنة 1951 ذروة عطائه العلمي، كما يُبرز مكانته التي أهلته لتولي تحقيق أعمال أخرى، من بينها كتاب **شفاء السائل** لابن خلدون أيضاً؛ ثم واصل لاحقاً مسيرته العلمية بإسهامات رصينة ذات طابع أكاديمي، وحقق لاحقا **جذوة المقتبس** للحميدي (1952)، وحقق الجزء الأول من كتاب **ترتيب المدارك** للقاضي عياض (1965) و**أخلاق الوزيرين** (1965) الخ، ومحمد حجي حقق **فهرسة أحمد المنجور** (1976) وساهم رفقة محمد التوفيق بدءا من أواخر السبعينيات في تحقيق **موسوعة أعلام المغرب** الضخمة والتي تتضمن **نشر المثاني**(1977) و**دوحة الناشر**، وأعمال ابن سودة الكاملة. ونضيف إلى هذه الأعمال تخريجات وتحقيقات كل من عبد الوهاب بن منصور (**روضة النسرين** سنة 1962-**المقتبس** وكذا **أخبار المهدي** للبيدق سنة 1971- الخ)، وعبد القادر زمامة، ومحمد بن شريفة، وغيرهم، وهذه التحقيقات همت مرحلة ما قبل 1967 وما بعدها أيضا كما هو واضح من الأمثلة المذكورة، دون أن ترتبط بأي شهادات رسمية.

كان من نتائج العمل التحقيقي على يد هؤلاء الرواد إخراج أعمال رصينة ومصادر ذات قيمة في حقل البحث التاريخي، فقد أحرزوا خبرة كبيرة في التعامل مع النصوص مستفيدين من سعة اطلاعهم على كتب التراث واللغة والأدب والدين، وقد غطت تحقيقاتهم وتخريجاتهم بدون شك النقص الحاد في المصادر، وسهلت على الباحثين مهمة الاطلاع على أعمال كان من الصعب جدا الوصول إليها وهي مخطوطة في مظانها بالمكتبات العامة والخاصة، ولم تكن ترتبط هذه المجهودات بالجامعة وشواهدها، بل غالبيتها كانت أعمالا فردية وأحيانا تمت في إطار عمل جماعي، هدفها الأساسي إحياء المصادر الدفينة وتوفيرها للطلاب، ومع ذلك لم تحترم كثير من هذه التحقيقات الشروط والضوابط العلمية، بما فيها أعمال كانت

بإشراف مؤرخين كبار، فقد انبرى فريق يقوده محمد حجي إلى تحقيق عدد من النصوص، غير أن أسلوب التحقيق لم يكن بالجودة المطلوبة دائما، ولم يُراع في كثير من الأحيان المعايير المعتمدة في التحقيق العلمي، فقد كان أقرب إلى النشر منه للتحقيق[1]. ونرى أن كثرة الأعمال التي اشتغلوا عليها والمدة الزمنية القصيرة التي حكمتهم كانت من بين العوامل المفسرة لعدم التدقيق في بعض النصوص.

من أبرز الملاحظات التي ساقها الأستاذ عبد الرحيم بنحادة، في سياق حديثه عن المرحلة اللاحقة التي أعقبت تلك الأعمال الأولى، ما يتصل بالتحقيقات المنجزة في إطار أطروحات جامعية؛ إذ أشار إلى أنّ كثيراً منها لم يجد طريقه إلى النشر، وهو ما يطرح تساؤلاً عريضاً حول الغاية من التحقيق[2]، وحدود جدواه العلمية إذا ظل حبيس الرفوف الأكاديمية، بعيداً عن التداول والإفادة. هذه الملاحظة مهمة للغاية، فكثير من التحقيقات التي نوقشت لم ترَ النور بالفعل، وبذلك ظلت حبيسة رفوف مكتبات الكليات التي نوقشت فيها. وفي نفس السياق نستحضر وقوف الأستاذ عبد الأحد السبتي في تقريره على حالات لمن ليس له في مساره البحثي غير تحقيقه أو بحثه المرتبطين أساسا بالشواهد الجامعية، بينما يُفترض في الرّسالة والأطروحة أن تُعلنا انخراط صاحبهما في التنقيب والتأليف. والواقع أن الحصول على الدرجة الجامعية كثيرا ما يكون عندنا -في المغرب والعالم العربي- إعلانا عن ضمور الفضول العلمي أو الانتهاء منه[3]. المشكلة الجوهرية هنا تتجلى "في غياب ثقافة الانتقال من الرسالة والأطروحة كتمرين جامعي مؤهِّلٍ للالتحاق بالتدريس الجامعي وتحسين الوضعية الإدارية، إلى ثقافة البحث والتأليف، أي إيجاد دينامية حقيقية في مجال البحث التاريخي"[4].

---

[1] . عبد الرحيم بنحادة، "في إنتاج المعرفة التاريخية بالمغرب"، **مجلة أسطور**، م س، ص80.

[2] - نفسه، ص 80.

[3] - عبد الأحد السبتي: "التاريخيات"، ضمن **الذاكرة والتاريخ، أوراش في تاريخ المغرب**، م س، ص17

[4] - عبد الأحد السبتي: "البنيات والاتجاهات"، ضمن **الذاكرة والتاريخ**، م س، ص29.

إن كانت حالة تحقيق المخطوطات على هذا النحو في بداياتها، فإن هذا المجال سيعرف في العقدين الأخيرين تراجعات بفعل غياب نصوص دفينة ذات أهمية في الحقل التاريخي، ومع ذلك تجد هذا السوق منتعشا اليوم ورائجا على المستوى الكمي، فكل شيء يُحقق بغض النظر عن موضوعه وقيمته.

ما تأسَّف بشأنه الأستاذ محمد عابد الجابري قد تحقَّق لاحقاً؛ إذ أصبح من المألوف أن يبدأ بعض الباحثين مسارهم الأكاديمي بتحقيقٍ أو تخريجِ نصوصٍ لا ترقى إلى مستوى الاستحقاق العلمي، وهو ما يثير أكثر من علامة استفهام. ذلك أنّ الأصل أن يكون الباحث المُحقِّق متمرِّساً في البحث، متمرّناً في أدواته ومناهجه، إذا ما أراد اتخاذ التحقيق سبيلاً لنيل أطروحة الدكتوراه في تخصّصه؛ كما يُفترض أن يكون قد راكم رصيداً من الأبحاث والمساهمات في قضايا وموضوعات معيَّنة، وأن يكون النصّ المختار خليقاً بالتحقيق، وأهلاً للدراسة العلمية الرصينة فهذا أهم شرط[1]، كما يجب أن يضيف الكثير لحقل تخصصه، وأن يحمل الموضوع أطروحة أو قضية ما.

إن بعض النصوص التي حُققت في العقدين الأخيرين إما بعيدة جدا عن تخصص التاريخ، أو سبق وأن حُقِّقَت وَطُبِعت إما في المغرب أو في المشرق، وهذا التوجه يؤدي لمزيد من التراجع ويُساهم في تدوير المعرفة وتكرار ما هو موجود.

إنَّ الملاحظة النَّقدية التي طرحها الجابري بشأن التحقيقات تَمَّت في زمَنٍ كان فيه البحث التاريخي بحاجة ماسة إلى تحقيق النصوص والمخطوطات نظرا للطلب الملح والمتزايد عليها، ولنا أن نتصور الوضعية الآن، بحيث فَقَد التحقيق الكثير من مقوماته وأسسه، وأصبح المخطوط يُحقق لأنه مخطوط فقط، لا لكونه ذا قيمة علمية، وغالبا ما تغيب معايير الفحص والجودة والمتانة. ولهذا لا بد من فتح نقاش

[1] - يجب-في نظري- إعادة النظر في مسألة التحقيقات ووضع شروط لها حين يتعلق الأمر بأطاريح الدكتوراه، فيجب فقط استثناء حالات معينة حين نكون أمام نص في غاية الأهمية، وأن يتم تجنب تحقيق أعمال سبق وأن حققت منذ سنوات، إذ ما الجدوى من تحقيق ما سبق تحقيقه ونشره؟ وأحيانا تكون بعض المخطوطات لا علاقة لها بوحدة التاريخ وموغلة في تفاصيل لا تهم الباحث ولا تقدم له إي إضافات.

جاد بشأن المستوى العلمي لبعض التحقيقات التي تُناقش حاليا بشعب التاريخ بالكليات المغربية، وبالخصوص في السنوات الأخيرة.

وقد سبق وأن صاغ الأستاذ محمد حبيدة، سؤالا بشأن عمل المؤرخ، إن كان "يقتضي منه بالضرورة تحقيق النصوص في إطار دراسات أكاديمية للحصول على شواهد جامعية، أم أن التحقيق هو في الأصل مهمة مؤسساتية خاصة بمحترفي المخطوطات الذين يُحققونها مهنيا، وينشرونها على نحو ممنهج، ويضعونها رهن إشارة المؤرخين لاستثمارها في أبحاثهم"[1]. وقد خَلُصَ الباحث في دراسته إلى أنه "لا ينبغي أن تُدرج التحقيقات ضمن شهادة الدكتوراه؛ فهذه الأعمال ينبغي أن تُنجز خارج الشهادة كأعمال إضافية، وأن تسهر عليها مؤسسات الدولة أو مؤسسات خاصة تهتم بالتراث وتخريجه"[2].

إن الوضعية التي انتهى إليها التحقيق أبانت عن جزء من الأزمة السائدة في مجال البحث التاريخي الأكاديمي المغربي، ويكاد يكون مسار المونوغرافيات شبيه -إلى حد ما- بمآلات التحقيق، فقد توجه الدارسون المغاربة بصورة كبيرة نحو البحث المونوغرافي في البداية (1970 -1990)، وذلك لاقتناع غالبيتهم بأن الدراسات المجهرية والمحلية، بما تمتاز به من دقة وتركيز، تُعتبر مُنطلقا ضروريا نحو كتابة التاريخ الشمولي لاحقا، لكن ظل سؤال الوقت الملائم دائما معلقا وإلى أجل غير مسمى، إذ لم يتم إحراز أي قفزة نوعية في هذا المجال، وما انفك الانتقال إلى مرحلة التأليف العام يؤجل وباستمرار[3]. وإذا كان اعتبار المونوغرافيات مرحلة ضرورية قبل التفرغ لكتابة التاريخ الشمولي، بالنظر إلى أن الأعمال التركيبية والتنظيرية لا تقوم إلا على قاعدة مونوغرافية، فإن المسلك المغربي الخاص حاد عن هذه السكة بعد منتصف التسعينيات من القرن الماضي، فعلى الرغم من

---

[1] -محمد حبيدة، **بؤس التاريخ، مراجعات ومقاربات**، م س، ص 50.

[2] -نفسه ص 50.

[33] - خالد طحطح، "كتابة التاريخ العام: العوائق والإشكاليات"، **مجلة المناهل**، فصلية تصدر عن وزارة الثقافة والشباب والرياضة-قطاع الثقافة، أبريل ماي يونيو، عدد 99، صدر سنة 2020، ص55.

الإشباع الذي حصل في الإنتاج المونوغرافي لدرجة التخمة، والذي تتبعه الأستاذ حبيدة بالدراسة والتحليل في **بؤس التاريخ**.[1] لم يتحقق الهدف المعلن، إذ لم يتم اقتحام ميدان الكتابة التركيبية، ولم يتم توسيع إشكاليات التاريخ الاجتماعي والاقتصادي من دائرة الإقليم إلى مجموع البلاد، وبذلك لم تظهر إلى غاية نهاية القرن الماضي كتابات في هذا المجال حول تاريخ المغرب -بقلم باحثين مغاربة- تستثمر رصيد المونوغرافيات المهمة التي أنجزت في مرحلة ما قبل التسعينيات.[2] في الوقت الذي استمر فيه تناسل المونوغرافيات النمطية، وانجرف غالبيتها نحو التقليد وإعادة التدوير والنسج على المنوال دون عمق وفي غياب تام للإشكاليات، وهو الأمر الذي أَبَّهَ إليه الأستاذ عبد الأحد السبتي في نص التقرير الذي أنجزه حول أوضاع العلوم التاريخية بالمغرب،[3] إذ اعتبر أن توجهات البحث المونوغرافي عرفت فتورا كبيرا بعد تسعينيات القرن الماضي، بحيث اتجهت الأعمال اللاحقة إلى تكرار يتعارض مع شعار الاختلاف المفترض بين المكونات المحلية، وانتهى الأستاذ عبد الأحد إلى أن هذه الأبحاث النمطية المتشابهة هي في جوهرها امتداد لتقسيم التيار الوضعاني الذي ميَّز بين المونوغرافيا كممارسة يتولاها الباحث المبتدئ وبين الكتابة التركيبية التي يختص بها الباحث المتمرس.

إن الأعمال المونوغرافية ذات الأهمية أنجزت في المغرب مع الجيل الثاني[4] ، وحين ننظر بعين فاحصة إلى ما يُنجز في هذا الباب حاليا نصطدم بالنمطية واجترار لنفس ما كُتب سابقا مع غياب الانفتاح على العلوم المساعدة، فيما نعتبره نوعا من التراجع والانسداد في البحث وقضاياه؛ ويمكن في هذا الصدد التمييز بين مونوغرافيات باحثين كبار أمثال أحمد التوفيق وعبد الرحمان الموذن، ومحمد

---

[1] - محمد حبيدة، "تاريخ المغرب: عقدة التركيب"، ضمن: **بؤس التاريخ**، م س، صص 49-70.

[2] - نفسه، ص67،

[3] - يمكن الاطلاع على نص التقرير الذي أنجزه الأستاذ السبتي في إطار تقرير عام حول العلوم الإنسانية والاجتماعية بالمغرب (بإشراف محمد الشرقاوي)، وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، في: عبد الأحد السبتي: **التاريخ والذاكرة، أوراش في تاريخ المغرب**، م س، صص21- 67.

[4] -(جيل الطفرة بتعبير عبد الرحيم بنحادة)

مزين وغيرهم من الجيل الثاني، والذين كانت أطروحاتهم متماسكة ومتميزة منهجا ومضمونا، وبين ما يُطبع اليوم من مونوغرافيات تفتقر لأبسط الشروط البحثية، وهي أبحاث لا يقرأها أحد على الرغم من ثمنها الزهيد، إذ بمجرد ما تناقش أطروحة ما تجد طريقها للنشر في تقليد غريب جدا.

لا شك أن هذا التراجع يمنح المشروعية لنشر عمل الأستاذ الجابري، الذي يمكن اعتباره أرضية مهمة وتقليدا كان من الواجب تَرَسُّخُهُ منذ تلك اللحظة حتى لا نصل إلى ما وصلنا إليه، ولهذا نجد أنفسنا اليوم في حاجة ماسة، أكثر من أي وقت مضى، إلى وقفة تأمل عميقة أمام كل الحصائل التي تم تقديمها.

محمد عابد الجابري

التاريخ والمؤرخون في المغرب المعاصر

(رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا)

مقدمة

الغرض من هذه الدراسة

هذه الدِّراسة مُحاولة نقدية في التأليف التاريخي، اتَّخذت موضوعا لها المؤلفات والأبحاث والدِّراسات التي تتناول تاريخ المغرب، والتي ظهرت بأقلام مغربية منذ الاستقلال إلى اليوم، وإذا كان لابد من الإشارة منذ البداية إلى المنهج الذي ترتكز عليه، فلنقل: إنه المنهج الخلدوني، مُطعَّماً ببعض نظريَّات وآراء المؤرِّخين الكبار وفلاسفة النَّقد التَّاريخي، التي تلتقي أو تنسجم إلى حدٍّ ما مع مفهوم ابن خلدون للتَّاريخ ومهمة المؤرِّخ، وهو منهجٌ حرصنا على تحديد أهمِّ جوانبه في القسم الأوّل من هذه الدِّراسة.

ومع أن الحركة التاريخية التي تحتل الصَّدارة في نشاطنا الثقافي في الوقت الراهن، ما زالت في المهد، حيث لم تبدأ تتجه نحو ما يلزم من الجدية والموضوعية إلا منذ بضع سنوات، وإذا كان يبدو من السابق لأوانه القيام بدراسة نقدية لنتائجها، فإن محاولةً من هذا القبيل بدراسة قد لا تخلو، مع ذلك، من فائدة، خصوصا ونحن جميعا نؤمن بأن النقد النزيه إذا رافق عملا من الأعمال منذ البداية فإنه سيُساعد ولا شك على الاتجاه به الوجهة الصحيحة.

علينا أن نشير هنا إلى أنه إذا كنا قد حرصنا أكثر على إبراز جوانب النقص، ومواطن الضعف، فليس ذلك استخفافا منا بالمجهودات التي تُبذل، أو تنقيصا من النتائج التي توصل إليها، فنحن نعلم مدى صعوبة العمل التاريخي، ومدى المشاق التي يتطلبها، سواء عند البحث والتنقيب، أو عند البناء والتركيب، بالإضافة إلى أننا نؤمن، والتاريخ نفسه يفرض علينا ذلك، بأن كل عمل جديد لا بد أن يبدأ ناقصا، ولكننا نؤمن في نفس الوقت بأن السبيل الوحيد إلى تغذيته هو الكشف باستمرار عن مثالبه وعثراته، وإذا كان الخطأ طريقا للصواب، كما يقولون، فإن الخطأ نفسه كثيرا ما لُبِّسَ لباس الصواب إلى أن عَرَّاه النقد فظهر على حقيقته.

وإذا جاز لنا أن نؤكد أن هذه المحاولة تطمح لأن تكون هادفة بناءة، فينبغي أن نؤكد من جهة أخرى أن النقد الهادف البناء لا يعني التقريظ بحال من الأحوال.

الغرض من هذه المحاولة، إذن، هو المساهمة في دفع حركة التأريخ ببلادنا نحو الجدية والموضوعية، الشيء الذي بدونه سيبقى العمل التاريخي عندنا متخلفا عديم الفائدة، في الوقت الذي نجده في بلدان أخرى قد قطع أشواطا بعيدة نحو التقدم والازدهار. وأصبح التأريخ نتيجة لذلك، علما قائما بذاته، قد لا يقل علمية عن غيره من العلوم والمعارف الأخرى.

وقبل أن أختم هذه المقدمة، أرى واجبا عَلَيَّ أن أسجل هنا أنني مدين جدا لأستاذي الدكتور محمد عزيز الحبابي، عميد كلية الآداب بالرباط، سواء فيما يتعلق باختيار الموضوع، أو تحديد خطواته ورسم معالمه، فلقد كانت فكرة الموضوع من وحيه، وطريقة معالجته من توجيهه وإرشاده. وإذا كان لي أن أشكر أستاذي على ذلك، فإنني أرجو أن يجد في هذه المحاولة المتواضعة التي قام بها أحد تلامذته، ما يعكس له بعض ثمرات مجهوداته الكبيرة التي لم يبخل علينا بها قط، سواء أيام كان أستاذنا، بل صديقنا، في مراحل دراستنا الجامعية، أو فيما تلا ذلك من أيام حيث لم نفتأ نجد فيه خير أستاذ وخير صديق.

كما أسجل شكري هنا لجميع من ساعدوني في هذا العمل من قريب أو بعيد، خاصة منهم الأستاذ عياش الذي لم يبخل عليَّ بوقته أو بآرائه وإرشاداته، والأستاذ محمد إبراهيم بوعلو محافظ خزانة الكلية الذي لم يدخر وسعا في البحث معي عن المراجع والمصادر، وأرجو أن يتقبل هذا الشكر بالرغم من أن صداقتنا تعلو كثيرا على مجرد تبادل عبارات الشكر والامتنان.

القسم الأول:

التاريخ ومهمة المؤرخ

"... والذين منا قد اتجهوا إلى التأريخ واتخذوه مجالهم في ميادين الفكر والعمل مدعوون إلى أن يثابروا على توضيح وظيفتهم لأنفسهم، كي يستطيعوا إيضاحها لسواهم، إنهم مدعوون إلى أن يرتفعوا فوق مجرد رواية الأحداث، وترديد الأخبار إلى استجلاء معانيها لهم ولقومهم وللإنسانية، وإلى تبيان آثارها في مشكلات حياتهم الحاضرة، وفي المصير الذي يتوجهون إليه أو الذي يهيئونه هم بأيديهم وعقولهم. فإذا هم لبوا هذه الدعوة ووفوا بمقتضياتها، حققوا أسمى مطالب وظيفتهم، وكانوا مبدعين فكرا وعملا: في تبين المصير وفي إعداده والتحكم فيه..."

قسطنطين زريق

1- التاريخ والمؤرخون

- الأصل العربي للكلمة - أصلها اليوناني - دلالاتها - ماذا نعني بالتَّاريخ وبِالتَّأريخ؟

التاريخ: ((خَبَرٌ عَنِ الاجْتِماعِ الإنْسانِيّ...))

التأريخ: ((نَظَرٌ وَتَحْقيقٌ.....))

تُثير كلمة تاريخ -سواء باللغة العربية أو باللغات الأجنبية Histoire- التباسا، يأبى الوضوح، ويمتنع عن التحديد النهائي. ذلك أن هذه الكلمة تُشير إلى معان مختلفة رغم ما بينها جميعا من وثيق الصلة وكبير ارتباط. وبما أننا سنستعملها في الصفحات التالية في معنيين متمايزين، فقد وجب إيضاح مدلولاتها منذ البداية.

1. الأصل العربي للكلمة

يظهر أن كلمة تاريخ في اللغة العربية استُعملت أول ما استُعْمِلت، للدلالة على التوقيت. يقول السخاوي: "التاريخ في اللغة: الإعلام بالوقت، يقال أرّخت الكتاب وورَّخْتَهُ، أي بينت وقت كتابته (....) وفي الاصطلاح: التعريف بالوقت الذي تُضْبَطُ به الأحوال"[1].

وواضح أنه ليس هناك فرق بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي الذي يشير إليه، فقد ارتبط التاريخ عند العرب بالتوقيت أيّمَا ارتباط: في الجاهلية كانوا يُؤرِّخُونَ بالنجوم والليالي، وأحيانا بالحَوادث العظمى (عام الفيل)، أما في الإسلام، ومنذ أن أمر عمر بن الخطاب بالتأريخ ابتداءً مِنْ عام الهجرة، فقد أصبحت الحوادث تسجل حسب تسلسلها الزمني انطلاقا من هذا العام (عام الهجرة). وقد بقي هذا هو الطابع العام للمؤلفات التاريخية التي غالبا ما جاءت عبارة عن جداول زمنية تُذكر فيها الحوادث سنة بعد سنة، بل يوما بعد يوم، دونما تَقَيُّدٍ بِموضوع ومكان الوقائع المسجلة. وقد ظلت هذه الطريقة سائدة -استثناءات قليلة- إلى حدود النهضة العربية المعاصرة.

[1] . شمس الدين بن عبد الرحمان السخاوي (متوفى 902ه)، **الإعلام بالتوبيخ لمن ذم التاريخ**. مطبعة الترقي، 1349ه. ص7.

2. أصلها اليوناني

أما في اللغات الأجنبية فإن كلمة Histoire (=تاريخ) مشتقة من الكلمة الإغريقية Historia، ومعناها الإخبار والبحث عن الحقيقة(information et recherche de la vérité)،[1] ورغم أن الأسطورة قد احتلت مكانا بارزا في الثقافة الشعبية اليونانية، فقد حاول مؤرخو الإغريق أن يفصلوا، منذ البداية، بينها وبين التاريخ. يقول هِكَتيوس(HECATAEUS) وهو أول من عَرَّفَ من مؤرخي اليونان، في مقدمة كتابه، عن أصل الشعب اليوناني: "لست أثبت هنا، إلا الحكاية التي أعتقد صحتها، فإن أساطير اليونان كثيرة، وهي عندي حديث خرافة" [2]. ولهذا لم يكن المؤرخ اليوناني يقنع بما يسمع، بل كان يجوب الآفاق طلبا للمعلومات وبحثا عن الأخبار. ورغم أن الفلسفة كانت تضم آنئذ جميع المعارف والعلوم، فإن التاريخ بقي بعيدا عنها، حيث لم يكن المؤرخ-في الغالب- فيلسوفا ولا الفيلسوف مؤرخا. ولكنهما كانت تجمعهما رغبة واحدة وهي الوصول إلى الحقيقة. فإذا كان الفيلسوف قد ندب نفسه للبحث عن حقيقة الكون بالتأمل والتفكير، فإن المؤرخ قد ظهر بمظهر "الباحث" (Enquêteur)الذي ندب نفسه للبحث عن الأخبار في كل مكان، مجتهدا في تركيبها وتأليفها"[3].

3. دلالاتها

هذا من حيث الاشتقاق اللغوي والاستعمال الأصلي لـ"تاريخ". أما في العصور الحديثة والمعاصرة، فقد تطورت دلالتها وأصبحت تتضمن معاني أربعة:

أ- نُطلق كلمة "تاريخ" -وكذا في اللغات الأجنبية- للدَّلالة على حوادث ووقائع الماضي[4]، وإلى هذا المعنى نُشير حينما نقول مثلا: "التاريخ يعيد-أو لا يعيد-

---

[1] . Larousse UNIVERSEL T1

[2] . ذكره هرنشو، **علم التاريخ**، ترجمة الدكتور عبد الحميد العبادي-لجنة التأليف والترجمة والنشر- القاهرة، 1944، ص16.

[3]- G, GUSDORF ; *Les Origine des Science Humaines*, Payot, 1967, Paris, Page 84

[4] . سنستعمل هنا كلمة وقائع بمعنى évènement ونقصد بها حوادث الماضي التي ليس من الضروري أن تكتسي طابعا تاريخيا. أمَّا الحوادث فسنستعملها بمعنى "الحوادث التاريخية" Fait Historique وسنحدد معناها في الفصل التالي.

نفسه" أو "أبطال التاريخ"، إلى غير هذا وذاك من العبارات التي نقصد من وراء كلمة تاريخ فيها الإشارة إلى الماضي في وجوده الفعلي.

ب- وتستعمل هذه الكلمة، سواء في العربية أو في اللغات الأوروبية، للدلالة على المعرفة التي لدينا عن أحداث الماضي ومجرياته. وإلى هذا المعنى يشير ابن خلدون عندما عَرَّفَ التاريخ بأنه "خبر عن الاجتماع الإنساني الذي هو عمران العالم وما يعرض لطبيعة ذلك العمران من الأحوال"[1].

ت- ومن ناحية ثالثة قد تُستعمل هذه الكلمة بالعربية بمعنى: تسجيل أخبار الوقائع والأحداث المعاصرة. أي مُقابل كلمة Historiographie الفرنسية. وبهذا الاعتبار يكون المؤرخ هو "كاتب ومحرر عصره"[2]. ونجد عند ابن خلدون أيضا ما يقابل هذا المعنى حينما يقول عن التاريخ بأنه: "ذِكْرُ الأخبار الخاصة بعصر أو جيل"[3]، وعن المؤرخ بأنه من "قَيَّد شوارد عصره، واستوعب أخبار أفقه، واقتصر على أحاديث دولته ومصره"[4].

ث- أما المعنى الرابع فهو امتداد لمعناها الأصلي عند اليونان Historia أي: البحث في الماضي البشري قصد التعرف على أحداثه وتطوراته. وإلى هذا المعنى يُشير ابن خلدون حينما يُعَرِّفُ التاريخ ".. بأنه نظر وتحقيق، وتعليل للكائنات ومبادئها دقيق، وعلم بكيفيات الوقائع وأسبابها عميق"[5].

وأمام هذا التعدد في الدلالة، حاول كثير من الباحثين التفريق بين هذا المعنى وذاك بإثبات الهمزة في كلمة "تاريخ" أو إسقاطها، وأول من فعل ذلك - فيما نعرف- هو الدكتور العبَّادي الذي اقترح إثبات الهمزة عندما يُراد الإشارة إلى المعنى الثالث المذكور أعلاه. وهكذا يصبح التأريخ بمعنى(*Historiographie*)، ولعل **قاموس مصطلحات فلسفية**[6] الذي أصدرته كلية الآداب بالرباط يرى هذا الرأي، حيث

---

[1] . مقدمة ابن خلدون، ص409 جزء أول، تحقيق وتعليق الدكتور علي عبد الواحد وافي. وإلى هذه الطبعة نعود في دراستنا هذه.

[2]. Larousse UNIVERSEL T1

[3] . **المقدمة**، ج1، ص405.

[4] . المقدمة، ج1، ص353.

[5] . **المقدمة**، ج1، ص351.

[6] . في ترجمته لكتاب هرتشو المذكور سابقا

وردت فيه كلمة تأريخ بالهمزة بمعنى "مصدر أرخ: أيْ دَوَّنَ أحداثا تاريخية". أما الأستاذ قسطنطين زريق، فقد جرى على إطلاق "التأريخ" بالهمزة على دراسة الماضي، و"التاريخ" (بالألف اللينة) على الماضي ذاته الذي هو موضوع هذه الدراسة[1]. ومثل هذا حاول أن يفعله بعض الفرنسيين عندما اقترحوا كتابة كلمة Histoire بـ (H) للدلالة على الماضي كأحداث وبـ (h) صغيرة للإشارة إلى معرفة هذه الأحداث.

4. ماذا نعني بالتَّاريخ وبِالتَّأريخ؟

ومهما كان الأمر فإن محاولة التمييز بين هذين المعنيين محاولة غير ناجحة، ليس فقط لأن الاستعمال الجاري يأبى هذا التمييز، بل لأَنَّهُمَا في الحقيقة شيء واحد عند نهاية التحليل. فأحداث الماضي لم تعد موجودة وجودا فعليا، والذي يوجد منها فقط هو وجودها الصوري، أي المعرفة التي لدينا عنها. ومهما حاولنا الفصل بين التاريخ الواقعي (Histoire réalité) والتاريخ المعرفي (Histoire connaissance)، فإن الالتباس سيبقى قائما باستمرار، لعدم وجود تاريخ واقعي ملموس. فلنترك إذن كلمة تاريخ (بدون همزة) للدلالة على المعنيين كليهما، وسياق الحديث هو الذي يبين المقصود، ولنخصص كذلك كلمة التدوين أو (التدوين التاريخي) للإشارة إلى معنى Historiographie.

أما المعنى الرابع، والأهم، وهو البحث في الماضي، ومحاولة إعادة بنائه عقليا، فإننا نرى أن التمييز بينه وبين المعنيين الأول والثاني، بإثبات الهمزة شيء مناسب تماما. وعليه، سنطلق كلمة تاريخ (بالألف اللينة) للدلالة على الماضي وأخباره سواء بسواء، أما التأريخ (بالهمزة) فسنعني به مختلف مراحل العمل التأريخي، أي البحث والعمل لإعادة بناء الماضي عقليا. وهذا بالضبط ما يهمنا في هذه الدراسة. وقبل أن ننتقل للحديث عن طبيعة العمل الذي يقوم به المؤرخ عندما يريد تقديم صورة عن الماضي أقرب ما تكون إلى الحقيقة، ينبغي لنا أن نحدد بإيجاز مدلول التاريخ، أي موضوع التأريخ.

[1] . قسطنطين زريق. **نحن والتاريخ**، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الثانية، 1963، ص14.

2- الاجتماع الإنساني والحادثة التاريخية

- الماضي البشري – صفات الحادثة التاريخية- معنى الحادثة التاريخية.

التاريخ: "خبر عن الاجتماع الإنساني الذي هو عمران العالم، وما يعرض لطبيعة ذلك العمران من الأحوال، مثل التوحش والتأنس، والعصبيات، وأصناف التغلبات للبشر بعضهم على بعض، وما ينشأ عن ذلك من الملك ... ومراتبها... والعلوم والصنائع وسائر ما يحدث في ذلك العمران بطبيعته من الأحوال". (ابن خلدون).

1. الماضي البشري

تتميز كل مجموعة من المعارف التي يُطلق عليها اسم "علم" بموضوع ومنهج خاصين بها، وإذا جاز لنا أن نُسَمِّيَ التأريخ علما-وهو شيء سنتعرض له فيما بعد- فإن موضوعه هو الماضي البشري، وهذا يعني أن ماضي الكائنات الأخرى، وماضي الكون ككل أو أجزاء، لا تدخل في موضوع التأريخ بمعناه الاصطلاحي إلا بمقدار ما يكون لها من علاقة مع الحياة الإنسانية. فالمؤرخ مثلا، لا يبدي أي اهتمام بزلزال يقع في مكان ما -في الأرض أو في الكواكب والنجوم- خال من السكان. ولكنه يهتم كثيرا بزلزال أكادير مثلا، لأنه حادث أثَّرَ في حياة ومصير مجموعة من الناس.

ولكن هل يكفي أن نقول إن موضوع التأريخ هو الماضي البشري؟

إن هذه العبارة غامضة: إذ يخضع إطلاقها مثلا على التطور البيولوجي للإنسان، كما يجوز أن يُعنى بها جانب من جوانب نشاطه الفكري والوجداني خلال العصور (تاريخ الأدب، تاريخ الفلسفة....الخ). غير أن هذه النشاطات تدخل في المعنى الاصطلاحي الخاص بكلمة تاريخ إلا بمقدار ما تُشَكِّلُ جزءاً هامّاً من الحياة البشريَّة في الماضي ككل. ولمَّا كانت الحياة البشرية، حياة مجتمعية بالأساس، فإن التاريخ بعبارة ابن خلدون هو: "خبرٌ عن الاجتماع الإنساني الذي هو عمران العالم، وما يعرض لطبيعة ذلك العمران من الأحوال، مثل التوحش والتأنس، والعصبيات، وأصناف التغلبات للبشر بعضهم على بعض، وما

ينشأ عن ذلك من الملك... ومراتبها... والعلوم والصنائع وسائر ما يحدث في ذلك العمران بطبيعته من الأحوال"[1].

لا شك أن هَهُنَا تحديدا واسعا لموضوع التاريخ، يكاد يستقصي جميع جوانبه وأطرافه. ولكن هل يُعنى المؤرخ -أو ما ينبغي له أن يُعنى- بالاجتماع الإنساني، أو بعمران العالم، بجميع جزئياته وتفاصيله. إنه لا يقدر على ذلك حتى ولو حصر مجال بحثه في فترة زمنية قصيرة جدا.

إن حوادث الماضي كثيرة ومتنوعة. والمؤرخ لا يُعنى إلا ببعضها... فلقد عَبَرَ ملايين من الناس، بل بَلايين، المضيق البحري الفاصل بين شمال المغرب وجنوب اسبانيا في فترات زمنية مختلفة متعاقبة، ومع ذلك فنحن لا نعرف عنهم إلا القليل، والقليل جدا، بل ولا نهتم إلا بهذا القليل الأقل: نحن نعرف مثلا أن شخصا يدعى طارق بن زياد عبر هذا المضيق هو وجماعة من الناس في ظروف معينة، ونعتبر هذا العبور حدثا ذا أهمية قصوى، نحن أشد ما نكون شغفا وتشوقا إلى معرفة المزيد من تفاصيله وأخباره. لماذا نهتم إذن، كل هذا الاهتمام، باجتياز هذا الرجل مضيق جبل طارق في وقت معين، ولا نكاد نولي أي اهتمام لرجال آخرين لا يُحصى عددهم قاموا بنفس الفعل؟ بعبارة أخرى: ما الذي جعل هذا الحدث يصبح موضوعا للتأريخ دون غيره من الأحداث الماضية المماثلة؟ "لا شك أن الجواب هو أننا نعتبره حدثا تاريخيا، ولكن، ما الذي جعلنا نعتبره كذلك؟ وبعبارة أخرى، ما هي الحادثة التاريخية بالضبط؟

2. صفات الحادثة التاريخية

حاول كثير من المهتمين بالتأريخ والنقد التأريخي تحديد صفات الحادثة التاريخية، ويكاد يجمعون أنها تتميز عن غيرها من الحوادث بكونها:

- إنسانية -اجتماعية؛ أي أن لها علاقة بالإنسان، وأن آثارها تمس الإنسانية كلها أو بعضها.

- ذات معنى؛ أي أنها سلوك إنساني له دوافعه وغاياته، مما يميزه عن السلوك الحيواني الصادر عن الغريزة العمياء.

---

[1]. **المقدمة**، ج1، ص 409.

- وأنها مقيدة بالزمان والمكان؛ بمعنى أنها فريدة لا تتكرر، تقع مرة واحدة ولا يمكن بحال من الأحوال أن تعود فتحدث بنفس الشكل مرة ثانية.

- وأخيرا، الحادثة التاريخية لا يتم الاطلاع عليها مباشرة، بل يتم التعرف عليها فقط، بواسطة الوثائق وما في معناها: الآثار، النقود ....الخ

إن هذه الأوصاف، أو الخصائص، تُساعد، ولا شك، على تمييز الحادثة التاريخية عن غيرها، كحوادث الطبيعة مثلا. ولكننا مع ذلك، نرى أنها غير كافية لتحديد معناها تحديدا أدق، خصوصا وأن هذه الصفات الأربع هي عند نهاية التحليل صفتان اثنتان فقط: فكون الحادثة التاريخية فريدة لا تَتَكَرَّر، ولا تُعلم مباشرة، فهذا ما تَشْترك فيه جميع حوادث الحياة الإنسانية الماضية. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن ما يجعلها لا يتم العلم بها مباشرة هو كونها تمت في زمانٍ مضى، وليس من شَكٍّ في أن جميع معطيات الماضي عن حوادث بهذا المعنى. وأما كون الحادثة التاريخية حادثة ذات معنى فذلك راجع إلى كونها إنسانية-اجتماعية، فصدورها من إنسان، وارتباطها بالحياة المجتمعية، هو ما يخلع عليها معنى من المعاني.

وإذن فالصفات الأربع المذكورة تتقلص في الأخير إلى صفتين: الزمانية والاجتماعية. ومن ثم يمكن القول إن الحادث التاريخي حادث اجتماعي تم في الزمان الماضي. وبالتالي فإن التاريخ هو: "خبر عن الاجتماع الإنساني" (في الماضي).

واضح أننا عدنا إلى حيث بدأنا، وواضح أيضا أن تحديد معنى الحادثة التاريخية يتطلب أكثر من بيان صفاتها وخصائصها. فلنحاول إذن أن نتعمق قليلا في معنى هذه العبارة: "الحادثة التاريخية".

3. معنى الحادثة التاريخية

لاحظ اميل كالو[1] أنَّ كل حادثة تتعين باتصافها بـ "الوجود"، وبكونها "ذات حدود"، وهذا شيء بديهي، لأنه إذا كان هناك من معنى أولي تتضمنه كلمة "حادثة"، فهو معنى الحدوث، أي الوجود. والوجود المقصود هنا هو الوجود المتعين، لا الوجود المطلق. وتعين هذا الوجود يعني أن المتصف به له حدود معينة. معنى هذا أن الحادثة "تاريخية"، فإن

[1]. Émile Callot : *Ambiguïtés et antinomies de l'histoire et de sa philosophie ;* ED. RIVIERE, Paris, 1962, pp55-57.

وجودها الفعلي وجود تحقق في الماضي، ولم يعد وجودا حضوريا. ومهمة المؤرخ الأولى هي التثبت من أنها كانت موجودة بالفعل، ولكن أي من حوادث الماضي هو "تاريخي" أو نعتبره كذلك؟

علينا أن نُشير بادئ ذي بدءٍ إلى أن الوسيلة الوحيدة للتثبت من الوجود الفعلي لحادثة ماضية هي أن تكون "مدونة" أي أن بين أيدينا أثرا أو آثاراً، وبعبارة كاسيرر[1] "رموزا" تُشير إليها. فالحوادث التي "وقعت"، والتي نجهل عنها كل شيء، أو التي لم نتوصل بَعْدُ إلى اكتشاف معنى الرمز الذي خَلَّفَتْهُ، لا تدخل في عداد الحوادث التاريخية. وينتج عن ذلك أن كل ما قد يُشير إليه "رمز من الرموز" (وثيقة، آثار...)، لا يُعتبر حدثا تاريخيا إلا بعد أن نتمكَّن من فك لغزه، وفهم معناه، فما دُمنا لم نُوجه إليه السؤال، وما دام هو الآخر يبخل بالجواب، فإن ما قد يُشير إليه هو بالنسبة إلينا غير موجود، وبالتالي فهو ليس "حادثة تاريخية"، وهكذا فكل فعل إنساني نجهل وقت حدوثه، أو تخفى علينا علاقاته وارتباطاته مع أي مجموع أو نسق لدينا عن الماضي سيبقى خارج التاريخ.

ثم وهذا هو الأهم، لا يكتسي أي حادث من حوادث الماضي الصِّبغة التاريخية إلا إذا كان يقبل الاندماج في تصورنا للماضي. فلكي يكون حادث من حوادث الماضي تارِيخِيّا يجب أن يحتل مكانه بين أجزاء الصورة التي لدينا عن الحياة الإنسانية الماضية. وبما أن هذه الأجزاء يجمعها التتالي (الزمانية) فإنها تبرز بمقدار ما تكون ذات علاقات، من نوع العلاقة السببية مع الأجزاء الأخرى، أي بقدر ما تكون ذات أثر في الحوادث الأخرى أو ناتجة عن تأثير هذه فيها. إن ذلك وحده هو ما يُضفي عليها أهمية ما.

تاريخية الحدث التاريخي راجعة إذن إلى كونه الحادث الأكثر أهمية، سواء باعتباره "سببا" أو "نتيجة". أما الحوادث التي لا أهمية لها -بالمعنى المشار إليه- فهي ليست تاريخية بالمرة، وإن كانت ماضية ومدونة، فكون "شيخ تادلا الصالح أبا الحسن بن إبراهيم البوزيدي كان من الحاضرين في وليمة العقيقة التي أقامها محمد بن سعيد المجاطي لمولوده، وأشار عليه بهذا الاسم"[2]، وكون أم المنصور الذهبي كانت "في حالة الوحم فدخلت بستانا من بساتينها، فرأت خوخة ورمانا فأمرتها نفسها أن تهتك حرمة الصيام

[1] . ارنست كاسيرر، **مدخل إلى فلسفة الحضارة**، ترجمة إحسان عباس، دار الأندلس، بيروت، 1961.

[2] . محمد حجي، **الزاوية الدلائية**، المطبعة الوطنية، 1963، ص43.

وأرغمها الوحم على ذلك، فأخذت بعض الفواكه فأكلتها...."[1]. إن هذا وذاك ليسا من الحوادث التاريخية في شيء، وإن كانا من الأخبار المدونة أو المروية عن الماضي. وذلك لأنَّ أيا منهما لم يكن من الأهمية بالقدر الذي يجعله "سببا" أو "نتيجة" لحوادث أخرى. كما أن أيّا منهما لا يعكس أي مظهر من مظاهر الحياة الإنسانية الماضية في معناه التاريخي العام. ومثل هذا وذاك ما تزخر به المؤلفات التاريخية القديمة، بل وحتى المعاصرة. فكما أن عالم الطبيعيات عندما يبحث في العناصر التي يتركب منها جسم من الأجسام (الماء مثلا)، لا يهتم إلا بما هو ضروري في وجود هذا الجسم (الاكسجين والهيدروجين)، ويضرب صفحا عما قد يكون علق به من المواد الأخرى (الجير، الملح....)، فكذلك يجب أن يفعل المؤرخ.

إن المواد التي يجد المؤرخ نفسه أمامها كثيرة جدا، وهو لا يهمه منها إلا ما كان ذا أثر أو صار ذا أثر، أي ما يحتل مكانا، ويُشَكِّلُ جزءا من الصورة العقلية التي يُقدمها لنا الماضي. ومادام المؤرخ لا يجد لحادثة ما من الحوادث ما يُبرر وجودها في تلك الصورة، فمن الواجب عليه تجاهلها وإغفالها حتى تبقى الصورة التي يصنعها، فتأتي مشوشة غامضة كالصورة التي تُقَدِّمُهَا لنا المرآة التي علاها الصدأ من كل جانب.

واضح مما تقدم، أن المؤرخ هو الذي يصنع التاريخ، يصنعه باختياره لحوادث تاريخية دون غيرها، ويصنعه بما يُبرزه في هذه الحوادث من الترابط والتكامل. وتلك مُهمة شاقة ولا شك، فعلينا أن نتعرف على بعض جوانبها. إن ذلك سيُمكننا من إبراز المفهوم الصحيح -كما نراه- للتاريخ والتأريخ بشكل أكثر وضوحا.

[1]. محمد بن عبد السلام بنعبود، **تاريخ المغرب**، ج1، ص22.

3. التاريخ ومهمة المؤرخ

-طبيعة مهمة المؤرخ - إعادة بناء الماضي عقليا - التفسير والتعليل -السببية في التاريخ -الذاتية والموضوعية -التأريخ والنظرة الفلسفية.

التاريخ: "**نظر وتحقيق، وتعليل للكائنات ومباديها دقيق، وعلمٌ بكيفيّات الوقائع وأسبابها عميق؛ فهو لذلك أصيلٌ في الحكمة عريق، وجديرٌ بأن يُعدّ في علومها وخليق**" (ابن خلدون)

1. طبيعة مهمة المؤرخ

لعل من أشق المُهِمَّات التي يضطلع بها كل من يروم الحصول على معرفة ما، هي مهمة المؤرخ. وهذا راجع إلى صعوباتٍ شَتَّى قلَّما يَتَيَسَّرُ التغلب عليها. فإن كُنَّا نجد الفيلسوف يُشَيِّدُ عالمه النظري بالتفكير والتأمل، متحررا من كل قيد خارجي، فإن المؤرخ مُقَيَّدٌ بالواقعِ الذي يُعالجه، وبِالمواد التي يستمد منها معرفته. وإذا كان العَالِم الطبيعي يجد مادته حاضرة دوما، ماثلة أمامه باستمرار، مما يُمَكِّنُهُ من مُحاورتها واستجوابها، بل وإرغامها على الجواب، فإن المُؤرخ بعيد عن مادته، محجوب عنها، وبالتالي عاجز عن التحكم فيها.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإذا كان لِكُلِّ من الفيلسوف والعالم لغة خاصة به، قوامها تعابير ومصطلحات محددة من قبل، أو يحدد معناها بنفسه، فإن لغة المؤَرِّخ يُستحسن أن تكون أقرب إلى لغة الأديب، لأنَّ ميدانه ليس عالم التصورات الفكرية، ولا عالم الواقع العادي الجامد، بل عالم الحياة الإنسانية الغنية والخصبة، التي لا بد من تقديم صورة حيَّة عنها، من تعبير فني واضح، وأسلوب سلس متماسك.

وواضح أنه ليس من السهل أن يكون الإنسان فيلسوفا وعالما وأديبا، وقبل ذلك مُؤرِّخا، في آن واحد. كما أنَّه من الصعب على المؤرخ إرضاء هؤلاء الثلاثة إرضاء كاملا، ومن ثمة فإن عمل المؤرخ مُعَرَّضٌ باستمرارٍ للنَّقدِ مهما جد واجتهد في إتقانه، ولكنه نَقْدٌ يستطيع المؤرخ دفعه على كل حال؛ فهو ليس فيلسوفا حتى يفرض عليه الفيلسوف

مقاييسه، وهو ليس عالما حتى يطالبه العالم بالتقيد بأصول وقواعد المنهاج العلمي جملة وتفصيلا، وليس المؤرخ أديبا حتى يتطاول عليه النقد الأدبي.

فما المؤرخ إذن؟ وما هي مُهِمَّتُهُ بالذات؟

الواقع أنَّ مهمة المؤرخ ليست من الصعوبة بالشكل الذي تحدثنا عنه أعلاه، إنها واضحة تماما: وهي تتلخص في محاولة تقديم صورة عن الماضي أقرب ما تكون من الحقيقة، حقيقة الماضي الفعلي المعاش. وللقيام بهذه المهمة، ليس يطلب منه أن يكون فيلسوفا، بل أن يستفيد من الفلسفة، ولا أن يجعل من نفسه عالما (بالمعنى التجريبي)، بل أن يستفيد من العلم وتقدمه، وهو غير مطالب بأن يكون أديبا مبدعا، بل ينبغي له فقط أن يسلك مسلك الأديب في عرض مادته والتعبير عنها.

ولكن مع ذلك تَبْقَى هناك صعوبتان تعترضان المؤرخ في جميع مراحل عمله؛ أولاهما تتعلق بالموضوع الذي يعالجه، أي بالماضي الذي وَلَّى والذي يُطلب منه بَعْثُهُ حيّاً فيما يكتبُ ويُسطّرُ. والثانية خاصة بطبيعة عمله، أي بكيف يُوَفِّقُ بين هذا الذي يستفيده من الفلسفة والعلم في وحدة تامة، رغم ما قد يكون بينهما من خلاف وتنافر.

إن إلقاء بعض الأضواء على هذه القضية وتلك، سيُمكننا من التَّعرُّف على أهَمِّ جوانب المُهِمَّةِ المُلقاة على "صانع" التاريخ.

2. إعادة بناء الماضي عقليا

ليس من شك في أن المهمة الأولى للمؤرخ هي البحث عن مادة الموضوع. ولما كان موضوع التاريخ هو الماضي البشري، فإن ما يمكن للمؤرخ أن يحصل عليه، هو فقط رموز هذا الماضي: آثاره وأخباره، وهي أمور لا يتأتى الحصول عليها بسهولة، كما لا يمكن استحضارها كلها كاملة. ومن ثمة فإن المؤرخ مُطالب دوما بالبحث عن المزيد من مُخلفات الماضي والمصادر التي تتضمن معلومات عنه. ومع أن الكتب التاريخية القديمة والمجلات والحوليات تُقدم للمؤرخ مادة جاهزة، فإنها في الغالب لا تضم إلا بعض جوانب حقائق الماضي، وهي الجوانب التي كانت تثير اهتمام مؤلفيها ومعاصريهم، بما كان لها من تأثير ظاهر ومباشر على حياتهم، أو من وقع كبير في نفوسهم، أو لاتصالها بما كان لديهم

من مفاهيم ونظريات حول الحياة: ماضيا وحاضرا ومستقبلا. وتلك أمور تختلف، كليا أو جزئيا، من عصر إلى عصر ومن جيل إلى جيل.

والمؤرخ، إذ يكتب التاريخ لعصره وجيله، وربما للمستقبل أيضا، مطالب بأن ينظر إلى الماضي نظرة جديدة تنطلق من اهتمامات معاصريه، وتتوخى الحصول على نوع المعرفة التي يريدونها عنه. ومن هنا كانت إعادة كتابة التاريخ من حين لآخر ضرورية، لكي يتمكن كل جيل من رؤية معنى الماضي في الحاضر، الشيء الذي بدونه يبقى التاريخ مجرد حكايات وأخبار.

هذا ما تنبه إليه ابن خلدون عندما نعى على المؤرخين الذين سبقوه مسلكهم "عند ذِكر الدّول ونسق ملوكها، فيذكرون اسمه ونسبه وأباه وأمّه ونساءه ولقبه وخاتمه وقاضيه وحاجبه ووزيره. كلّ ذلك تقليدا لمؤرّخي الدّولتين (الأموية والعباسية)، من غير تفطّن لمقاصدهم، والمؤرّخون لذلك العهد كانوا يضعون تواريخهم لأهل الدّولة وأبناؤها مُتشوّفون إلى سير أسلافهم ومعرفة أحوالهم (...) وأمّا حين تباينت الدّول، وتباعد ما بين العصور، ووقف الغرض على معرفة الملوك بأنفسهم خاصّة (...) فما الفائدة للمصنّف في هذا العهد في ذكر الأبناء والنّساء ونقش الخاتم واللّقب والقاضي والوزير والحاجب من دولة قديمة لا يعرف فيها أصولهم ولا أنسابهم ولا مقاماتهم، إنّما حملهم على ذلك التّقليد والغفلة عن مقاصد المؤلّفين الأقدمين والذّهول عن تحرّي الأغراض من التّاريخ"[1].

على المؤرخ إذا، عندما يعتزم البدء في مزاولة مُهمته، أن يتحرى الأغراض التي يبتغي من التاريخ، أولئك الذين يكتب لهم عن الماضي. وهذا ما يدفعه إلى البدء دوما من نقطة الصفر، أي من البحث من خلال المصادر عما يمكنه من إرواء ظمأ معاصريه إلى المعرفة التاريخية التي يكتشفون فيها أصول حاضرهم وجذور واقعهم، وذلك شيء يتطلب بطبيعة الحال، أكثر من مجرد تلخيص ما ورد في الكتب التاريخية القديمة، أو الاقتباس منها، أو صياغة محتوياتها بأسلوب العصر في الكتابة والتبويب والعرض، بل إن المؤرخ مطالب بأن يعتمد الشك فيما ترويه هذه الكتب، أو ما يُشير إليه غيرها من المصادر

[1]. المقدمة، ج1، ص 404-405.

التاريخية، وألا يقبل منها أي خبر أو أية معلومات إلا بعد تمحيص ونقد[1]، ونظر وتحقيق، ذلك لأن الكذب مُستطرق للخبر بطبيعته وله أسباب تقتضيه، منها ما هو صادر عن قصد كالترويج لمذهب، أو الدعاية لصاحب جاه أو سلطان، طلبا لنفع أو تجنبا لمضرة، ومنها ما يصدر عن غفلة أو جهل. وسلاح المؤرخ أمام هذه الصورة هو اعتماد "التعديل والتجريح" فيما يخص الناقلين، واعتماد المطابقة لوقائع العصر فيما يتعلق بمضمون الأخبار، لأنه لما كان "كل حادث من الحوادث، ذاتا كان أو فعلا لابد له من طبيعة تخصه في ذاته، وفي ما يعرض له من أحواله[2]"، فإن القانون في تمييز الحق من الباطل في الإخبار بالإمكان والاستحالة، أن ننظر في الاجتماع البشري الذي هو العمران، ونُميز ما يلحقه من الأحوال بذاته وبمقتضى طبعه[3]، لأنَّ المؤرخ لن يفعل ذلك، فربما لم يأمن: "الذهول عن تبدل الأحوال في الأمم والأجيال بتبدل الأعصار ومرور الأيام"[4]، وهو شيء يحدث عندما يسمع السامع كثيرا من أخبار الماضين ولا يتفطن لما وقع من تغير الأحوال وانقلابها فسيُجريها لأول وهلة على ما عرف، ويقيسها بما شهد، وقد يكون الفرق بينهما كثيرا فيقع في مهواة الغلط[5]، وذلك كما وقع -فيما نظر- للأستاذ الصحراوي[6] حينما قرأ عن يوسف بن تاشفين، أنه: "كان يحب العفو والصفح عن الذنوب العظام" و"أن أكبر عقابه الاعتقال الطويل"، و"رد أحكام البلاد إلى القضاة وأسقط ما دون الأحكام الشرعية". فراح يستنتج من ذلك أن "التاريخ يؤكد لنا أن يوسف بن تاشفين قد وصل فيما يتعلق بالجريمة والعقاب إلى نتيجة لا زالت أكثر الدول حضارة في هذا العصر تسعى للوصول إليها، تلك هي إلغاء عقوبة الإعدام.

وهذا، فيما يبدو لنا، استنتاج غارق في مِهواةٍ من الغلط"، لا يُبَرِّرُهُ المنطق ولا التاريخ، لسبب بسيط، وهو أن مسألة "إلغاء حكم الإعدام" والاعتصام بها والعمل من أجلها لم تكن من مشاغل عصر ابن تاشفين، وإنما هي اهتمامات عصر القرن العشرين،

---

[1] . لن نتحدث هنا عن "فن" (= تكتيك) البحث عن المصادر ونقدها (*Heuristique*) وهو ما تتناوله الكتب المختصة بالتفصيل. وسنشير إلى بعض هذه الكتب في الفهرس التحليلي للمراجع.

[2]. **المقدمة**، ص: 409.

[3]. **المقدمة**، ص: 413.

[4]. **المقدمة**، ص: 399.

[5]. **المقدمة**، ص: 401.

[6]. عبد القادر الصحراوي، **"جولات في تاريخ المغرب"**، دار الكتاب، البيضاء، ص: 961.

الذي يُعطي لمضمونها أكثر من مُجرد رد أحكام البلاد إلى القضاة وإسقاط ما دون الأحكام الشرعية"، وهو شيء مُتحقق اليوم، كما قد يكون تَحقق في عهد ابن تاشفين، ومع ذلك ما تزال عقوبة الإعدام جارية مُنفذة، لأن الأحكام الشرعية نفسها تُقِرُّ الإعدام، بل توجبه في ظروف وأحوال معينة.

مُهمة المؤرخ إذن، هي إعادة بناء الماضي كما كان، بخصائصه وسماته، وفي إطار المفاهيم والمشاغل السائدة فيه، حتى يتمكن من تقديم صورة ينعكس فيها، لا الحاضر الراهن، بل الماضي بروحه وحقيقته، صورة نستطيع أن نتبين فيها معنى الماضي في الحاضر، لا المعالم المستجدة في العصر الذي نعيش فيه، والتي وإن كان لابد من انعكاس آثارها على عصرنا، فإن هذا العصر سيكون المستقبل الماضي.

ولكن هذا لا يعني أن على المؤرخ "أن يقتصر على وصف ما حدث"، دونما محاولة منه للتعرف على "لماذا حدث" ما حدث، وبالشكل الذي حدث عليه. إنه إن اقتصر على ذلك وحده، فإن ما سيقدمه لنا لن يتعدى "صورا جُرِّدَت من موادها"، و"عروقا يابسة لا حياة فيها"، و"حكايات وأخبارا لا فائدة من ورائها".

ذلك أن التاريخ ليس مُجرد "إخبار عن الدول وحكايات عن العصور الأولى"، بل هي "خبر عن الاجتماع الإنساني "وبيان" ما يعرض لطبيعته من الأحوال"، وهذا يتطلب أكثر من مُجرد النقل، وسرد الروايات، بل لابد فيه من تعليل للكائنات و**مبادئها** دقيق، وعلم بكيفيات الوقائع وأسبابها عميق[1]، وتحليل للأحداث، والكشف عن عوامل تبدلها وانتقالها من حال إلى حال.

إن الحياة الإنسانية، وهي موضوع التأريخ، ليست مُجرد أحداث متتالية متعاقبة تحدث بالصدفة، وبشكل فوضوي، بل هي صيرورة حية، وتفاعل مستمر بين حوادثها ووقائعها، ومن ثمة فإن تصويرها يتطلب النفاذ من خلال هذا التتالي والتعاقب إلى تلك الصيرورة، لاكتشاف العوامل الفاعلة فيها، وبيان النتائج المترتبة عنها، وهذا شيء غالبا ما تبخل به مصادر التاريخ من كتب ووثائق وغيرها، لذلك كان لابد من تدخل المؤرخ واستعمال فكره والاستفادة من ثقافته واطلاعه ومن ثم، فإن ما يصنعه المؤرخ يتوقف

[1]. **المقدمة**، ص: 351.

إلى حد بعيد على النجاح في هذه المخاضات الصعبة، إذ التاريخ هو مغامرة فكرية تقوم بها شخصية المؤرخ بكاملها[1].

3. التفسير والتعليل

وهنا تطرح إحدى القضايا الشائكة في العمل التاريخي، وهي تتعلق بنوع التفسير والتعليل اللذين يقوم بهما المؤرخ وبحدودهما، وطبيعة الوسائل التي تمكنه من ذلك.

وليس من شك في أن مهمة المؤرخ هنا ليست باليسيرة، وإذا كان بإمكان المؤرخ بل من واجبه الاستفادة من منطق العلوم، ونتائج الأبحاث والدراسات الاجتماعية والفلسفية، فإن التفسير والتعليل في التأريخ هما من طبيعة خاصة، فإذا كنا نجد العالم الطبيعي كثيرا ما ينطلق في تفسيره للأحداث التي يدرسها، من قضايا عامة قصد الوصول إلى قضايا عامة أخرى (قوانين)، فالمؤرخ لا يستطيع ذلك، فليست هنا قواعد عامة مضبوطة ينطلق منها، كما لا يمكنه بل وليس من مهمته، الوصول إلى قوانين، لأن الأحداث التي يعالجها، أحداث فردية لا تتكرر وما يخص واحداً منها لا يخص بالضرورة غيرها.

لكن هذا لا يعني أن على المؤرخ أن يبقى غارقا في الجزيئات، محصورا في فردية حوادث مادته، بل لابد له من تعميمات، ولا مندوحة له من تصور عام لوقائع العمران، فالحوادث التاريخية، رغم فرديتها، جزء من كل، وحلقة من نسق الماضي في تطوره وصيرورته، ومن ثمة فهي أشد ما تكون ارتباطا بما قبلها وما بعدها، وبما يحيط به من أحداث أخرى كثيرة متعددة. وبعبارة أخرى، قلما تخلو حادثة تاريخية من أن تكون نتيجة لعوامل معينة، أو عاملا من العوامل المؤثرة في حوادث أخرى، وأن اكتشاف هذه العوامل وإظهار النتائج المترتبة عنها، ضرورة أكيدة، لأن ذلك وحده هو ما يعطي للمعرفة التاريخية تماسكها ويضفي عليها طابع المعقولية، الشيء الذي بدونه تبقى جافة فارغة من أي معنى.

نعم، هناك من يرى أن التاريخ يفقد قيمته العلمية إذا تدَخَلَّ المؤرخ وراح يبحث عن العِلل والأسباب. إن هذا الاتجاه الوضعي ينطلق من مقولة أساسية وهي: "أن التاريخ

[1].H.I.,MARROU. *De la connaissance historique payant,* N.ED. p.204, Paris 1964.

إنما يُصنع من الوثائق"،[1] ولأنه "يجد العمل قد تم في الوثائق"[2]، ومن هنا "ينبغي التخلي عن الوصول إلى الأسباب"[3]، والاقتصار على وصف ما حدث".

والواقع أن القول بهذا ينطوي على تجاهل كبير لحقيقة عمل المؤرخ، والدور الذي يلعبه في صنع التاريخ، سواء بشعور ووعي أو بدونهما، فالمؤرخ "ليس مجرد عامل تنحصر مهمته في العمل على تحويل المادة الخام إلى مادة جديدة، وليس المنهج التاريخي مكينة توضع فيها الوثائق كمواد أولية، لتخرج منها نسيجا من المعرفة.

كما أن التاريخ هو جواب تستمد عناصره من الوثائق، ولكنه جواب على سؤال يضعه عقل المؤرخ على الماضي الغامض المملوء بالأسرار[4].

لا يقتصر عمل المؤرخ، إذن على البحث عن كيف وقعت الحوادث التاريخية، بل إنه يسأل: لماذا وقعت على هذا الشكل؟

وغني عن البيان القول بأن الإجابة على هذا السؤال تتعدى نطاق ما تُشير إليه الوثيقة. والحوادث التاريخية لا تُقَدِّمُ من عنديتها مثل هذه الإجابة. بل لابد هنا من تدخُّلِ المؤرخ بكامل شخصيته، بمجموع رصيده الثقافي وقدراته العقلية ومفاهيمه الفلسفية، لكن ينبغي بل يجب أن لا يكون الجواب الذي يقترحه المؤرخ مبنيا على أحكام مسبقة، أو نظريات غيبية ميتافيزيقية. بل عليه أن يستمد جوابه من الأحداث نفسها، ومن طبيعتها وأسبابها ونتائجها. وهنا تتجلى مقدرته وجدارته بالعمل الذي اختار التفرغ له.

ليس المؤرخ راويا للأحداث ومنسقا للجزئيات فحسب، بل هو أيضا مُقترحُ تفسيرٍ يقوم على اعتبار أن الحوادث التاريخية تشكل كلا تلتئم أجزاؤه وتتماسك، مكونة النسيج التاريخي العام. والخيط الذي يسند أجزاء هذا النسيج بعضها إلى بعض، سيظل، مهما كان شيئاً آخر، من صنع المؤرخ ومن إنتاج نظرته إلى الحياة عموما، وإلى الطبيعة الإنسانية بشكل خاص، يقول كوندروسيه: "في تاريخ الأفراد يكفي سرد الوقائع، أما في

---

[1]- لانجلو وسينوبوس، **النقد التاريخي**، ترجمة الدكتور عبد الرحمان بدوي، القاهرة، 1963.

[2]. نفس المرجع، ص: 229.

[3]. نفس المرجع، ص: 228.

[4].H.I. MARROU, Ibid, p.100

تاريخ الجماعات فلابد من إعمال الفكر، وانتقاء الحدث النموذجي وفهم كُنهه، وهذا شيء يستدعي التعرف التام بالمجتمع، ويتطلب التحليل الفلسفي سواء عند انتقاء الحدث أو عند استخدام المعلومات"[1].

على أن التعليل يفرض نفسه على المؤرخ منذ البداية، ما دام يختار من حوادث الماضي مجموعة هامة، أو يعتبرها أكثر أهمية، وواضح أن اعتبار حدوثٍ ما أكثر أهمية من غيره هو عمل ينطوي في نفس الوقت على تعليل، إنه نابع من حكم ضمني بأن هذا الحدث صادر من عوامل، وأن له نتائج معينة. إن المؤرخ بمجرد ما يبدأ في مزاولة مهمته، منذ أن يختار حادثة دون أخرى، أو يُزكي هذه الرواية ويرفض تلك، أو يضع هذا الحادث في هذا المكان أو ذاك من عرضه لوقائع الماضي، وهو يقوم بمحاكمة عقلية يشكل التفسير والتعليل جانبا قويا منها. فخير للمؤرخ إذن، أن يُبَرِّرَ اختياره فَيُفَسِّر ويُعلل بوعي، من أن يفعل ذلك بدون تفطن أو يقظة.

نعم إننا في ميدان التاريخ، وهو ميدان النشاط الإنساني، لا نُفسر، بل نُحاول أن نفهم، فإذا كان عالم الطبيعة يفسر ظاهرة غليان الماء بوجوده تحت تأثير حرارة درجتها مائة، فإن المؤرخ لا يفعل نفس الشكل، وليس بإمكانه ذلك، هو فقط يحاول أن يفهم، ولكن فهمه ينطوي في ذات الوقت على نوع من التفسير، فإذا كان المؤرخ يُريد أن يَتفهم مثلا، موقف المنصور الموحدي الذي رفض، أو تقاعس عن نجدة صلاح الدين الأيوبي الذي طلب منه ذلك أثناء الحروب الصليبية، فإن محاولة التفهم هذه، ترتكز أساسا على محاولة الكشف عن الدَّواعي التي دفعته إلى مثل هذا الموقف، والعوامل التي جعلته يتخذ هذا الشكل أو ذاك، بل والنتائج التي تكون قد ترتبت عنه. أن تفهم موقف المنصور الموحدي هو في نفس الوقت تفسير لظاهرة امتناعه عن نجدة صلاح الدين، ذلك أن الظواهر التاريخية، وهي ظواهر اجتماعية في الأساس، يمكن اعتبارها "أشياء" يصح أو يجري عليها - كما يقول دوركايم- ما يجري على الأشياء المادية، ولكن في نطاق محدود. وهذا راجع إلى أن التفسير الذي يقوم به المؤرخ يتوقف على مدى ما توافر لديه من أدلة، أي من وثائق تؤيد ما يرتئيه، بل تفرض عليه هذا الرأي أو ذاك. فالتعليل التاريخي لا

[1]. ذكره: هورس: **قيمة التاريخ**، ترجمة الشيخ نسب وهيبة، دار مكتبة الحياة، بيروت 1964، ص: 47.

يعني فرض معتقد أو نظرية ما على وقائع التاريخ. إن أية نظرية في الموضوع لابد أن تكون نابعة من التاريخ نفسه، لا مفروضة عليه من الخارج.

4.السببية في التاريخ

لا مناص للمؤرخ إذن، وهو الذي يطمح إلى إعادة بناء الماضي وإضفاء صفة المعقولية على وقائعه وماجرياته، من البحث عن العلل والأسباب، ولكن كيف يتأتى له الوصول إلى ذلك؟ فالأحداث التاريخية ليست جامدة ولا مستقلة، بل هي واقع حي أجزاؤه متتالية، ومترابطة متشابكة، عموديا وأفقيا. ليس هذا فحسب، فالحادثة التاريخية حادثة إنسانية، والإنسان ليس منفعلا فقط، بل إنه فاعل أيضا. وهو حر، وبالتالي فإن للإرادة والنوايا والعواطف دورها في صنع التاريخ.

يَتَّضِحُ من ذلك أن السببية في التاريخ تختلف عنها في العلوم الطبيعية. فإذا كان بإمكان العالم الطبيعي أن يكشف من بين العوامل: ب.ج.د.ع. الخ أيُّهما السبب الحقيقي في الظاهرة.أ. وفقا لقواعد معينة، كقواعد جون ستيورات ميل مثلا، فإن الفضل في ذلك يرجع إلى أن عالم الطبيعيات يتحكم في مادته ويستطيع إخضاعها لتجاربه، ويُكرر هذه التجارب إلى أن يصل إلى ضالته المنشودة. أما المؤرخ فلا يستطيع ذلك قط، فليس في إمكانه أن يُنتج الحروب والثورات في المعامل والمختبرات حتى يدرسها عن كثب، ويجري عليها تجاربه. إن التاريخ لا يُعيد نفسه، والحادثة التاريخية لا تتكرر، وليس من الممكن إعادتها مرة ثانية حتى يتحقق من السبب في حدوثها.

ولكن، ومع ذلك كله، فإن المؤرخ كثيرا ما يجد نفسه أمام عوامل معينة تُشَكِّلُ في مجموعها سببا لحادثة ما، وإذا كان لا يستطيع، في غالب الأحيان الجزم بأن هذا العامل أو ذاك هو وحده السبب، فقد لا يصعب عليه، ترجيح أحد المؤثرات أو مجموعة منها على الباقي. ومن هنا يمكن القول، أن "السببية في التاريخ سببية احتمالية –إن صح هذا التعبير– أي أنها ليست ضرورية ولا حتمية ولكنها "احتمالية" مبنية على أدلة، (وثائق وما في معناها)، كما تتوقف قوتها على قوة الإمكانيات الشخصية للمؤرخ، أي على ثقافته وسعة اطلاعه وحدة ذكائه، وصفاء حدسه، وصدق وعمق وعيه، أي على مدى تعاطفه وتواصله مع الأحداث. ولهذا فإن التأريخ يحتاج إلى مآخذ متعددة، ومعارف متنوعة

وحسن نظر وتثبت يفضيان بصاحبهما إلى الحق، وينكبان به عن المزلات والمغالط[1]، هو يحتاج إلى العلم بقواعد السياسة، وطبائع الموجودات (...) والإحاطة بالحاضر من ذلك، ومماثلة ما بينه وبين الغائب من الوفاق، أو بون ما بينهما من الخلاف، وتعليل المتفق والمختلف[2]، بل هو يحتاج، أكثر من ذلك إلى بحث وتنقيب مستمر ونظرة تركيبية شمولية تمكن من ربط الأسباب بمسبباتها، والأحداث بأولياتها، فليس يكفي أن يقول المؤرخ، مثلا أن ثورات البربر أيام الفتح الإسلامي إنما كانت ثورة على عنف الولاة الأمويين الذين كان معظمهم موجها نحو الكسب والغنائم[3]. ولاشك أنه إذا جد في البحث على أساس من نظرة شمولية فاحصة، سيصل أسباب لذلك، فتتضح له حقيقة الأوضاع التي يُعالجها، ويتجنب استعمال ألفاظ وعبارات مثل "العنف"، والتوجه نحو "الكسب والغنائم" وهي التي لا يجوز أن تصدر عن وعي تاريخي حقيقي[4].

5.الذاتية والموضوعية

نعم إن هذا التفسير والتعليل اللذين نُطالب المؤرخ بالقيام بهما لابد أن يتأثر، إن قليلا أو كثيرا، بآرائه الشخصية ونوع الفلسفة أو المعتقدات التي يؤمن بها، وبالتالي فإن الصورة التي يحاول تقديمها لنا عن الماضي، لابد أن يتخللها عنصر ذاتي، مما يطعن في موضوعية المعرفة التاريخية، وتلك قضية أخرى من القضايا الشائكة في العمل التاريخي.

والحقيقة أن هذه المسألة هي من أكثر القضايا التي يدور حولها الجدال والنقاش إلى درجة جعلت البعض يكفرون بقيمة المعرفة التاريخية، ولا يرون فيها أكثر من محاولة التوفيق بين وجهات النظر المختلفة.

---

[1]- **المقدمة**، ج1، ص: 362.

[2]- **المقدمة**، ج1، ص: 399.

[3]- إبراهيم حركات، **المغرب عبر التاريخ**، ص: 92.

[4]- لعل من الأسباب التي دفعت الولاة الأمويين إلى الحرص على جمع الأموال وإثقال كاهل البربر بالضرائب هو فراغ دار الخلافة في دمشق من المال الضروري لتسيير شؤون الدولة الإسلامية، خصوصا بعد أن اتسع نطاقها وتعددت مهامها وكثرت مصارفها، وقلت أو انعدمت مغانم الفتح، مما جعلها تسعى إلى جمع المال من كل الوجوه، فحاسبت العمال محاسبة دقيقة، وتشدد هؤلاء بدورهم مع رعاياهم".

انظر كتاب، **تاريخ المغرب العربي**، للدكتور سعد زغلول عبد الحميد، القاهرة، دار المعارف، 1965، ص: 332 وما بعدها.

وإذا كان المجال هنا لا يتسع لبحث هذه المسألة الشائكة بشكل موسع، فعلينا أن نحاول، على الأقل، إلقاء بعض الأضواء على جوانب منها.

ماذا نقصد ب "الموضوعية"؟ وبعبارة أخرى، ماذا نعنيه عندما نقول عن معرفة ما أنها تتصف بالموضوعية؟ يقول وولش[1]: "عند وصف عالم القضايا بالموضوعية، فنحن نعني تأكيد قبول هذه القضايا من جميع الذين يبحثونها بحثا جادا"، بمعنى أن المعرفة الموضوعية تفرض نفسها على الجميع بالرغم من اختلاف آرائهم الشخصية وعواطفهم وميولاتهم، فقولنا مثلا، أن الماء مركب من ذرتين من الهيدروجين وذرة واحدة من الأكسجين (H_2O)، ينطوي على حقيقة موضوعية تفرض نفسها على أي باحث جدي مهما كانت وجهات نظره ومعتقداته.

ترى، هل يمكن تطبيق ذلك في التاريخ؟ هل يمكن القول أن بإمكان المؤرخين أن يصلوا إلى نتائج واحدة، إذا انطلقوا من نقطة معينة وقضايا محددة؟

لاشك أن الموضوعية في التاريخ تختلف عن الموضوعية العلمية (بالمعنى التجريبي) فإذا كانت الطبيعة، وهي موضوع العلم، جامدة متعثرة لا تثير في الباحث أية عواطف ولا تستفز آراءه ومعتقداته، فإن الماضي الإنساني، وهو موضع التأريخ، هو حياة رجال كانت لهم أفكارهم وعواطفهم ومعتقداتهم وأهدافهم، وليس من شك في أننا سنجد من بينهم "أعداء" لنا أو "أصدقاء"، كما أن أفعالهم وتجاربهم لابد أن تثير فينا، من حين لآخر عواطف ومعتقدات وآراء نحن أشد ما نكون تمسكا بها. ثم إن معرفتنا بهذا الماضي البشري لا تتم مباشرة. وهي وإن كانت تستمد من الوثائق، فإنها بالإضافة إلى ذلك تعتمد على عملياتنا الذهنية من تذكر وتخيل ومحاكمة، أكثر مما تعتمد عليها المعرفة العلمية التي غالبا ما لا تتعدى مستوى الإدراكات الحسية.

في المعرفة التاريخية إذن عنصر ذاتي لابد منه، وكما أشرنا إلى ذلك من قبل، فإنها لا يمكن أن ترقى إلى مستوى الموضوعية العلمية مهما اقتصر فيها فقط على ما تشير إليه الوثائق، لأنها حينئذ ستفقد ليس فقط، ما قد يداخلها من ذاتية أو موضوعية، بل ستفقد أيضا قيمتها كمعرفة. ذلك لأنه ليس بإمكان المؤرخ أن يقف موقف العالم

[1]. وولش، **مدخل لفلسفة التاريخ**، ص: 129.

الطبيعي الذي يُنحي شخصيته ليدرك الطبيعة ويكتشف قوانينها، فالتاريخ حياة إنسانية كما قلنا، ومن ثمة فهو لا يستطيع أن يعيش أو يتنفس إلا في العالم الإنساني، لأن التاريخ ليس معرفة الحقائق والأحداث الخارجية، وإنما هو صورة من المعرفة الذاتية[1].

لابد إذن، من قبول نوع من الذاتية في التاريخ، ولكن هذا لا يعني أن يطلق المؤرخ العنان لعواطفه وميولاته ومعتقداته لتصنع التاريخ كما يحلو لها. بل عليه أن يقاوم في نفسه كل نزعة إلى التعصب، فكريا كان أو وطنيا، ويتجنب كل ميل إلى التحيز ويحتاط في إصدار الأحكام، ويتحرى الصدق فيما ينقله أو يقرره. فالغاية من التاريخ "هي إدراك الماضي كما كان، لا كما نتوهم أنه كان، وكذلك ليس هو تصوير الماضي كما يجب أن يكون أو كما نريده أو يكون"[2]. وإذا كان الماضي ينكشف للمؤرخ وفقا لوجهة النظر التي يعتنقها والتي قد لا يستطيع التخلي عنها، فإن هذا لا يعني أنه مسموح له بأن ينطلق في تصوره للتاريخ من وجهة النظر هذه بل أن نقطة انطلاقه الأولى يجب أن تكون دوما: الدليل التاريخي الموجود أمامه، والواقع الذي يكشف عنه.

إن أية نظرية مهما كانت شريفة، أو قوية منطقية، لا يجوز أن يفرضها صاحبها على الأحداث، كما لا يجوز له أن يُكَيِّفَ روايته لهذه الأحداث حتى تَتَّسِقَ مع النظرية، بل أن النظرية هي التي يجب أن تتكيف حتى تنسجم مع الواقع. وهذا في الحقيقة ما يعطيها قوتها وخصوبتها. إن النظرية ليست هي كل شيء، بل هي –كما يقول ماركس– "دليل للعمل" فقط.

فرق كبير إذن، بين أن يتعصب المؤرخ لمعتقداته وميولاته الشخصية أو الاجتماعية ويتمسك بها تمسكا أعمى ويحاول فرضها على الأحداث، وبين مجرد الاقتناع بوجهة نظر ما، اقتناعا متفتحا، ليترك الباب مفتوحا لإمكانية تعديلها وفقا لما يفرضه الواقع، وما تكشف عنه المعرفة العلمية والفلسفية. من هذا الباب، ومنه وحده، يمكن للموضوعية أن تلج عالم المعرفة التاريخية، فتصبغها بصبغتها، وتُضفي عليها طابع المعرفة العلمية الحقة. وإذا كان لا مناص من وجود عنصر ذاتي في هذه الموضوعية، فذلك راجع كما قلنا إلى طبيعة المعرفة التاريخية نفسها. فالتاريخ "بما أنه معرفة الإنسان للإنسان، فهو

---

[1]. إرنست كاسيرر، نفس المرجع المذكور، ص: 323

[2]. قسطنطيس زريق، **نحن والتاريخ**، ص: 57.

معرفة تتم في فكر إنساني وبواسطته، معرفة حية، ملتزمة. إنها كل مركب تمتزج فيه الذات والموضوع امتزاجا لا انفكاك له[1]. وبدون هذا الامتزاج الكلي بين الذات والموضوع لا يمكن للتاريخ أن يعكس الماضي كما كان حيا خصبا، وصيرورة دائمة، في الوقت الذي يعكس فيه شخصية المؤرخ التي يسيطر فيها حينئذ جانب الرزانة والعقل والتفهم والانفتاح، وليس من شك أن هذه الجوانب الإيجابية من شخصية المؤرخ ستزداد نفوذا وقوة بازدياد معارفه للعمل التاريخي. وإذا كانت شخصية المؤرخ تصنع التاريخ، فإن التاريخ هو أيضا يصنعها ويقومها ويربيها، تماما مثلما أن الإنسان يصنع التاريخ في نفس الوقت الذي يصنعه التاريخ.

6.التأريخ والنظرة الفلسفية

نخلص من ذلك كله إلى أن العمل التاريخي إذ يصطنع المنهج العلمي عند البحث والتنقيب والنقد، لابد أن يرتكز على فكر فلسفي عند الإنشاء والتركيب. إن الماضي حوادث فردية جزئية لا تعد ولا تحصى، وبدون نظرة تركيبية، وبدون فكر فلسفي، فإن المؤرخ لا يستطيع أن يُنقذ نفسه من هذا الكل العجز المشتت، وبالتالي لن يكون في إمكانه قط بعث الماضي وإحيائه وتقديم صورة عنه، غنية بدلالتها، خصبة بمعانيها.

إن مُهمة المؤرخ تتعدى كثيرا مجرد قراءة الكتب القديمة والاقتباس منها، وهي شمولية، ومُقدرة على الإحاطة والربط والتركيب حتى يتجنب الضياع في الجزئيات، وهذا كله لابد فيه من الفلسفة.

بالفلسفة وحدها يُمكن بناء التاريخ وربط أجزائه، وبدونها لا يكون للتاريخ وجود: فالعمل التاريخي الذي لا يعززه فكر فلسفي هو مجرد تدوين، ولن يُصبح هذا التدوين تاريخا إلا بعد تهذيب فلسفي.

الفلسفة نظر إلى الإنسان، فالتاريخ سجل لحياة الإنسان، فكما أنه لفهم الإنسان لابد من نظرة إلى تاريخه، فكذلك لابد لتاريخ حياته من نظرة فلسفية إليه.

[1].Marron, Ibid, p.232.

لقد تنبه ابن خلدون إلى هذه الحقيقة، حقيقة ارتباط التاريخ بالفلسفة، ارتباطا لا انفصام له، لذلك فهو يؤكد أن التاريخ "أصيل في الحكمة عريق، وجدير بأن يعد في علومها وخليق".

القسم الثاني:

- العمل التاريخي في المغرب المعاصر-

"...لم يلاحظوا أسباب الوقائع والأحوال ولم يراعوها...

فالتحقيق قليل..... إن هي الحوادث لم تعلم أصولها[1].....وأنواع

لم تعتبر أجناسها، ولا تحققت فصولها، يكررون[2] في موضوعاتها الأخبار

المتداولة ...إتباعا لمن عني من المتقدمين بشأنها..."

ابن خلدون

[1] - التصحيح من مقدمة ابن خلدون (صاحب الدراسة).

[2] - وفي الأصل يقررون، والتصحيح من مقدمة ابن خلدون (صاحب الدراسة).

1. تاريخنا المكتوب: قديما وحديثا

- حصيلتنا من التأليف التاريخي - المؤلفات التقليدية وعبقرية ابن خلدون - الأبحاث والدراسات الأجنبية - المؤلفات المعاصرة: "تركيب" سطحي.

1. حصيلتنا من التأليف التاريخي

كان هيجل يرى أن الكون بمختلف مظاهره، خاضع في حركته وصيرورته لمنطق جدلي حتمي يقوم على ثلاثيته المشهورة: أطروحة، طباق، تركيب. ودون أن نتعصب لهيجل أو نُسَلِّمَ بفلسفته تسليما أعمى، فإنه يُمكننا القول، مع ذلك، بأن تاريخنا المكتوب، يبدو كأنه خاضع في تطوره لهذه الثلاثية العجيبة الساحرة. وأن نظرة إجمالية إلى ما بين أيدينا من المؤلفات التاريخية التي تتناول ماضي بلادنا، لتسمح بإمكانية تصنيف هذه المؤلفات حسب الثلاثية الهيجيلية مع قليل من التجاوز.

هناك من جهة: المؤلفات العربية ذات الطابع التقليدي في الكتابة التاريخية والتي كتبها مؤرخون مغاربة في هذا العصر أو ذاك.

وهناك من جهة أخرى: مؤلفات ودراسات وأبحاث، باللغات الأجنبية، خاصة الفرنسية منها، ما فتئ الباحثون والمؤرخون الأجانب يصدرونها منذ منتصف القرن الماضي، وإلى الوقت الحاضر.

وإذا كانت المؤلفات الأولى مصدرا أساسيا اعتمدت عليه المؤلفات الثانية، فإن هذه تبدو وكأنها نقيض الأولى، سواء من حيث منهج البحث أو طريقة العرض أو استخلاص النتائج، مما يجعل منهما: "أطروحة" و"طباقا".

أما الصنف الثالث وهو ما كُتِبَ بأقلام مغاربة معاصرين، فيبدو أنه يُحاول أن يكون "تركيبا" للصنفين الأولين: فأنت تجد فيما كَتَبَ هؤلاء، ليس فقط معلومات منتقاة من كلا الصنفين، بل أيضا منهجا في الكتابة التاريخية يتأرجح بين منهج هؤلاء وطريقة أولئك.

وإذا صح هذا، فإن إلقاء نظرة ولو سريعة على هذه "الأطروحة" و"الطباق"، ستساعدنا كثيرا على تفهم طبيعة العمل التاريخي المعاصر الذي يشكل الموضوع الأساسي لدراستنا.

2. المؤلفات التقليدية وعبقرية ابن خلدون

إن اهتمام المغاربة بتاريخهم، والعناية بتسجيل أحداثه ووقائعه، ظاهرة قديمة قدم تاريخهم -المعروف- نفسه، قلما نجد له مثيلا في البلدان والشعوب الأخرى التي ارتبط معها من قريب أو بعيد. فأنت تكاد تجد في كل عصر من عصور تاريخ هذا البلد، ومنذ أن استقر فيه الإسلام وأخذت العربية تحتل فيه مكانها كلغة وكتابة وعلم، أناسا تفرغوا للتدوين والتأريخ. فكان منهم مؤرخون للدول والملوك، وللشخصيات العلمية والدينية، وللمدن والبوادي، والزوايا والقبائل، وللعائلات والأنساب، إلى غير ذلك مما يدخل في مفهوم التأريخ كما عرفوه وفهموه.

وأن نظرة عجلى إلى **دليل مؤرخ المغرب الأقصى**[1]، لتكشف بوضوح عن مدى كثرة وتنوع المصنفات التي كتبت في تاريخ هذه البلاد، فضلا عن كتب أخرى ضاعت وأصبحت مجهولة لدينا، وإن كان البحث والتنقيب الجاريان الآن يكشفان عن بعضها بين الآونة والأخرى.

لكن هذا التراث التاريخي الضخم، رغم تنوع موضوعاته وتعدد أشكاله، لا يقدم صورة واضحة عن تاريخ هذه البلاد، بل ولا يسمح حتى برسم المعالم الصحيحة لماضينا بسهولة ويسر. وهذا ما يجعل كل من يروم الاطلاع على حقيقة هذا الماضي، وتكوين فكرة جلية عن ما جرياته وأحداثه، يلاقي صعوبات ليس من اليسير التغلب عليها في الظروف الراهنة على الأقل.

وهذا ليس راجعا فقط إلى أن أخبار ووقائع ماضينا مُشتتة بشكل فوضوي في هذه المصادر الكثيرة المتنوعة، بل ربما أيضا إلى طبيعة تاريخنا كأحداث، وهو تاريخ، رغم استقلال مجراه منذ عهود مبكرة، فإن أحداثه ووقائعه كثيرا ما تتابعت وتشابكت

[1]. الأستاذ عبد السلام بنسودة، ظهرت الطبعة الأولى منه، عام 1950، المطبعة الحسنية تطوان.

وتداخلت بشكل فوضوي يتحدى المنطق ويأبى الانقياد بسهولة لعقل المؤرخ الذي يُحاول ربط الحوادث ببعضها والأسباب بمسبباتها.

وإذا كان من الجائز تشبيه تاريخ الإنسانية بنهر دائمِ الجريان تصب فيه روافد عديدة مختلفة، فإن تاريخ المغرب هو من تلك الأنهار التي تتعصى على الملاحة لما يتخللها من منعرجات وشلالات وطُفيليات كثيرة مختلفة، إلى درجة تجعل المولعين بارتياد المجهول يتردَّدون في اقتحامه، ويعرضون عن اكتشاف غوامضه وجلاء أسراره.

وإذا كان الشعور بِأَنَّ تاريخ المغرب لم يكتب بعد، قد خالج كثيرا من المهتمين بتاريخ هذه البلاد خاصة منذ بدء نهضتنا القومية، فَإِنَّهُ لما يؤسف له حقا، أن الأمر يتعلق بتاريخ بلاد، أنجبت رجالا كابن خلدون الذي رسم للكتابة التاريخية مجراها الحقيقي، ومنهجها العلمي. وإذا كان هو نفسه لم يسعفه الحظ في تتبع ذلك المجرى والتقيد بهذا المنهج، فما كان أحرى بمن جاؤوا بعده من قدماء ومحدثين بل ومعاصرين، أن يفعلوا ذلك، خصوصا وقد كشف عن عيوب الأقدمين، وأبان بوضوح مواطن الضعف والنقص فيما كتبوه وسطروه.

لكن الذي حصل، هو العكس تماما؛ فقد بقيت دار لقمان على حالها، وغدت تلك الأحكام القاسية التي أصدرها ابن خلدون على من سبقوه من المؤرخين، تنطبق أكثر على من جاؤوا بعده، وإلى يومنا هذا. فهم جميعا "لم يُلاحظوا أسباب الوقائع والأحوال ولم يراعوها، ولا رفضوا تُرهات الأحاديث ولا دفعوها، فالتحقيق قليل، وطرف التنقيح في الغالب كليل، والغلط والوهم نسيب للأخبار وخليل، والتقليد عريق في الآدميين وسليل، والتطفل على الفنون عريض طويل[1]. فهم لذلك "يجلبون الأخبار عن الدول وحكايات الوقائع في العصور الأول، صورا قد تجردت من موادها (...) إنما هي حوادث لم تعلم أصولها، (...) إذا تعرضوا لذكر الدولة نسقوا أخبارها نسقا، محافظين على نقلها، وَهْماً أو صِدْقاً، لا يتعرضون لبدايتها، ولا يذكرون السبب الذي رفع من راياتها وأظهر من آياتها، ولا علة الوقوف عند غاياتها، فيبقى الناظر متطلعا بعد إلى اقتفاء أحوال مبادئ الدول ومراتبها، مفتشا عن أسباب تزاحمها أو تعاقبها[2].

---

[1]. **المقدمة**، ج1، ص: 351.

[2]. **المقدمة**، ج1، ص: 353-354-355.

وهكذا جاءت المؤلفات التاريخية، سواء منها التي صدرت قبل ابن خلدون أو بعده، وإلى عصرنا هذا، رغم كثرتها وتنوع مواضيعها واختلاف مناحيها لا تُقدم عن تاريخ هذه البلاد عدا مظاهر سطحية، وجوانب جزئية، ونُتفا من الأخبار والحكايات لا تُساعد على تكوين صورةٍ ناصعة عن ماضي هذه البلاد ونسق تاريخها، وحقيقة التحولات والتطورات التي عرفتها، فلقد كان اهتمام مؤرخينا منصرفا في الأعم الأغلب، عن الحوادث التاريخية الحقة، إلى أمور هي ألصق بهامش التاريخ منها بصميم موضوعه. فبقدر ما كانوا يهتمون بتنقلات الملوك والحكام، وتسجيل سنوات ميلادهم ووفاتهم، وبيان أسماء وزرائهم وعمالهم وأخبار خدامهم، وتفاصيل حروبهم ومعاركهم، بقدر ما كانوا يُهملون التطورات التاريخية الكبرى، مُنصرفين عن ربط الأحداث ببعضها، مُتجاهلين الصلات القائمة بينها، والتأثير المتبادل الذي يفعل في كل منها، مما جعل مصنفاتهم تأتي عبارة عن سرد زمني لوقائع معزولة وأحداث منفردة في غير ما ترابط أو تماسك.

لقد كان مفهوم التأريخ عندهم منحصرا -في الغالب- في تفصيل النقول في المعارك والحروب، وتعداد الصفات الجسمية والخلقية للحكام، والحرص على إثبات الروايات المختلفة، وتكذيبها، يوردون فيها تناقضها. وهكذا، فقليلا ما كان الواحد منهم يُناقشها أو يجتهد في استخلاص الصحيح منها، بل كثيرا ما كان المؤرخ يكتفي بعد إيراده أقوالا متناقضة بقوله: "الله أعلم". وفي بعض الأحيان يبدو التناقض في كلامهم أنفسهم، وذلك كأن ينتقل بك الواحد منهم من حديث الإعجاب والتقدير لشخص أو أشخاص معينين، إلى عبارات التحقير وقبيح الأوصاف. وفي الغالب لم يكن ذلك راجعا إلى تغير في وجهة نظر المؤرخ، بل في اختلاف وجهات نظر المصادر التي كان يستقي منها أخباره ومعلوماته[1].

والواقع أن هذا الاتجاه الإخباري "الروائي" ليس خاصا بالتأليف التاريخي بالمغرب، بل هو خاصية عامة طبعت جميع المؤلفات التاريخية التي ظهرت منذ بدء الحركة التاريخية في الإسلام (منتصف القرن الثاني للهجرة) إلى حدود النهضة العربية المعاصرة. وإذن، فالعناية بالأخبار والجزئيات، والحرص على التوقيت، والتدقيق في ذكر أسماء الأماكن والأشخاص، ليست من الأمور العارضة أو المستحدثة، بل هي من صميم العمل التاريخي في الإسلام رافقته منذ نشأته الأولى.

---

[1]. E.F GAUTIER, *Le Passé de l'Afrique du Nord,* PAYOT N.K Paris 1964.

وإذا كان التاريخ عند العرب أصيل النشأة، إذ لم يكن دخيلا كغيره من العلوم والمعارف التي أخذوها عن اليونان والفرس أو الهند، فإن العمل التاريخي لم يكن من أجل التاريخ في حد ذاته، وإنما كان تلبية لحاجات ومتطلبات معينة، اقتضتها عوامل دينية واقتصادية وسياسية.

فمن الناحية الدينية، كانت الرغبة في تسجيل سيرة النبي وأخبار غزواته والوقوف على أسباب نزول الآيات القرآنية ومناسباتها، والأحداث التي تُشير إليها، وفهم القصص التاريخية المذكورة في القرآن، من العوامل الأولى في قيام حركة التوقيت والتدوين في الإسلام.

ومن الناحية الاقتصادية، كان الباعث على تدوين أخبار الفتوحات يرجع، في الأعم الأغلب، إلى رغبة الخلفاء والولاة في معرفة ما فتح من البلدان صلحا، وما تم فتحه عنوة، وما كان بعهد، حتى يتمكنوا من تنظيم وتطبيق الجزية والخراج وفق ما تنص عليه أحكام الدين.

أما العامل السياسي، فقد بدأ يفعل فعله منذ أواخر عصر الخلفاء الراشدين، حينما انقسمت الجماعة الإسلامية بين علي ومعاوية، وما تبع ذلك من نشوء فرق عديدة متباينة، تُحاول كل منها إبراز فضائل وبطولات من تُناصرهم. كما كان لظهور الشعوبية، فيما بعد، والصراع بين العرب وغير العرب من المسلمين، ما دفع الفريقين إلى الإشادة بالماضي الذي ينتمون إليه وتسجيل مآثره. وكان طبيعيا أن يطغى هذا العامل على العاملين الآخرين: الديني والاقتصادي، عندما انقلبت الخلافة الإسلامية إلى ملكية وراثية، ثم إلى إمارات مستقلة. وهكذا برز مؤرخون رسميون أو غير رسميين قاموا بالتأريخ للحكام وتدوين أخبارهم وإبراز مآثرهم ومزايا حكمهم، إما بإيعاز من هؤلاء أو رغبة في التقرب منهم وطمعا في عطاءاتهم. وكثيرا ما كان الواحد منهم يشعر بآلآم عندما يجد نفسه مدفوعا إلى تشويه الحقائق التاريخية، وهذا ما عبر عنه المؤرخ الرسمي للدولة البويهية إبراهيم الصابئ عندما سُئِلَ عن ماذا يفعل، فقال:"**أباطيلُ أنمّقُها وأكاذيبُ ألفّقُها** "[1].

[1]. ذكره حاطوم وآخرون: **المدخل إلى التاريخ**، مطبعة الكمال، دمشق 1965، ص: 152. (لا توجد في الصفحة المذكورة).

وإذا كان التاريخ في الإسلام إنما قام بدافع من هذه العوامل، الدينية والاقتصادية والسياسية، فليس معنى ذلك أنه بقي مسجونا في نطاق المواضيع التي تفرضها تلك العوامل، بل لقد اتسع موضوعه بسرعة، وأصبح يُعنى بأخبار الأجيال الماضية والمعاصرة، القريبة والبعيدة، وإن كان قد اقتصر في ذلك على المجتمع الإسلامي ودوله، دون غيره من الدول والمجتمعات، إلا ما كان من سرد أخبار الأولين منذ الخليقة إلى ظهور الإسلام كما تحكيها الكتب المقدسة والإسرائيليات.

لكن القيد الذي لم تستطع الكتابة التاريخية التحرر منه، هو الطريقة والمنهج الذين اتُّبِعَا في العمل التاريخي منذ نشأته الأولى. وهكذا بقي التاريخ في معظمه توقيتا للأحداث، وضبطا لمواقع الأمكنة، وتفصيلا لأخبار الحروب والمعارك وما يتخلل ذلك من حكايات وأخبار لا يخلو البعض منها من الطابع الأسطوري والخرافي. أما النقد، فقد كان إذا ما عمل به المؤرخون نقدا "ذاتيا" يتناول الرواة بالتعديل والتجريح، لا نقدا موضوعيا مُنْصَبّاً على ما يُرْوَى من أخبار وما يُحكى من وقائع. فالنقد والتحري عندهم كان مُنحصرا في أن يلتزم المؤرخ بأن لا يذكر: "من كتب التواريخ والأخبار والسير إلا ما اشتهر مصنفوها وعرف مؤلفوها[1]. والمؤرخ يُبَرِّيء ساحتهما مما قد ينقله من أخبار وروايات كاذبة أو مستحيلة، فهو يقول: "فما يكن في كتابي هذا من خبر ذكرناه عن بعض الماضين مما يستنكره قارئه، أو يستشنعه سامعه، من أجل أنه لم يعرف له وجهًا في الصحة، ولا معنى في الحقيقة، فليعلم أنه لم يُؤت في ذلك مِنْ قِبَلِنَا، وإنما أتى من قِبَلِ بعض ناقليه إلينا، وأنا إنما أدينا ذلك على نحو ما أدى إلينا"[2].

غير أنه يجب ألا يُفْهَمَ مما قلناه عن مؤرخينا، سواء منهم المغاربة أو غيرهم، أننا ننتقص من أعمالهم أو نستخف بمجهوداتهم، كلا فليس من المعقول أن نطلب منهم ما لم يكن في إمكانهم قط، خصوصا وقد عاشوا في بيئة غير بيئتنا، ووسط فكري غير الوسط الذي نعيش فيه. ولاشك أننا سنعْذُرهم، بل سَنُقدِّرُهم كذلك، إذا جعلنا نصب أعيننا أن التعليم بالمغرب في ذلك الوقت كان "حظه الجمود في العبارات وقلة التصرف

[1]. علي بن الحسين بن علي المسعودي في مقدمة كتابه **مروج الذهب ومعادن الجوهر في التاريخ**.
[2]. محمد بن جرير الطبري في مقدمة كتابه **تاريخ الأمم والملوك**.

في الكلام"[1] كما يقول ابن خلدون، وإن محاولة استعمال العقل دون النقل كان بدعة ممقوتة، وأحيانا مجلبة لمتاعب جمة، وإن سيطرة "الجو الفقهي" والمعرفة القائمة على الإسناد والعنعنة قد أضْفَيَا على الحياة الفكرية جُمودا وعُقما ما كان بإمكان المؤرخين أو غيرهم أن يتحرروا منه، أو أن يُفْلِتوا من عقاله، خصوصا والمؤرخ أو غيره لم يكن يتفرغ لعمله وللاختصاص الذي أملته عليه مواهبه، إلا بعد أن يقضي سنين طويلة في دراسة عقيمة يُخَيِّمُ عليها أسلوب الفقه في البحث، من كل جانب ومن كل سبيل.

ومن هنا يُمكن أن نَتبين الأسباب التي جعلت المنهج الخلدوني في التأريخ يبقى مجرد حبر على ورق في مقدمته، فلا يُلتفت إليه، ولا يُعمل به، وكيف يتسنى ذلك والفكر السائد آنئذ يعتمد النقل في كل الأمور، والكلمة المنقولة هي وحدها الكلمة المقبولة الصحيحة؟ هذا في حين أن ابن خلدون أقام منهجه في التأريخ على أساس عقلاني صرف. فهو وإن كان يُسَلِّمُ بـ "التعديل والتجريح" كطريقة تمكن من تقدير مدى نزاهة وصدق الرُّواة، فإنه قد حصر هذه الطريقة في ميدانها الأصلي والوحيد: ميدان الحديث. أما نقد المرويات والتثبت من إمكانية حصول ما نرويه فهو يَتِمُّ "بمعرفة طبائع العمران، وهو أحسن الوجوه وأوثقها في تمحيص الأخبار وتمييز صدقها من كذبها، وهو سابق على التمحيص بتعديل الرواة، ولا يرجع إلى تعديل الرواة حتى يعلم أن ذلك الخَبر في نفسه ممكن أو ممتنع، وأما إذا كان مستحيلا فلا فائدة للنظر في التعديل والتجريح، (...) وإنما كان التعديل والتجريح هو المعتبر في صحة الأخبار الشرعية لأن معظمها تكاليف إنشائية، (...) وأما الأخبار عن الواقعات فلابد في صدقها وصحتها من اعتبار المطابقة، فلذلك وجب أن ينظر في إمكان وقوعه، وصار فيها لذلك أهم من التعديل والتجريح ومقدما عليه (...) وكان ذلك لنا معيارا صحيحا يتحرى به المؤرخون طريق الصدق والصواب فيما ينقلونه"[2].

لم يكن من الممكن إذن، والحالة هذه، أن تجد هذه العقلانية الخلدونية الأصلية ميدانا تِترعرع فيه وتنمو، لذلك بقي المنهج الخلدوني مُحاصرا في فُصولِ مُقدمته، وبقيت

---

[1]. **المقدمة**، ج4، ص: 1241.

[2]. غير موجود في الأصل (أنظر **المقدمة**: ج1، تحقيق علي عبد الواحد وافي، طبعة جديدة ومنقحة، دار نهضة مصر، ط7، 2014، ص332 - المُراجِع).

هذه المقدمة وسط تلك المؤلفات التي ظهرت قبله وبعده، والتي طغى فيها التقليد والجمود، غريبة بـ "لباسها"، تماما كما ظهر صاحبها لتيمورلنك عند مقابلته إياه في دمشق، غريبا بلباسه (بعمامته وسلهامه)[1].

ليس من حقنا؛ إذن، أن نلوم مؤرخينا القدامى على منهجهم في البحث وطريقتهم في كتابة التاريخ، خصوصا وأنّ ابن خلدون نفسه لم يستطع أن يُطَبِّقَ منهجه، فلقد كانوا جميعا مُرغمين بِعامل روح العصر ومفاهيمه، على العمل في إطار تلك الطريقة التقليدية السائدة.

لقد اجتهد مؤرخونا القدامى في تدوين تواريخ عصورهم، وتلخيص تواريخ من سبقوهم، كما حرص المُصنفون في مختلف الموضوعات على تسجيل بعض الحوادث والوقائع وغير قليل من مظاهر الحياة التي عاشها أسلافنا، فحفظوا لنا بذلك، ولو بدون تنظيم ولا تنسيق، كثيرا من حقائق ماضينا، ومعلومات جمة عن أحداثه وما جرياته، مما جعلنا نمتلك حصيلة تاريخية هامة، ما زالت أهميتها تزداد باستمرار، وقيمتها ترتفع في أعيننا كلما هدانا البحث في الكشف عن دررها وكنوزها.

3. الأبحاث والدراسات الأجنبية

هذا في الصنف الأول من تاريخنا المكتوب، أما الصنف الثاني، وهو ما كشف عنه الباحثون الأجانب، وما كتبه مؤرخون من غير جلدتنا، فهو شيء كثير أيضا، ويمتاز في الأغلب الأعم، بمنهج في الكتابة جديد، وأسلوب في البحث حديث.

نعم، إن المؤلفات والدراسات والمنشورات والأبحاث التي قام بها، وأصدرها الباحثون الأجانب حول بلادنا وتاريخها القديم والحديث، هي أكثر من أن تُحصى.

ولاشك أن لِهؤلاء الفضل في جلاءِ كثيرٍ من غوامض ماضينا، ولا ريب في أن نظرتهم الخارجية، والموضوعية، لأحداث تاريخنا، قد جعلتهم يتبيَّنون أمورا لم تكن تنكشف لنا.

---

[1]. غير موجود في الأصل (تحدث ابن خلدون بتفصيل في رحلته عن لقائه بتيمورلنك سلطان المغول والتتر، أنظر: **رحلة ابن خلدون** بتحقيق محمد بن تاويت الطنجي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة 1، 2004، صص 286 إلى 294، المُراجِع).

ولكن هذه المؤلفات والأبحاث، بالرغم من أنها اتبعت المنهج العلمي في البحث، قد ابتعدت أحيانا كثيرة عن الموضوعية، وبالتالي انحرف بعضها بالحقيقة التاريخية عن مجراها الصحيح.

إن بعض هذه المؤلفات -خصوصا الأوائل منها- ذو طابع استكشافي، ومن ثمة فلا يُمكن التعويل عليه، لكونه مبنيا على نظرة خارجية سطحية. أما الباقي، فهو، رغم ما أُضْفِيَ عليه من طابع الجدية والموضوعية، لم يتحرر في الغالب من النزعة العنصرية والتوجيه الاستعماري: فهذا كوتي، وهو من عمداء البحث "العلمي" في الدراسات المغربية التاريخية، لا يتردد أمام إعجابه بعقلانية ابن خلدون من الادعاء بأن "نفحة من النهضة –الغربية- قد هبت على روحه الشرقية"[1].

وهذا استيفان كزيل (Stephane Gsell)[2] يلوم الرومان على اقتصار تدخلهم في المغرب العربي على المدن، وينعى عليهم تهاونهم في إدماج الأرياف، كما يؤاخذ الكنيسة على "عجزها عن التبشير بالإنجيل في الأوساط الريفية لتنصير سكان البادية"، مما سهل على العرب نشر دينهم ولغتهم في أوساط البربر، الشيء الذي جعل الغزو الاستعماري الفرنسي، فيما بعد، يلاقي صعوبات جمة. وهو –أي كزيل- ينصح حكومة بلاده بالعمل على "تقريب الأهالي منا أملا في أن يندمجوا قليلا فينا كي يؤلفوا معنا بعد زمن قريب أو بعيد أمة واحدة فرنسية في باطنها وظاهرها"[3].

أما تيراس فهو ينطلق في تصوره لتاريخ المغرب من موضوعة "المفهوم البيولوجي للوطن" لدى البربر الذين يقول عنهم "أن الوطن لديهم ليس هو الأرض، أرض الأجداد، بل هو الأصل العرقي"[4]، لينتهي في الأخير إلى استنتاج أن "المغرب الذي لم يكن دولة، لم يستطع أن يصبح وطنا"، وأن مبدأ المصلحة العامة لم يتمكن من النمو والترعرع في هذا

---

[1]. إيميل فيليكس **كوتي**، نفس المرجع المذكور، ص: 85.

[2]. مشهور بكتابه الضخم الذي يعتبر المرجع الرئيسي في موضوعه *Histoire ancienne de l'Afrique du Nord.*

[3]. ذكره مندوب الجزائر في مؤتمر التعريب الذي انعقد بالرباط على الصعيد العربي من 3 إلى 8 أبريل 1961. انظر مجلة التربية الوطنية، العدد الخامس، أبريل، 1961.

[4]. Henri Terrasse, *Histoire du Maroc*, T.I. p.32 Ed. Atlantides – Casablanca

البلد الذي سيطرت فيه النزعة القبلية والأنانية، وشره الحكام، والذي لم يكن فيه الإخلاص للقضايا العامة سوى مجرد فضيلة فردية[1].

وغني عن البيان القول بأن الباحث إذا صدر عن مثل هذه الأفكار، وانطلق من هذه العقلية المتعصبة، فإن النتائج التي سيتوصل إليها لابد أن تكون بعيدة -قليلا أو كثيرا- عن الحقيقة، مهما كانت علمية: منهجه في البحث، واجتهاده في ربط الأحداث بعضها ببعض.

لكن هذا لا يعني أن جميع الدراسات الأجنبية حول المغرب وتاريخه لا تصلح بالمرة. إن هناك حقا أبحاثا ومؤلفات قيمة جدا، تطلبت ولاشك جهودا شاقة وسنين طويلة من البحث والتنقيب. ولكن مع ذلك فإن النتائج التي تقدمها هذه الدراسات، والصور التي توسعها هاتيه الأبحاث، لا يجوز الاطمئنان إليها كلها، فعلاوة على قلة المصادر المتوافرة لدى أصحابها، وفضلا عن كون اتصالهم بما توافر لديهم منها، كان في الغالب غير مباشر، (ترجمات، ملخصات)، فإن الأحكام المسبقة كثيرا ما كانت تُوَجِّهُ أعمالهم، والاستنتاجات التي توصلوا إليها غالبا ما اعتمدوا فيها على مجرد الحزر والتخمين.

وإذا كنا لا نُنكر القيمة العلمية للدِّراسات التي قَدَّمها هؤلاء حول مغرب ما قبل الإسلام، وهو شيء تسكت عنه المصادر المغربية، مثلما تسكت المصادر العربية عن تاريخ العرب في الجاهلية، ربما لأن "الإسلام يَجُبُّ ما قبله"، فإن الأبحاث الأخرى يجب أن ننظر إليها بعين الحيطة وألا نتقبل نتائجها إلا بحذر كبير، لأنها مهما كانت علمية منهجية، ومهما تطلبت من جهود مضنية، فستبقى بالرغم من ذلك أجنبية الروح، هدفها تقديم صورة عن واقع هذه البلاد وأحداث تاريخها، للأجانب، ولهم وحدهم بالدرجة الأولى. نعم إن من بينها دراسات تناولت جوانب من واقعنا المجتمعي والتاريخي، طالما افتقدناها عن قصد أو غير قصد، كالتركيب القبلي، والعلاقات العصبية، وأثر هذه وتلك في الأحداث التاريخية التي عرفتها بلادنا قديما وحديثا. ولكن مهما كانت طرافة هذه الأبحاث، فيجب ألا ننسى أنها صادرة عن رغبة شعورية أو لا شعورية في إبراز وتضخيم الازدواجية في

[1]. Ibid. T.2, p.422.

الشخصية المغربية، ومن ثَمَّةَ تقديم تاريخ بلادنا على أنه تاريخ يتحكم في أحداثه "مفهوم بيولوجي للوطن"، وتمزق قومي عريق، و"دياليكتيك مغلق" بين المخزن والقبائل.

والخُلاصة أن المؤلفات والأبحاث التاريخية والاجتماعية التي كتبها الأجانب حول بلادنا، إذ تحاول أن تُقَدِّم صورة منطقية لنسق تاريخنا، على أساس من البحث العلمي، فإن هذه الصورة ستبقى مع ذلك أقرب إلى الصورة الذهنية التي شكَّلوها لأنفسهم في واقع وتاريخ بلادنا، منها الصورة الحقيقية المطابقة للواقع، وهذا ما يحصل في الغالب عندما يكتب الإنسان تاريخا لبلد غير بلده.

4. المؤلفات المعاصرة: "تركيب" سطحي

تلك كانت نظرات خاطفة ألقيناها على حصيلة بلادنا من التاريخ المكتوب قديما وحديثا. وهي -كما رأينا- حصيلة لا تكشف عن الوجه الحقيق لماضي هذه البلاد، ومن ثمة فإن تاريخ المغرب في حاجة إلى أن تُعاد كتابته، بل إلى أن يُكتب من جديد. وهذه حقيقة نحن اليوم أشد ما نكون اقتناعا بها، وأكثر شعورا بما تفرضه علينا من مسؤوليات. وإذا كان في السنين الأخيرة قد بدأنا نخطو بعض الخطوات في هذا السبيل، فإنه ليس من الإخلاص للحقيقة أن نُنْكِرَ أنها خطوات اكتنفها كثيرٌ من التعثر وغيرُ قليلٍ من الأخطاء.

وكما سيتضح في الصفحات التالية، فإن ما توافر لدينا لحد الآن من الكتابة التاريخية الحديثة، شيء هزيل جدا، فمن حيث المضمون يمكن القول بصفة عامة أن ما كُتب لحد الآن لا يخرج عن كونه إما اقتباسا من روايات وأخبار الكتب القديمة، أو استشهادا بتحليلات وآراء الدراسات والأبحاث التي قام بها الأجانب.

وَغَنِيٌّ عن البيان القول بأن "تركيبا" لما ورد في هذا الصنف وذاك لا يمكن أن يقدم لنا تاريخا حقيقيا، فالتاريخ كما شرحناه في القسم الأول من هذه الدراسة هو أكثر كثيرا من مجرد "تركيب"، إنه بحث دقيق ونظر وتحقيق، ومحاولة جادة من المؤرخ في الغوص في أعماق الماضي، والعيش بين رجاله، وفي خضم أحداثه، وتمثل ذلك تمثلا واعيا من شأنه أن يساعد على صياغة صورة للماضي بشكل أقرب ما يكون من الحقيقة.

إن هذا هو ما نفتقده في المؤلفات والأبحاث التاريخية المعاصرة. وفي الصفحات التالية ما سيؤكد ذلك. وهي صفحات ستكشف لنا عن حقيقة مرة، وهي أننا لا زلنا بعيدين جدا عن التاريخ والتاريخ بالمفهوم الذي شرحناه، وأن النَّقص يحد بما ظهر لحد الآن من الكتابة التاريخية، سواء من حيث المضمون أو المنهج.

2- جولة بين المؤلفات التاريخية المعاصرة

أ- الكتب المدرسية. ب- مؤلفات "التحصيل" والتجميع. ج- في الحضارة المغربية. د- في التاريخ "الحضاري". هـ - رسائل جامعية. و- أبحاث مختلفة.

من الصعب القول بِوُجود مؤرخين في المغرب المعاصر بالمفهوم الذي حددناه في القسم الأول من هذه الدراسة، ومع ذلك فهناك مؤلفات وأبحاث صدرت في الفترة التي تعنينا، بأقلام مغاربة، حصروا -أو يكادون- نشاطهم الثقافي والعلمي، في البحث والكتابة في تاريخ المغرب. بل يمكن القول، بصفة عامة، أن الاهتمام بتراثنا التاريخي يشكل أبرز مظهر من مظاهر الحركة الفكرية في هذه البلاد في الظروف الراهنة، وهي حركة لم تؤتِ بَعْدُ ثمارها الناضجة، وإن كانت تميل في الجملة إلى التجديد في طريقة الكتابة والعرض. أما المضمون والمحتوى، فهو في الغالب لا يتعدى ما سطره الأقدمون أو الأجانب في مؤلفاتهم. وهذا يعني أن البحث التاريخي الجِدّي والأصيل قليلٌ جدا.

ومهما كان الأمر، فإن أبرز ما تصدر عنه الحركة التاريخية القائمة منذ الاستقلال هو شعور الجميع بعقم المنهج الذي اتبعه المؤرخون القدامى، وبتقصيرهم في إبراز النواحي الحضارية من مظاهر عمرانية واجتماعية واقتصادية وثقافية، في مؤلفاتهم التاريخية، واقتصارهم في الغالب على "التأريخ" للحكام وذوي السلطة وعدم العناية بحياة الشعب ومشاغله ومراحل تطوره.

نجد هذا الشعور واضحا، ومعبرا عنه بصراحة في مقدمات الدراسات والمؤلفات التي ظهرت في هذه الفترة التي حددناها لموضوع دراستنا، خصوصا منها ما كان من إنتاج المثقفين الذي تزودوا قليلا أو كثيرا بالثقافة العصرية.

فالأستاذ عبد القادر الصحراوي، مثلا يقول في مقدمة كتابه: **جولات في تاريخ المغرب**[1]، إن المؤرخين المغاربة من قدامى ومحدثين، لم يُعنوا في الغالب عند دراسة تاريخ المغرب السياسي والفكري، بربط الأحداث ببعضها، ومحاولة استكشاف ما تتبادله من التأثر والتأثير (...). كذلك يُلاحظ أن مراجع تاريخ المغرب، وجل الكتب الحديثة المؤلفة فيه، لم تهتم بغير الملوك والأمراء والوزراء وغيرهم من رجال الدولة. أما حياة الشعب

[1]. دار الكتاب، 1961.

الاجتماعية، وأما البطولات الشعبية التي يزخر بها تاريخ المغرب، فكل ذلك لا نجد له أثرا إلا في النزر اليسير". ثم يُضيف قائلا، "إلا أن هناك فجوات في التاريخ دائما لابد من ملئها، والمؤرخ مُطالبٌ، بحسب المنهج التاريخي بذلك، (...)، مُطالبٌ بأن يتدخل في الأحداث، وأن يستعمل فيها عقله، وأن يُحاول تعليلها في حدود ما تسمح به طبيعتها، وفي حدود ما توحي به الملابسات التاريخية التي أحاطت بها.

ويقول الأستاذ عبد العزيز بنعبد الله في مقدمة كتابه **تاريخ المغرب**[1]، الذي صدر له حديثا ما نصه: "... فتاريخ المغرب هو أكثر من سلسلة الحروب التي اصطدم فيها أدعياء الملك، وهو أعمق من تلك الكليشيات الجوفاء التي تصور هذا العصر أو ذاك، وهو أشمل من تلك الصور التي تترك الغموض الحالك في كثير من مظاهر حضارتنا وتاريخنا (...). وبالجملة ففي نصوص تاريخنا صورة واضحة عن الحقيقة المُرَّة التي تقلب فيها الشعب المغربي خلال العصور، وصورة لا تقل وضوحا عن عبقريتنا وأصالة حضارتنا (...) هناك حقائق تاريخية كامنة في هذه النصوص لا يستحرجها إلا الفكر العلمي الموضوعي النقاد".

ويتحدث الأستاذ إبراهيم حركات عن كتابه **المغرب عبر التاريخ**[2] "فيقول في مقدمته: "وهذا الكتاب يحاول به صاحبه أن يضع حقائق التاريخ المغربي في نطاق العلم المجرد".

ويقول الأستاذ محمد حجي في مقدمة رسالته الجامعية عن **الزاوية الدلائية**[3]، "أنه لا يكاد يخلو كتاب من الكتب التاريخية المغربية التي ألفت بعد القرن العاشر الهجري من ذكر الدلائيين وزاويتهم، ولكنه ذكر عابر (...) ويتكرر أحيانا ليتحدث عن جزئيات خاصة وأحداث معينة مجردة عن الأسباب والتفاصيل في الغالب وحتى الكتب والروايات التي ألفت في الدلائيين، لم تعن إلا بجمع الأخبار والروايات على علاتها (...) فجاءت هذه الرسالة لتأخذ (الزاوية الدلائية) موضوعا تعنى بالبحث فيه بدقة، وتدرسه دراسة نقدية شاملة للنواحي الدينية والعلمية والسياسية".

---

[1]. مكتبة السلام (البيضاء) ومكتبة المعارف (الرباط)، بدون

[2]. دار السلمي 1965 – البيضاء.

[3]. المطبعة الوطنية، 1964، الرباط.

أما عبد الله علي علام فهو لا يتردد في مقدمة رسالته **الدعوة الموحدية بالمغرب**[1] عن الادعاء بأن "أكثرية المواضيع التي وردت بالرسالة تُعتبر مواضيع جديدة في حقل العلم".

واضح من هذه النماذج التي سُقناها أن المُهتمين بالدِّراسات التاريخية عندنا، يلمسون جميعا ضرورة التجديد في طريقة التأليف التاريخي، والتقيُّدِ بالمنهج العلمي، والعناية بالحوادث التاريخية المُهمة التي تلعب دورا أساسيا في سياق المجرى التاريخي، والعمل على إبراز الجوانب الحضارية من تاريخنا، ومظاهر حياة شعبنا خلال العصور. وليس من شك في أنَّ هذا لَمِمَّا يبعث على الأمل في أنَّ العمل التاريخي ببلادنا يَتَّجِهُ الوجهة العلمية الصحيحة.

غير أنه يُلاحظ، كما سنتبين من خلال الصفحات القادمة، أن هؤلاء كثيرا ما ينحرفون عن المنهج العلمي الذي أبرزوا ضرورة التَّقَيُّدِ به، بل يُمكن القول أن أكثرهم إدعاءً للعلمية في البحث، هم أكثرهم انحرافاً عنها فيما كتبوه بالفعل. بل إننا لا نُبالغ إذا قلنا بأن الطابع العام الذي يطبع جل المؤلفات والدراسات التي نحن بصدد الحديث عنها، هو عدم التقيد -وربما عدم الفهم أيضا- بحدود وأبعاد المُهمة الملقاة على عاتق المؤرخ. وهذا ما جعل حصيلتنا من الكتابة التاريخية المعاصرة تأتي مضطربة تسودها الفوضى من حيث الشكل، وهزيلة يطبعها النقص الكبير من حيث المضمون.

ليس هناك من بين هؤلاء الذي تصَدَّوْا للكتابة التاريخية ببلادنا من شكلوا لأنفسهم مدرسة خاصة، كما أنه ليس من بينهم من التزم بوضوح اتجاها من الاتجاهات السائدة في عالم اليوم في الكتابة التاريخية. وهذا ما يجعل من العبث مُحاولة تصنيفهم على أساس الانتماء إلى هذه المدرسة أو تلك، أو التأثير بهذا الاتجاه أو ذاك.

على أن ما ظهر لحد الآن من التأليف التاريخي قليل نسبيا، سواء منه ما نُشِرَ ككتب، أو ما أُدرج كمقالات وأبحاث في المجلات التي تُعنى بهذا الموضوع.

بل إن قسما هاما من هذه المقالات هو في الأصل فُصول من كتبٍ أخرجها أصحابها، سواء قبل نشرها أو بعد ذلك. وهذا ما يجعل الباحث المنقب في ما ظهر من الكتابة التاريخية، يَجِدُ نفسه، أحيانا كثيرة، يدور في الفراغ.

---

[1]. دار المعرفة، القاهرة، 1962، وهي رسالة قدمها إلى كلية الآداب بالرباط لنيل دبلوم الدراسات العليا.

وهكذا، نظراً لقلة ما نُشِرَ حتى الآن في الموضوع الذي نحن بصدده، فإننا سنقوم بجولة نستشعر من خلالها جميع ما كُتِبَ، باستثناء بضعِ مقالات ظهرت في هذه المجلة أو تلك، من الصعب جدا اعتبارها عملا تاريخيا بشكل من الأشكال، لكونها أقرب إلى أن تكون مقالات أدبية أو صحفية، منها إلى أبحاث تاريخية، رغم أنها تمس التاريخ من قريب أو بعيد. كما أننا لن نتعرض قط للمخطوطات التي حققها فريق من المهتمين بتراثنا الثقافي. ومن المؤسف أن يكون من بينها ما لا يستحق المجهودات التي صرفت في تحقيقه[1]، والتي لا يُعَوِّضُهَا في نظرنا كونها كانت مخطوطات مجهولة.

سنستعرض إذن، مُعظم ما كُتِبَ في تاريخ المغرب بأقلام معاصرين، مُصنفين ذلك، كالآتي:

أ- الكتب المدرسية.

ب- مؤلفات "التحصيل" و"التجميع"

ج- في الحضارة المغربية.

د- في التاريخ "الحضاري"

هـ - رسائل جامعية.

و- أبحاث مختلفة.

أ- الكتب المدرسية

تُعاني المدرسة المغربية فقرًا في الكتاب المدرسي لمادة التاريخ، وبالخصوص فيما يتعلق بتاريخ المغرب. وإذا كانت السنوات التي تلت إعلان الاستقلال قد شهدت سلسلات مختلفة في مادتي النحو والمطالعة مثلا، فإن الكتب المتداولة في مادة تاريخ المغرب، ما زالت هي تلك التي ظهرت في العقدين الأخيرين من الحماية، أيام اشتداد أدوار الحركة الوطنية، وهي من تأليف بعضِ الوطنيين النشطين في ذلك الوقت، ومن ثَمَّةَ فهي في الغالب مُشبَعَةُ بِالروح الوطنية، مما جعلها تبتعد في كثير من الأحيان عن الموضوعية.

[1] . راجع الفقرة الثالثة في تقديمنا، والموسومة بـ: لماذا لم يتناول الجابري مسألة التحقيق؟ ففيها إفاضة وشرح وافٍ للموضوع، حيث تم استحضار السياق والمآل.

وإذا كانت الظروف التي ألفت فيها هذه الكتب قد تبرر جملة من المآخذ التي يُمكن أن تؤخذ عليها، فإن إعادة طبعها، بعد الاستقلال، أكثر من مرة، كان مناسبة ينبغي أن يستغلها أصحابها في إعادة النظر فيها، سواء من حيث الشكل أو من حيث المضمون. ولكنهم مع الأسف لم يفعلوا ذلك، وكل ما فعلوه هو إضافة فصول جديدة "تُؤَرِّخُ" للكفاح الوطني وللسنوات الأولى من الإستقلال.

مهما كان فإن عدد هذه الكتب قليلٌ لا يكاد يتجاوز عدد الأصابع، وهي على قلتها هزيلة لا نظن أن التلميذ أو القارئ العادي يستطيع أن يُكَوِّنَ لنفسه من خلالها فكرة واضحة نوعا ما عن تاريخ بلاده. أما المثقف العادي الذي يُريد أن يتبين من خلال صفحاتها بعض الخطوط الكبرى لنسق تاريخنا، أو أن يتعرف على بعض الحقائق الخاصة بماضي المغرب، فإنه سيخرج حتما بفكرة مُشَوَّشة مُضطربة، مردُّها تباين طرق العرض، وضآلة المضمون، والتنافس بين ما يُقرِّرُه هذا الكتاب، وما يؤكده ذاك، بل كثيرا ما يكون هذا التنافس واضحا جليا في الكتاب الواحد، وأحيانا في الصفحة الواحدة.

أما المُتصفح بعين النقد لهذه الكتب، فإنه سيندهش أيُّما اندهاش من كونها تحمل بين طياتها عيوبا أساسية، من تلك العيوب التي كثيرا ما وقع التنبيه عنها في الدراسات والأبحاث الخاصة بالتأليف التاريخي: فَمِنْ تَطرُّفٍ في التعصب الوطني، إلى التَّحَيُّزِ لهذه الأسرة الحاكمة أو تلك، إلى الإسرافِ في إصدارِ الأحكامِ دونما تبرير، إلى تشويه لبعض الحقائق التاريخية، إلى العناية ببعض الأحداث الجزئية التافهة التي لا تُشَكِّلُ حوادث تاريخية أساسية.

أما العناية بالإحداث السياسية والحربية وحدها دون غيرها، والانطلاق من الملوك والحكام واتخاذهم المحور الأساسي في عرض الوقائع والأحداث، فذلك ما تكاد تتفق فيه جميعها.

وهناك ظاهرة أخرى خطيرة، تسيطر على بعض هذه الكتب، وهي أنها في عرضها لأخبار الدول والأسر الحاكمة، تصدر عن فكرة: "الله ينصر من أصبح"، فالمؤلف يعرض عليك أخبار الدولة المرابطية مثلا، في بداية عهدها، وطور عظمتها، عرضا تشعر معها أن صاحب الكتاب يعمل لإعدادك نفسيا لتتقبل في الأخير حُكمه بأن هذه الدولة "كانت أعظم دولة في تاريخ المغرب". ولكن ما أن يصدر هذا الحكم، ويعرض عليك بإيجاز، وفي

عبارات مكرورة، بعض آثارها العمرانية، حتى "يهبط" بك من قمة المجد إلى حضيض التدهور والانحطاط، فيصور لك الدولة المرابطية بشكل يدفع بك إلى الجزم بأن هذه الدولة زائلة لا محالة، خصوصا بعد أن يبدأ في عرض أخبار ثورة الموحدين التي يُحدثك عنها حديث تنويه وإعجاب، لا ينتهي إلا عندما يخبرك من جديد أن هذه الدولة "كانت أعظم دولة عرفها المغرب"، وبنفس الطريقة ينتقل بك إلى المرينيين ثم السعديين، وهكذا.

صحيحٌ أن تاريخ المغرب سار في خطوطه الكبرى على هذا الشكل، وصحيحٌ أيضا أن الدول التي تعاقبت على المغرب قد عرفت في الغالب تلك الأطوار التي حدَّدها ابن خلدون للدول: طور "الظفر بالبغية"[1]، طور "الفراغ والدعة وتخليد الآثار"، طور "الإسراف والتبذير والهرم"، فالإنقراض والاضمحلال. ولكن صحيح كذلك أن تقديم التاريخ بهذا الشكل دون تعليل للأحداث وَرَبْطٍ لِلْمُسَبّباتِ بالأسباب، وتحليل دقيق للأوضاع، سيجعل القارئ يرى في تعاقب الأحداث وتتابع الدول نوعا من العبث، وبالتالي سنجعله يَكْفُرُ بِالتاريخ، ويحتقر ماضي بلاده. خصوصا والمعلومات التي ترتكز عليها هذه الكتب هي ما تتضمنه أخبار الصراع من أجل السلطة والحكم، سواء بين الأسر المختلفة أو بين أفراد العائلة الواحدة.

والخلاصة أن التاريخ الذي تقدمه الكتب المدرسية لِنَاشئتها لا يختلف كثيرا عن ذلك النوع الذي قال عنه فولتير: ".... مجموعة من عقود زواج، وسلاسل نسب، وألقاب متنازعة، تنشر في جميع صفحاتها الغموض والجفاف، وتطمس آثار الأحداث الكبرى والنظم والعادات".

لعل أول كتاب مدرسي عرفته معاهدنا الحديثة باللغة العربية، هو كتاب **دروس التاريخ المغربي**[2] من تأليف الأستاذ عبد الله الجراري. والطريقة المتبعة في هذا الكتاب عبارة عن سردٍ متسلسلٍ لأخبار الدول التي تعاقبت على المغرب، يُقدمها المؤلف في فقرات موجزة جدا، وتحت عناوين صغيرة، تُشكل كل مجموعة منها "درسا". وعقب كل درس مجموعة صغير من الأسئلة من نوع: كيف حصل كذا؟، متى بويع فلان؟، متى توفي؟...الخ. ومن حين لآخر يورد المؤلف تعليقا في أسفل الصفحة، ليشرح كلمة، أو ليستشهد ببيت

[1] -في الأصل عند الجابري الظفر بالبيعة وهو تصحيف منه والتعديل والتصحيح من ابن خلدون (المُراجع)

[2]. كتاب يقع في خمسة أجزاء صغيرة ظهرت ما بين 1936-1946.

من الشعر، أو ليضيف خبرا جديدا...الخ. ويختم المؤلف عرضه لأخبار كل دولة ب "نظرة" يصدر فيها حكما عاما على الدولة المُتَحَدَّثِ عنها، وهو حُكْمٌ ذاتِيٌّ مِعْياري أبعد ما يكون عن الموضوعية التاريخية، فهو يقول مثلا عن الدولة المرابطية: "لا ينكر مصلح ما لدولة لمتونة من الفخر والعظمة في هاته الدولة وتلك، فلمتونة دَوْلَةٌ خدمت الإسلام والمسلمين (...) واستمرت الدولة تخدم أمتها تحت سماء العدالة والكرامة إلى أن بليت برجال المصامدة (الموحدين) فظلموها باغتصاب ملكها والقضاء على كيانها والأمر لله وحده"[1]. وعند انتهائه من سرد أخبار الموحدين يقول عنهم: "ليس يجهل من له إلمام بتاريخ قومه وبلاده أن الدولة المهدوية (الموحدية) قد ارتكزت لأول نشأتها على أساس لا يساعد عليه الدستور الإسلامي وقانونه الحر، حيث ترامت على سابقتها فسلبتها ملكها وقضت على دولتها الفاخرة (...) ولكن كل ذلك ربما تسرى إليه أسرار المغفرة أمام ما أنجبته الدولة المؤمنية من أبطال الإسلام وصناديده الأكفاء (...) تقدموا، وفتحوا وسلموا (...) بشهامة وبسالة غريبين، مما لو عد معه في أيامهم، عدا وقعة الأرك وحدها (الشهيرة بالأندلس) لكفى مكفرا لما برزوا به لأول تكوينهم...[2]. ويقول عن الوطاسيين أنهم بنووا (...) دويلتهم المشؤومة على المغرب العزيز فمثلوا دورا رائعا كان الواحد من نوعه في التأخر والانحطاط"[3].

واضح أن هذا الكلام غني عن كل تعليق، ولاشك أن كتاب الأستاذ الجراري يُشَكِّلُ خُطْوَةً إلى الوراء بالنسبة للمؤلفات التي ظهرت قبله مثل الاستقصا.

وكتاب الأستاذ عبد الله كنون: **مدخل إلى تاريخ المغرب**[4]، قَديمٌ أيضا، إذ ظهرت الطبعة الأولى منه عام 1944، وأعيد طبعه للمرة الثالثة سنة 1959، حيث أضاف إليه المؤلف فصولا جعلته يشمل تاريخ المغرب منذ عهد الفينيقيين إلى أواخر الخمسينيات من هذا القرن.

---

[1]. ج2، ص: 60، دار الكتاب، بيروت، 1949.

[2]. ج2، ص: 136 دار الكتاب، بيروت، 1949.

[3]. ج3، ص: 135 دار الكتاب، بيروت، 1950

[4]. مطبعة كريماس، تطوان عام 1959، ط3، مزيدة ومنقحة.

يحدثنا الأستاذ عبد الله كنون في مقدمة كتابه أنه اضطر لوضع هذا "المدخل" لتلامذة أقسام الشهادة الابتدائية، نظرا لانعدام كتاب لهذا الغرض، وأن كتابه هذا إنما يُؤَرِّخُ عهود المجد لكل دولة، ويتجنب ذكر الفتن والاضطرابات الخارجية والداخلية التي تُمَثِّلُ صحفا سوداً في نظر التلاميذ الصغار".

وهذا الكتاب وإن كان يفوق سابقه درجات واسعة، سواء من حيث المحتوى أو طريقة العرض، إلا أنه بأسلوبه المُرَكَّز، أشبه ما يكون بمقالات تاريخية أدبية تفوق مستوى التلاميذ بكثير، علاوة على أنه يتعرض لبعض القضايا التي لا تستسيغها عقول الأطفال مُطلقا، فهو من هذه الناحية لا يصلح ككتاب مدرسي، أما إذا غضضنا الطرف عن ذلك، فإن هذا الكتاب ذو قيمة لا يُستهان بها: عرض جيد: وتحليلات تتفاوت عمقا، وعناية ملموسة ببعض النواحي الاجتماعية والعمرانية والفكرية.

ولكن مع ذلك فإن هذا "المدخل" لا يخلو من بعض العيوب التي أشرنا إليها في مُسْتَهَلِّ هذا الفصل. إذ كثيرا ما تعترض القارئ أحكام قيمة، وآراء غير مبررة التبرير الكافي، وأحيانا تناقضات غير خفية، من ذلك مثلا أنه يقول عن المولى إدريس الأول:" وقد يُقال أنَّ المولى إدريس باقتطاعه للمغرب عن دولة الخلافة واستقلاله له به قد خرج عن الجماعة، وفرَّق كلمة المسلمين، إلا أن الواقع أنه أفاد المغرب كثيرا لا سيما وأن مآل البلاد الإسلامية كان التجزئة قطعا، وفي الأقطار النائية عن بلاد العرب مثل المغرب كان يلزم أن تقوم بها حكومة عربية محلية لتطبعها بطابع العروبة الصميم بعد دخولها في الإسلام، وتتمكن بإدارتها بالخصوص إدارة موجهة نحو فكرة الجامعة العربية الإسلامية" (ص:27).

لاشك أن هذا الكلام صادر عن شعور عربي إسلامي لا مجال للطعن فيه، ولكنه كلام نعتقد أنه بعيد عن ميدان التاريخ، خُصوصا والفترة التي يؤرخ لها المؤلف بعيدة كل البعد عن فكرة "الجامعة العربية الإسلامية". إن تبرير "اقتطاع المولى إدريس للمغرب عن دولة الخلافة" إذا كان لابُدَّ من تبريره، يجب أن يكون مُستمدا من معطيات العصر الذي عاش فيه المولى إدريس، لا مِنَ الرغبات والآمال التي تستحوذ علينا في العصر الحاضر.

ومن أنواع التناقض الخفي الواردة في الكتاب، أنَّ المؤلف، عند حديثة عن الدولة المرابطية ينفي أن تكون "نزعة الفقه في هذا العصر غلبت على ما سواها" (ص:45) مُبَرِّراً

ذلك بأن هذه الدولة آوت "العدد العديد من فلاسفة الأندلس وعلمائها وأدبائها" (ص:45)، لكنه عند حديثه عن عبد المومن أول ملوك الدولة الموحدية التي قامت مباشرة بعد المرابطين، يقول إنه -أي عبد المومن- "صرف الناس عن كتب الفروع التي كانت قد كثرت كثرة مطلقة، إلى كتب الحديث، وأمر باستنباط الأحكام منها مباشرة"، وبذلك قضى على الفكرة الخاملة والقائلة بانقطاع الاجتهاد في الأحكام" (ص:52) وأنه أحيى الاجتهاد الذي كان قضى عليه تعصب الفقهاء" (ص:64).

ويتعرض الأستاذ كنون لقضية استنجاد صلاح الدين الأيوبي بيعقوب المنصور الموحدي خلال الحروب الصليبية، وعدم تلبية الملك المغربي طلب صلاح الدين، فيبرر ذلك بكون هذا الأخير "كان سرح مولاه قراقوش لبلاد المغرب(...) وشغب كثيرا عن المنصور، مما سبب له متاعب جمة في بلاد افريقية، لولاها لكان له في بلاد الأندلس فتوحات عظيمة لا تقدر قيمتها" (ص:60).

إن رأي الأستاذ كنون هنا مقبول، وإن كان قابلا للمناقشة، ولكن الذي لا نستسيغه هو أن يتحيز المؤلف للمنصور الموحدي تحيُّزاً لا يتناسب مع مهمة المؤرخ، خصوصا عندما يقول:" فهذا هو السبب الحقيقي في إعراض المنصور عن نجدة صلاح الدين الذي ضربه من الخلف، وأراد أن يُغَرِّرَ به لإتمام الضربة، وإلا فأعمال المنصور في الجهاد وإعلاء كلمة الإسلام لا تقل عن أعمال صلاح الدين..."! (ص:61). لاشك أن "محاكمة" تاريخية من هذا النوع تتطلب الإتيان بحيثيات تعتمد على أحداث تاريخية واضحة صحيحة، خصوصا عندما يتعلق الأمر بالنوايا -نوايا صلاح الدين-، ولاشك أيضا أن التلميذ -الذي وُضِعَ له هذا الكتاب- سيضطرب أيُّمَا اضطراب عند قراءة هذا الكلام، خاصة إذا كان قد سبق له أن درس في التاريخ الإسلامي أن صلاح الدين الأيوبي كان بطلا من أبطال العروبة والإسلام!

*****

على أن أكثر الكتب المدرسية تعصبا، وتناقضا، هو كتاب **تاريخ المغرب**[1] للأستاذ محمد بن عبد السلام بن عبود، وقد كان ولا يزال من أكثر الكتب تداولا ورواجا.

[1]. كتاب يقع في جزئين وقد اعتمدنا هنا على الطبعة الثالثة. دار الكتب 1963 يقع الكتاب بجزئيه في نحو 400 صفحة من القطع المتوسط.

والحقيقة أن هذا الكتاب أشبه ما يكون بِخُطَبٍ مُتسلسلة في الوطنية والحماسة و"الجدل السياسي" (polémique) منه بكتاب تاريخ، ويظهر أن الأستاذ بن عبود قد قصد ذلك قصدا، فهو يقول في ختام مقدمته التي جعل عنوانها "نحن أمة عظيمة ولنا تاريخ مجيد" ما نصه:"... وسأحاول في هذا الكتاب الصغير أن أجعل القارئ الكريم يُكَوِّنُ فكرةً عن هذه العظمة وذاك المجد الغابر، وأن يعتقد أننا أمة عظيمة، ولنا تاريخ مجيد".

واضح أن القيام بهذه "المحاولة" يستلزم التصرف في الحقائق التاريخية تصرفا واسعا، وهذا بالضبط ما فعله الأستاذ بن عبود، ونحن هنا، ليس في إمكاننا أن نتتبع صفحات الكتاب لبيان ذلك، وإنما سنقتصر فقط على أمثلة قليلة تكفي وحدها لمعرفة قيمة الكتاب كعمل تاريخي.

يستهل المؤلف كلامه عن عصر الأدارسة بقوله: **"كان المغاربة في هذا العصر لبعدهم عن مركز الخلافة يريدون أن يكونوا دولة مسلمة(...)، فكان المغاربة يبحثون عن زعيم لِيُكَوِّنُوا الوحدة المغربية** (ص:62.ج1). لاشك أن هنا تاريخ من صنع الخيال لا من صنع الواقع. ليس هذا فحسب، بل إنه يقول عن المولى إدريس الأول: "وقد كان يُريد أن يُرغم هارون الرشيد العباسي على احترام أهل البيت، وعلى جعل الخلافة في العلويين، وأن يجعل المغاربة زعماء الخلافة العلوية الجديدة"! (ص:63) وأكثر من ذلك فالمولى إدريس الذي لم يعش "في المغرب إلا خمس سنوات (....) استطاع أن يعمل في هذه المدة القصيرة ما عجزت عنه أمم وأجيال (...). إن جميع الأجيال التي جاءت بعده كلها وقفت خاشعة مطأطئة الرأس أمام عظمة هذا الرجل العظيم الذي وَحَّدَ المغرب وَحْدَهُ وَكَوَّنَ الدولة المغربية وحده، وهدى المغاربة إلى الإسلام والإخلاص وحده (ص:64 ج.1) ثُمَّ يُوَجِّهُ النصح إلى القارئ ويقول :" قف أيها المغربي خاشعا أمام عظمة المولى إدريس الأكبر، وأملأ قلبك بحبه فهو رمز وحدتنا، ونبراس هدايتنا وسر عظمتنا،" (ص:65 ج.1)، ولكن المؤلف لا يلبث أن يُنَاقِضَ أقواله وتأكيداته بعد أسطر قليلة عندما يتحدث عن المولى إدريس الثاني الذي" قام بتربيته راشد المخلص الذي يرجع إليه الفضل في تأسيس الدولة الإدريسية (ص:66 ج1)، وهكذا فالمولى إدريس الأول كَوَّنَ الدولة المغربية وَحْدَهُ، ومولاه راشد الذي حكم من بعده يرجع إليه الفضل في تأسيس الدولة الإدريسية، على

أن التناقض والارتباك والتشويش ظاهرة أوضح ما تكون جلاءً في عرضه لـ "الصراع بين المرابطين والموحدين"، فهو يقول عن الموحدين أنهم شنوا حروبا على المرابطين" مات فيها من أبطال المغرب والأندلس مئات الألوف وقضى على كثير من مشاريع الإصلاح التي كان يقوم بها المرابطون (ص:103)، وهكذا "جلس الموحدون على هذا العرش العظيم بعد أن قتلوا من المغاربة مئات الألوف، وقضوا على دولة كانت خير دولة مسلمة، تُقَدِّسُ العدل وَتَنْصُرُ الحق (ص:104)، ولكنه بعد فقرة أو فقرتين يُحَدِّثُنَا أَنَّهُ "في عصر المرابطين كانت للفقهاء الكلمة العليا في المغرب والأندلس، فحرَّموا قراءة كتاب الإحياء (للغزالي) وحكموا على مؤلفه المسلم الغيور بالزندقة" (ص:105 ج.1)، ثم يُشير إلى مقابلة المهدي بن تومرت مع الغزالي، وأن هذا الأخير دعا على المرابطين الذين مَزَّقُوا كتابه، "وقد استجاب الله دُعاءَ الغزالي فَتَمَزَّق مُلْكُ المرابطين، وأذهب الله دولتهم على يد المهدي بن تومرت، ومزق الموحدون كتب الفقه في المغرب وأحرقوها، وأرجعوا الناس إلى دراسة الكتاب والسنة، وصار للغزالي في المغرب الذِّكْرُ الحسن(ص:106 ج.1). ليس هذا فحسب، بل إن عصر الموحِّدين كان "أزهر عصور تاريخ المغرب، وبلغت فيه الدولة المغربية إلى قمة مجدها، وعاشت فيه الأمة المغربية متمتعة بالسعادة والهناء والعدالة والمعرفة" (ص:117 ج.1). لاشك أن هذا الكلام ينم عن إيمان بـ "الله ينصر من أصبح"، وتطبيقه حتى في التاريخ!. والأستاذ بن عبود، علاوة على ذلك يستغل كل فرصة ليلقي درسا في الأخلاق والموعظة الحسنة، مما يجعل كتابه- كما قلنا- عبارة عن فصول في الوطنية والحماسة والأخلاق تعتمد على وقائع تاريخية يتصرف فيها تصرفا كبيرا. بهذه الطريقة، وبهذا "الإخراج" يقص علينا المؤلف تاريخ المغرب إلى أن يصل به إلى ما قبل بضع سنوات فيختصه بمقالات للجرائد الوطنية المعاصرة (العلم، التحرير، الطليعة، العمال، المغرب العربي) في موضوع رثاء الملك الراحل محمد الخامس!

*****

أما كتاب **دروس تاريخ المغرب**[1] للأستاذ الهاشمي الفيلالي، فهو إذا قيس بكتاب بن عبود، أكثرُ موضوعية وأقل تحيزا وأحسن تنظيما. ولكنه مع ذلك لا يخلو من عيوب أساسية: فهو لا يُعنى العناية الكافية بربط الأحداث بعضها مع بعض، وإنما ينطلق من

[1]. اعتمدنا على الطبعة الثالثة، البيضاء، 1961، ويقع الكتاب في 304 صفحة من القطع الكبير.

الدولة، بل من مؤسسها، ليرد أخبارها منفصلة عن أخبار الأحداث المتداخلة معها. وكثيرا ما يمر بأحداث هامة مر الكرام، وكأنه يفترض أن القارئ عالم بملابستها وتفاصيلها. من ذلك أنه يبدأ كلامه من الفتح الإسلامي بقوله: "ولى يزيد بن معاوية للمرة الثانية سنة 62 عقبة بن نافع واليا على المغرب" (ص22) دون أن يخبر القارئ: من هو يزيد، ومن هو عقبة ولماذا للمرة الثانية... وكيف...إلخ. ونفس الشيء يفعل عند تعرضه للزعيم البربري" كسيلة"، فهو يظهره على المسرح فجأة وقد جمع البربر وهجم على عقبة!، ثم يخبرنا أن الجيش العربي انسحب عن القيروان دون بيان للدواعي والأسباب. والأستاذ الفيلالي لا يُخفي تحيزه ضِدَّ المهدي بن تومرت (ص:67-68)، ولكن التحيز واضح وملموس في الصفحات الأخيرة من الكتاب التي يتحدث فيها عن الحركة الوطنية في الأربعينيات وبداية الخمسينيات من هذا القرن. فحديثه عن هذه الفترة يبدو فيه الجانب الحزبي مُتَغَلِّباً ومُسَيْطِراً على مُهِمَّتِهِ كمؤرخ. من ذلك أنه يقتصر فقط على ذكر أسماء أبطال الكفاح ضد الحماية مثل موحى حمو الزياني ومحمد عبد الكريم الخطابي، في حين يتحدث عن الحركة الوطنية بتفصيل وبلغة الحزب.

والأستاذ الفيلالي كغيره ممن تصدوا للتأليف في تاريخ المغرب يكاد يَقْصُرُ اهتمامه على أخبار الأحداث السياسية والمعارك الحربية، والخلافات بين الأسر. وإذا كان الكتاب تتخلله أحيانا عناوين مثل: "الإدارة والسياسة_الإدارة والحضارة_مشاريع_، فإن ما تحت هذه العناوين لا يتعدى بضعة أسطر من نوع: وقام بكذا، وأصلح كذا، وفي عهده تم كذا..

*****

تلك أهم الكتب المدرسية المتداولة التي يعد مؤلفوها من رجال الثقافة ببلادنا[1]، المهتمين بتراثنا القومي وتاريخنا الوطني، وهي كما رأينا لا تقدم أية صورة واضحة وصحيحة عن ماضي هذه البلاد وسياق تاريخها، بل بعضها كما رأينا يعمد إلى التصرف

[1] . لم نتعرض لكتاب **الجديد في تاريخ المغرب** للأستاذ محمد محي الدين المشرقي، وهو كتيب صغير يقع في نحو 180 صفحة وبحروف كبيرة مع صور عديدة. ولا لكتاب **المفيد في تاريخ المغرب** الذي ظهر حديثا لبعض المعلمين، وهو عبارة عن اختصار لكتاب **الاستقصا** (بأسلوب عصري) عمد فيه المؤلفان إلى عرض الأحداث السياسية عرضا مركزا دون عناية بالحياة الاجتماعية والاقتصادية، والكتاب مبني على منهاج قسم الشهادة الثانوية المغربية.

في الحقائق التاريخية فيشوهها تشويها. ونحن بنقدنا لهذه الكتب، لم نكن نرمي إلى النيل من مؤلفيها المحترمين؛ نقدر ظروفهم، ونتفهم العوامل التي جعلتهم يسلكون الطريق التي سلكوها، فمن الظلم مثلا أن نطالب الأستاذ الجراري بأكثر مما فعل، وهو الذي لم تكن نوعية ثقافته ولا ظروف تكوينه العقلي والعلمي يسمحان له بالإتيان بأحسن من ذلك. كما أننا قد نجد للأستاذ بن عبود مُبَرِّراً في رغبته في إدماج روح الوطنية والحماس في نفوس الناشئة في العهد الذي كانت فيه بلادنا ترزح تحت أصفاد الاستعمار. ولكننا نعتقد أن هذه الكتب قد انتهت مهمتها، كما نأخذ على مؤلفيها إعادة طبعها في الوقت الحاضر بالشكل الذي طبعت به أول مرة، مما جعل أيدي المعلمين والتلاميذ تتداولها، على علاتها العديدة، إلى يومنا هذا. فعلاوة على أنها لا تتوخَّى الموضوعية فيما تُقَدِّمُ، ولا الطريقة المنهجية فيما تروي، فهي من الناحية التعليمية لا تُحَقِّقُ أيَّ هدفٍ تربوي حقيقي.

وإذا كان المناسب الاستفادة من تدريس التاريخ في بث الوعي القومي في نفوس الأجيال الصاعدة، فيجب ألا يكون ذلك قَطُّ على حساب التاريخ والحقيقة التاريخية.

ب. مؤلفات التحصيل والتجميع

ثمة ظاهرة في التأليف التاريخي بالمغرب الحديث لابد من الإشارة إليها، وهي انكباب بعض العلماء –بالمفهوم القديم لـ "عالم"- على جمع الأخبار والمعلومات والوثائق وتدوينها في كتب أو مجلدات تتخذ موضوعا لها مدينة من مُدُنِ المغرب أو إقليما من أقاليمه.

والحق أن الحديث عن التاريخ والمؤرخين بالمغرب لا بد أن يبدأ من هؤلاء، ليس فقط لأنَّهم رُوَّادُ الحركة التاريخية في المغرب الحديث والمعاصر، ولا لأن تصانيفهم تُعتبر، من حيث طريقة الكتابة والمنهج، استمرارا للقديم فحسب، بل أيضا لكونهم يشكلون "طبقة" المؤرخين (بالمعنى القديم لكلمة طبقة)، وإذا كان من الجائز التحدث عن "مؤرخين" في المغرب، فلا شك أن النِّيَّةَ ستنصرف إليهم وحدهم- في الوقت الراهن على الأقل- إذا ما أُريد أن يحتفظ لكلمتي: تاريخ ومؤرخ، بمعنى من المعاني.

وإذا كانت مُصنفات هؤلاء تختلف باختلاف الموضوعات التي تتناولها: من "التاريخ" لدولة، أو مدينة، أو ناحية، أو زاوية، أو لشخصيات علمية وأدبية، ودينية إلخ... فإنها تكاد

تتفق في ظاهرة واحدة، وهي كونها عبارة عن موضوعات إخبارية تتقصى أخبار الموضوع الذي تهتم به وما يتصل به من قريب أو بعيد، سواء في ذلك الوثائق الرسمية من ظهائر ومراسيم، أو ترجمات لرجال السلطة ورجال العلم والأدب والدين والقضاء، أو مراسلات لهذا الموضوع أو ذاك، إلى جانب قصائد شعرية، ونُكات ونوادر، وحكايات خرافية، وأخبار خوارق، ووصف لعادات وتقاليد وأعراف، وقد يسبق ذلك كله وصف "جغرافي" للمكان الذي دارت فيه حوادث المُؤرخ له، وبحث في السكان الأولين، أو البناة المشيدين، إلى غير ذلك من الأخبار المختلفة المتنوعة التي تُدرج في هذا الفصل أو ذاك، والتي كثيرا ما يطغى فيها الاستطراد، إذ ينتقل بنا المُؤَلِّفُ من خبر عن مسلك أو دولة، إلى حِكايَةٍ أو نُكْتَةٍ إلى إبراز محطة أو عبرة، والاستشهاد بآيات أو أخبار من السلف، مِمَّا يجعل ترتيب الكتاب وتقسيمه إلى أبواب وفصول يصبح عملية شكلية لا غير.

وواضح أن قيمة هذه المُصنفات، ليست فيما تقوم عليه من منهجية، أو أسلوب في الصِّناعة التاريخية، فذلك شيء" تخلو منه بِالمَرَّة، إنَّمَا هي كُتُبُ جَمْعٍ وَتَدْريسٍ وتحصيلٍ،[1] يختلط فيها الغثُّ بِالسَّمين، والحقيقة بالخُرافة، والوثيقة بالحكاية.

لكن قيمة هذه الكتب كامنة فيما تتضمنه بين ثناياها من حقائق تاريخية على درجة كبيرة من الأهمية. وهي من أجل ذلك مصادر تاريخية غنية وثمينة.

وإذا كانت هذه المجلدات تُتْعِبُ الباحث، وتُرهق أعصاب القارئ، وتنفره من متابعة مطالعتها والتنقيب بين صفحاتها، فهي مع ذلك ضروريَّةٌ للباحث والمؤرخ، مثلها في ذلك مثل الدَّواء المُرِّ الشديد المرارة، الذي تنفر منه النفس، ولا يستسيغه الذوق، ولكن الصبر على تَجَرُّعِهِ مُفيد للجسم ومجلبة للشفاء.

من العبث إذن محاولة نقد هذه الكتب من حيث المنهج، فهي لا تتقيَّدُ بِأيَّةِ طريقة علمية في البحث والتاريخ، هَمُّهَا الأَوَّلُ والأخير استقصاء الأخبار وتتبع الرِّوايات وتسجيل كل شاذَّةٍ وفاذّة، لا فرق عندها بين ممكن الوقوع ومستحيل الحدوث، بين الصحيح والكاذب، بين الحقيقة والخيال، والشيء الوحيد الذي يُراعيه أصحابها هو الأمانة في

[1]. نقصد بـ "تحصيل"ما تفيده الكلمة الفرنسية Erudition أي المعرفة الواسعة بالأخبار خاصة منها ذات الصلة الوثيقة بالمعرفة التاريخية.

النقل، وَرَدُّ كُلِّ خبرٍ إلى راويه وناقله، تماما كما كان يَفعل قُدماء المؤرخين من أمثال الطبري والمسعودي.

والنقد الوحيد الذي يُمكن، بل يجب، أن تَتعرض له، هو نقد المُؤَرِّخ لمصادره والباحث المُنَقِّبُ على الحقيقة التاريخية في سطور وما بين سطور هذه المصادر.

هي إذن من المواد الخام في العمل التاريخي، والمصادر الأساسية التي بدونها ستغيب عن المؤرخ كثير من الحقائق والأخبار، فقيمتها من هذه النَّاحية عظيمة، وفضل أصحابها كبير، إذ لو لا هم لـ "مات" جانب مُهِمٌّ من التاريخ، كما كان العلم يموت بموت العلماء.

****

وفي الفترة المعاصرة التي تعنينا هنا[1]، ظهرت مُصَنَّفاتٌ من هذا النوع لعالمين كبيرين من عُلمائنا التقليديين، أحدهما من الشمال والآخر من الجنوب: الأستاذ محمد داود، والأستاذ محمد المختار السوسي، الأوَّلُ أرَّخ لمدينة تطوان، والثاني لمدينة "إليغ"[2] ونواحيها بإقليم سوس.

وإذا كان الأستاذ داود يميل إلى التحري في البحث، والاقتصار في الغالب على ما هو حقيقي، أو ما يبدو له كذلك، والاستفادة من مختلف المصادر من وطنية وأجنبية ووثائق رسمية وروايات شفوية ومخطوطات، مما يجعل منه باحثا مُحَصِّلاً، فإن أهمية مؤلفات الأستاذ المختار السوسي راجعة في الأساس إلى ما تمتاز به من "أصالة"، نظرا لكونها تتناول ناحية من أهم نواحي المغرب لم يسبق أن دُوِّنَت أخبارها سواء، منها ما يتعلق بالتاريخ السياسي كأخبار ذوي السلطة والجاه والنفوذ، وأخبار الثورات والفتن المحلية، أو ما يتصل بالحركة العلمية، ومظاهر الحياة الاجتماعية والاقتصادية والفكرية والروحية على

---

[1] .لعل أهم المصنفات التي من هذا النوع والتي ظهرت في الربع الثاني من هذا القرن هي **إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس** للمرحوم عبد الرحمان بن زيدان، و**الإعلام بمن حل بمراكش وأغمات من الأعلام**، للعباس بن إبراهيم المراكشي، وقد طبع من كل هذين الكتابين خمس مجلدات.

[2] . هناك "إليغ" التي تقع جنوب تازروالت والتي كانت مقرا للإمارة السملالية، وهناك "إلغ" وهي قبيلة أخرى، وهي التي ينتسب إليها المؤلف محمد المختار السوسي (الإلغي)، وقد عرف بها وبجغرافيتها وعاداتها (الخ...) في مقدمة المعسول. (المُراجِع).

العموم، وهو شيء ربما افتقدناه بالمرة لولا أن تصدى إلى جمعه العالم الجَمَّاعَةُ الأستاذ المرحوم محمد المختار السوسي.

ومع أن الأستاذين، هما وحدهما اللذان يجوز أن نُطلق عليهما" اسم "مؤرخ"، من بين من تصدوا للكتابة التاريخية من المعاصرين، فإن مِنهاجهما لا يمكن أن يكون موضوعا للنقد، بالمفهوم الذي صَدَرْنَا عنه، لِلتَّاريخ وَمُهمة المؤرخ، ولكن، مع ذلك، لابد من تخصيص بضع فقرات لِكُلٍّ منهما، نُعطي من خلالها صورة مُختصرة عن الطريقة المُتبعة في هذا النوع من المؤلفات، كما سنخص كُلاً منهما بإشارة خاطفة إلى نوعية المعلومات والأخبار التي تتضمنها صفحاتها الكثيرة، مُبرزين أهميتها كمصادر تاريخية لابد من البحث والتنقيب فيها.

1.المعسول

ترك المرحوم محمد المختار السوسي[1] ما يزيد عن ثلاثين كتابا، تتحدث كلها عن إقليم سوس وتتقصى أخباره في مختلف الميادين التاريخية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وتحمل هذه الكتب عناوين مثل: **المعسول، سوس العالمة، خلال جزولة، الالغيات، حول مائدة الغذاء، من أفواه الرجال**... وَيُشَكِّلُ **المعسول** وحده عشرين مُجَلَّداً من تلك الكتب الثلاثين، وكل جزء منه فيما بين 300 و 400 صفحة، وأهمية هذا الكتاب ليست في هذا العدد العديد من الصفحات، بل تتجلى أكثر في مضمونه ومحتوياته، فَهُوَ يكاد يجمع ما ورد في الكتب الباقية، علاوةً على ما انفرد به عنها، وهو شيء كثير. ولذلك سنقتصر هنا على هذه الموسوعة من مؤلفات الأستاذ السوسي.

يمكن أن نُثير مفهوم التاريخ عند المؤلف من هذه الفقرات التي نقتبسها من مقدمة الكتاب[2]، حيث يقول: "وَقَلَمُ المُؤَرِّخِ الجَمَّاعة كعدسة المصوِّر، تلتقط كل ما أمامها حتى ما تقذى به الأعين، فكما تلتقط الإشعاعات الساطعة، تلتقط الظلال القاتلة، فإن لم يكن قَلَمٌ يجمع للتاريخ كذلك، فإنه قلم التضليل والمسح للحقائق (...) فليعلم المطالع لهذا الكتاب بأجزائه العشرين أنه (...) سيكون كالداخل إلى السوق التي تجمع كل شيء،

[1]. ولد سنة 1900 وتوفي 1963.

[2]. **المعسول،** ج1 ص:4، 5، مطبعة النجاح، البيضاء، 1960.

فليأخذ ما يُعجبه وليعرض عما لا يعجبه(...) وسيجد فيه أحيانا تكرارا في التحدث عن شيء واحد في مختلف التراجم، والمقصود إيجاد الصور المختلفة باختلاف الروايات لحادثة واحدة ليستطيع من يدرس الحادثة غدا أن يستوعب كل ما حولها،" ويضيف المؤلف قائلا:" لا أدعي أني بلغت الغاية أو اتبعت المنهج العلمي في الدقة، وإنما أدعي أنني حرصت على أمانة النقل، وغالبا من أفواه رجالات ...".

واضح أننا هنا أمام مفهوم قديمٍ للتاريخ لا يختلف عن المفهوم الذي كان عند المؤرخين الأولين في الإسلام.

والأستاذ المختار السوسي كان واعيا بهذه الحقيقة، حقيقة كون منهجه لا يختلف عن منهج القُدماء في شيءٍ، فَهُوَ يُحدثنا في آخر كتابه (**المعسول** الجزء العشرون ص:334) قائلا:"هذا كتاب يَجِبُ أن يُعَدَّ ككتب القرون الوسطى، لأن مؤلفه وموضوعات الكتاب وأساليبه وكل ما يضم عليه جنبيه مما اصطلح الناس أن يسموه بالقديم، فمن أراد أن ينظر إليه ككتاب عصري فقد ظَلم مُؤَلِّفه وظلم الكتاب من جميع نواحيه".

هذا من حيث المنهج، أما من حيث تبويب الكتاب ونوع المعلومات التي يتضمنها فقد قسم المؤلف صفحات مجلداته إلى أبواب وفصول يدور الحديث فيها حول:

1) الالغيين العلماء والرؤساء

2) أساتذتهم

3) تلامذة مدرستهم

4) الآخذين من زاويتهم

5) أصدقائهم السوسيين.

والمؤلف يتخذ هذه الشخصيات التي يترجم لها (ابتداء من منتصف القرن العاشر للهجرة) محورا للحديث عن مختلف أنواع الحياة بسوس. جامعا كل ما توصل إليه من أخبار في الموضوع. وإذا كانت هذه التَّرجمات ذات أهمية تاريخية تتفاوت قيمتها، فإن الأهم من ذلك في نظرنا هو ما يتخللها من معلومات جديدة تخلو منها كتب التاريخ الأخرى، وخاصة في المواضيع التالية:

أ. الحياة الاجتماعية بسوس: وعلاوة على ما يتخلل فصول الكتاب، بأجزائه العشرين، من معلومات حول هذا الموضوع، فقد خصص المؤلف أكثر من خمسين صفحة صدر بها الجزء الأول، وتناول فيها قرية (الغ) وناحيتها، فوصفها وصفا جغرافيا، وتحدث عن عادات سكانها ومشاغلهم في أفراحهم وأحزانهم، وتقاليد احتفالاتهم، يوم عاشوراء، وليلة المولد النبوي وفي الأعراس إلخ...كما أحصى أنواع الحِرَفِ، وأبرز دور المرأة في هذه الناحية، إلى غير ذلك مِمَّا يُساعد على تكوين فكرةٍ واضحةٍ عن الحياة الاجتماعية والاقتصادية بهذه المنطقة.

ب. الوقائع والأحداث التاريخية: يضم الكتاب معلومات وأخباراً عن حوادث تاريخية تخلو منها المصادر المتوافرة الآن، خاصة منها ما يتعلق بالثورات التي عرفتها أقاليم الجنوب عند الاحتلال الأجنبي، كثورة الهيبة بن ماء العينين، وثورة التوزوينيتي، والنكادي، وحركة بوحمارة، وغير ذلك من الأحداث التاريخية المهمة (انظر الجزء السادس عشر بالخصوص).

ج. وفي الكتاب أيضا من الوثائق التاريخية كالظهائر والمراسيم والمراسلات الرسمية وغيرها.

د. هذا علاوة على حكايات وأخبار وأشعار تُصَوِّرُ الحياة الاجتماعية والفكرية والروحية بهذه الناحية.

كل ذلك مُوَزَّعٌ هنا وهناك بين صفحات هذه الأجزاء العشرين التي تُشَكِّلُ مجموعا، كما يقول المؤلف،"... يسعى في إيجاد المواد الخام (...) في كل ناحية من النواحي التي تندثر بين أعيننا اليوم، وما ذلك إلا لإيجاد مراجع للتاريخ[1]. ولذلك فالمؤلف لا يُقَدِّمُ هذا المجموع إلا للمؤرخ وحده، الذي يستنتج من السقيم، كما يستنتج من الصحيح"[2].

لقد وُفِّقَ الأستاذ السوسي في تسمية كتابه بـ **المعسول**، وَهُوَ معسولٌ حقّا لا ينقص من قيمته أنَّهُ: عَسَلٌ غَيْرُ مُصَفًّى.

---

[1]. **المعسول**، الجزء الأول، ص د.

[2]. **المعسول**، الجزء العشرون، ص:287.

2. تاريخ تطوان

وكتاب الأستاذ محمد داود: **تاريخ تطوان**[1]، شبيه أيضا بكتاب **المعسول** وإن كان يختلف عنه من جملة نواح، لكونه يُؤَرِّخُ لمدينة مغربية ذات طابع خاص، ونحن لا ندري كم سيضم الكتاب من مجلدات، وإن كان المؤلف يخبرنا أنه سيضم حوالي ثمانية آلاف صفحة، ظهر منها لحد الآن أربعة مجلدات.

ظهر من هذا الكتاب، أول مرة، مُلخص لمحتوياته تحت عنوان: **مختصر تاريخ تطوان**[2]، وهو عِبارَةٌ عن فَهْرَسٍ وَصْفِيٍّ تَحليليٍّ لما يشتمل عليه أصل الكتاب.

يُحدثنا المؤلف في مقدمة كتابه المطول[3]، عن مفهوم التاريخ ومنهجه في الكتاب فيه، فيقول:" لقد كتبت ما كتبت وجمعت ما جمعت، وعلقت بما رأيت، بناء على مذهبي في كتابة التاريخ العام، ذلك المذهب الذي يرى أن يُثْبِتَ المُؤرخ المعلومات، ويُصَوِّرَ الحوادث كما هي أو كما يراها دون تزوير أو تضليل". ذلك لأنَّ المُؤرخ الحقيقي(...) هو الذي يُسجل ما يقف عليه من المعلومات غَثِّهَا وسمينها، كُلياتها وجزئياتها...". وغني عن البيان القول بأن هذا هو نفسه ما يرتئيه زميله المختار السوسي.

أما عن طريقة تبويب الكتاب فالمؤلف يحدثنا قائلا:"جعلت القرن الواحد(أعني مائة سنة) وحدة مستقلة متماسكة، فجمعتُ أخبار كُلِّ قرن في باب واحدٍ تحت عِدَّةِ فصول، بحيث إذا قرأ الشخص ذلك الباب بمختلف فصوله عرف تاريخ هذه المدينة من جميع نواحيه في ذلك القرن".

وإذا كان الكِتاب تطغى عليه أحيانا التراجم، مما يجعله يظهر بمظهر كتب التراجم، فهو في الحقيقة سِجِلٌّ حافِلٌ بالوثائق التاريخية المهمة التي تتعلق بتاريخ هذه المدينة، بل بجانب كبير من تاريخ المغرب وعلاقات حكامه وملوكه وولاته بالدول الأجنبية، وهذا ما يُضفي عليه صبغة "التحصيل" بمقدار ما يصطبغ مؤلف المختار السوسي بصبغة "التجميع".

---

[1]. من منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط.

[2]. الطبعة الأولى في جزء واحد، المطبعة المهدية، تطوان 1955، الطبعة الثانية في جزئين، المطبعة المهدية، تطوان، 1955.

[3]. القسم الأول من المجلد الأول، مطبعة كريماس، تطوان1959، ص:26-27.

على أن الأستاذ داود لا يُعنى فقط بالوثائق المُدَوَّنة، بل يحرص كذلك على استقاء الأخبار من أفواه الرجال، وَيَتَحَرَّى غالبا في نقلها وتسجيلها. كما أنَّهُ يُعنى عناية كبرى بالحالة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، والعلاقات بين التطوانيين حُكاما، أو محكومين، وجهاء، أو مجرد مواطنين، بالقبائل المجاورة، والدول والملوك، وغير هؤلاء.

ويشكل المجلد الرابع الذي يقع في أكثر من 360 صفحة سِجِلاً مُفَصَّلاً لحوادث وأخبار الحروب الإسبانية المغربية واحتلال تطوان عام 1276 هـ1860م. ويكاد هذا المجلد يستقصي أخبار هذه الحرب وما رافقها من أحداث، وما دار حولها من مفاوضات ومراسلات...إلخ، مما يجعله يكاد يُغني عن الرجوع إلى مصادر أخرى.

وخلاصة القول إن **تاريخ تطوان**، ليس كتاب تاريخ بالمعنى الحديث، فالقارئ "لا يجد فيه تاريخا كاملا شاملا مبنيا على الأسس العلمية الخالصة، تام التناسق، متصل الحلقات، رابطا للأسباب بالمسببات"[1]، ذلك أن الكتاب "لا يحتوي إلا على معلومات متناثرة تتصل حلقاتها تارة، وتنفصل تارة أخرى، وتتقارب موضوعاتها حينا وتتباعد أحيانا، هي أخبار ومعلومات جديرة بأن تُعتبر من الموادِّ الأولية لكتابة التاريخ المغربي الكامل في المستقبل[2].

ج. في الحضارة المغربية

اشتهر الأستاذ عبد العزيز بنعبد الله باهتمامه بالجانب الحضاري من تاريخ المغرب، وهو جانب كثيرا ما أهمل أو تُجُوهِلَ من طرف المُؤرِّخين وَالمُؤلفين القدامى، سواء في المغرب أو في غيره من البلاد العربية، ومع أن ابن خلدون قد شق الطريق في هذا الميدان في مُقدِّمته التي حَدَّدَ فيها مفهوما حضاريا للتاريخ لا يقل عن المفهوم العلمي الحالي للحضارة، فإن الذين جاؤوا بعده قد سايروا منهج القدماء، ولم يتأثروا بالآراء والنظريات الخلدونية، لا من قريب ولا من بعيد. وهكذا جاءت مُصنفاتهم خُلُوّاً من أية معلومات منظمة حول الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ومظاهر الحضارة المغربية خلال التاريخ، إلا ما كان من إشارات عابرة، وبعض الاستطردات هنا وهناك.

---

[1] . القسم الأول، من المجلد الأول، ص :25.

[2]. نفس المرجع والصفحة.

وإذا كان الجو الفكري الذي سيطر على الحياة العلمية بالمغرب، قبل، وبعد ابن خلدون إلى مستهل هذا القرن لم يكن ليساعد على انتشار الاتجاه الخلدوني[1]، ولا على توجيهِ الاهتمام إلى النواحي الحضارية التي ألحَّ عليها المُؤرخ المغربي المُبدع، فإن محاولة المعاصرين ما زالت دون محاولة ابن خلدون بكثير، سواءٌ من الناحية المنهجية، أومن ناحية الآراء والنظريات التي انتهى إليها، كما أن التأثير الخلدوني يكاد يكون منعدما، بخلاف الباحثين الأجانب من أمثال كوتي الذين نجد تأثيرهم واضحا وكبيرا، وهذا بالضبط ما نُلاحظه بِجلاءٍ في كتابات الأستاذ بنعبد الله الذي تفرَّغ أكثر من غيره للتأريخ للحضارة في المغرب.

*****

منذ عشر سنوات تقريبا، ظهر للأستاذ عبد العزيز بنعبد الله، كتاب في جزئين تحت عنوان **مظاهر الحضارة المغربية**[2]، وهو عبارة عن مقالات تتناول بعض المواضيع المُتصلة من قريب أو بعيد بالجانب الحضاري من الحياة المغربية منذ أقدم العصور، وهي مقالات يصعب على القارئ اكتشاف الخط الذي ينظُمها، أو الفكرة العامة التي تربط بين أجزائها، أو المحور الأساسي الذي تدور عليه، أنها من الاستقلال والانفصال، إلى درجة أنَّ حذف أية واحدة منها، أو مجموعة كاملة، أو تقديم بعضها على بعضها الآخر، لا يُؤثر مطلقا فيما يبقى بعد ذلك من الكتاب. وهذا بالضبط ما فعله المؤلف سواء في الطبعة الثانية التي صدرت تحت عنوان: **تاريخ الحضارة المغربية**[3]، أو في الطبعة الثالثة التي جاءت تحت عنوان: **معطيات الحضارة المغربية**[4]، حيث أدمج فصولا في أخرى، وحَوَّلَ بعض الفقرات من هذا الفصل إلى ذاك، ونقل مواضيع من الجزء الأول إلى الثاني أو العكس، كما بدَّلَ بعض العناوين كما فعل في عنوان الكتاب. وذلك إلى درجةِ أن القارئ العادي رُبَّما يفهم أن وراء هذا التبديل والتحويل، دافعا غير علمي، كالدافع التجاري الذي يحمل بعض الناشرين على تقديم "البضاعة" الواحدة في حُلَلٍ مُخْتَلِفَةٍ، عملا بمبدأ "خداع العناوين".

---

[1]. أشرنا إلى هذه القضية بشيء من التفصيل في الفصل الأول من هذا القسم.

[2]. دار السلمي، البيضاء، الجزء الأول 1957، الثاني 1958.

[3]. غير موجود في الأصل، (دار السلمي 1962-المُراجع-).

[4]. دار الكتب العربية، الرباط 1963.

غير أن الباحث الناقد الذي لا يَشُكُّ في جِدِّيَةِ الأستاذ بنعبد الله، ولا في الحافز العلمي الذي يصدر عنه في كتاباته، لابُد أن يَتَّجِهَ اهتمامه إلى البحث عن الأسباب المعيقة في هذا التَّبديل في الفقرات والمواضيع من طبعة إلى أخرى بشكل يُثير انتباه أبسط القُرَّاءِ. ولقد حاولت فعلا أن أتعرف على هاته الأسباب، فلم أجد من مُبرر معقول إلا أن يكون المؤلف قد صدر في عمله دونما مخطط سابق أو فكرة واضحة يتوخى إبرازها من خلال أبحاثه ودراساته. وإذا كان صاحب الكتاب قد حاول في الطبعة الثالثة معطيات الحضارة المغربية أن يصبغ على كتابه بعض التنظيم، حيث قسمه إلى أقسام وفصول أدرج تحتها مواضيع متجانسة نوعا ما، بعد أن كانت متفرقة، فيبدو مع ذلك أنه لم يستطع خلال السنوات السِّتِّ التي تفصل ما بين الطبعتين (الأولى والثالثة) أن يَخُطَّ لنفسه منهجا واضحا يتبعه، أو يرسم لكتابه محورا ينتظم أبحاثه ويُشكل منها وحدةً متكاملةً يستشف القاريء من خلالها أبرز معالم الحضارة المغربية في إطار الوحدة والتكامل الذي هو من أخَصِّ خصائص الحضارة في كل بلد وفي كل عصر.

وكما أن الكتاب هو في جوهره عِبارةٌ عن مقالات "مُجمعة"، فإنَّ المقالات نفسها هي أيضا عبارة عن تجميع للمعلومات المُستقاة من هذا المصدر أو ذاك.

نعم إن هذه المقالات تكشف من مطالعات واسعة سواء في المراجع العربية أو الفرنسية، كما تشير إلى جهود كبيرة في البحث والتنقيب، ولكننا نميل إلى القول بأن المؤلف لم يكن خلال مطالعاته يبحث عن أجوبة لأسئلة معينة، أو فهم لقضايا محددة تشغل اهتمامه، بقدر ما كان "يتصيد" الأخبار والملاحظات والآراء التي تَتَّصِلُ بشكل من الأشكال بموضوع الحضارة في المغرب. وإذا كان هذا هو بِالضبط ما يبدأ به المؤرخ، فإننا نعتقد أن التاريخ ليس تجميعا لآراء وأخبار وروايات، بل هو أكثر من ذلك: "نظر وتحقيق وتعليل للكائنات ومبادئها دقيق، وعلم بكيفيات الوقائع وأسبابها عميق(...) فللعمران طبائع في أحواله..."[1]، وتُصبح هذه النظرية الخلدونية أكثر ضَرورةً وإلحاحاً عندما يتعلق الأمر بالتَّأريخ للحضارة، حيث يجد المؤرخ نفسه أمام عالمٍ من الرُّموز يتعين عليهِ أن يقرأها وَيَحُلَّ معطياتها بما يتسلح به من حس تاريخي يمكنه من أن يمنح للأشياء والحوادث عمقا جديدا (...) وأن يتغلغل في معنى التعبيرات الرمزية المختلفة جدا، وهو لا

[1]. أبن خلدون، **المقدمة**، ج1، ص :351-352.

يجد نصوصه مكتوبة في الكتب والحوليات والمذكرات فقط، بل عليه أن يقرأ ويفك رموز اللوحات الفنية والتماثيل والنقود(...) والمُؤرِّخ لا يُعير تلك الأشياء-الرُّموز- نظرة المُغرم بجمع كنوز وتحف العصور الماضية، وإنما يبحث عن وضع روح عصرٍ مضى في صورة مادِّيَة[1].

من هنا يَتَّضِحُ أن مهمة المؤرخ – والمؤرخ الحضاري بالخصوص- لا تعتمد على مُجَرَّدِ النقل، بل إن الخيال يلعب دورا هاما وحاسما في الكتابة التاريخية، وهذا الخيال هو قبلي وضروري -كما يرى كولنجوود[2]- لأنه يملأ ثغرات الكتابة التاريخية ويخلق الحبكة بين أجزائها. وليس المقصود هنا بالخيال أن يعمد المؤرخ إلى إضافة أشياء غير حقيقية أو خرافية إلى الحقيقة التاريخية كما يفعل كاتب القصة الأدبية أو التاريخية، بل إن الخيال هنا يشبه الخيال الإدراكي –أو الصور الأولية- الذي بدونه لا نستطيع أن نُدرك العالم المحيط بنا كما يرى الفيلسوف الألماني كانت.

إن هذا وذاك هو بالضبط ما لا نجد له أثرا في كتابات الأستاذ بنعبد الله، فأبحاثه في الجملة عبارة عن "استشهادات" وإحالات تتزاحم بشكل يكاد يُخفي دور المؤلف، اللهم إلا دور التجميع والتنسيق، مِمَّا يحملنا على الاعتقاد بأن المعني بالأمر قد وجد نفسه أمام مجموعة هامة من الجزازات[3] (Fiches) اسْتَمَدَّها من مطالعاته، فأخذ يُصَنِّفُهَا بحسب ما تتعلق بهذا الموضوع أو ذاك، مِمَّا يُمَكِّنُهُ في الأخير من وضع عنوان ملائم لها، لإخراجها في صورة بحث أو مقال تارة، وتفكيكها لإدراجها في مقالات أو بحوث أخرى حسب ما تقتضيه طبيعة الموضوع، كما فعل ذلك في كتابه "تاريخ المغرب"[4] الذي أخرجه مؤخرا. ففي هذا الكتاب نجد نفس الجزازات موزعة بالنص والحرف على مجموع صفحاته خصوصا كلما تعلق الأمر بمظهر من مظاهر الحضارة في عصر من العصور التاريخية للمغرب، وليس من الصعب على القارئ المُنتبه أن يكتشف أن معظم المقاطع والفقرات

---

[1]. أرنست كاسيرر، **مدخل إلى فلسفة الحضارة الإنسانية**، ص:300-304.

[2]. كولنجورد، **فكرة التاريخ**.م س.

[3]. استعمل المؤلف الجزازات ثلاث مرات وكنا ارتأينا استبدالها بكلمة الجذاذات في النص لكونها الأكثر استخداما في المغرب، بيد أننا عدلنا عن ذلك واحتفظنا بالعبارة الأصلية كما هي. والجُزَازَةُ تعني: جُذاذة، وهي ورقة صغيرة تُكتب عليها معلومات أو ملاحظات، فنقول عندي جُزازات وبطاقات (المُراجِع).

[4]- كتاب في جزئين –مكتبة السلام- بالبيضاء، دار المعارف بالرباط.

الواردة في كتاب **معطيات الحضارة المغربية**، قد أدرجها المُؤلف حَرْفِيّاً في كتاب **تاريخ المغرب**[1].

وإذا كانت هذه الظاهرة تُشير إلى "منهجية" في المطالعة، وهو شَيْءٌ لابد منه لكل من يقرأ بِجِدّ، فإننا نعتقد أن "الجزازات" ليست سوى وسيلة تُمكن الباحث والكاتب من التزوُّدِ بمواد سائغة في عملية الكتابة التي لا تكتسب قيمتها، إلا بما تتضمنه من عناصر الخلق والإبداع، وهو شيء يتوقف على مدى هضم المؤلف لما استفاده من مطالعاته وتمثله للمعلومات التي استقاها من قراءاته، هضما وتمثلا يجعلانه في الأخير يستطيع صياغة مادة جديدة تُبرز فيها عناصر شخصيته ومواهبه، إلى جانب علمه وسعة إطلاعه.

وإذا كان ليس من شأننا هنا أن نرسم تخطيطا للكتابة المبدعة كما نفهمها، فإنما أتينا بهذه الملاحظات لنؤكد رأيا خرجنا به بعد دراسة مؤلفات الأستاذ بنعبد الله، وهي أنها بقدر ما تُثير إعجاب القارئ بكثرة المقروءات واتساع الإطلاع، بقدر ما تكشف عن ضآلة العطاء الشخصي، وضآلة المجهود الفكري الخاص، الذي لابد منه للمؤرخ إذا أراد تقديم صورة واضحة غنية عن الحضارة ومقوّماتها في أيّ قطر، وفي أيَّةِ حِقبة زمنية.

****

هذا من حيث الطابع العام الذي يُسيطر على كتاب الأستاذ بنعبد الله. أما من حيث مضمون المقالات التي يتألف منها فهي تختلف عن بعضها، سواء من حيث العمق أو من حيث استيعابها لجميع جوانب الموضوع المطروق.

يستهل الأستاذ بنعبد الله الجزء الأول من كتابه بمقالين: "وحدة المغرب العربي"، "الصحراء المغربية"، ثم بعد ذلك يقسم باقي المقالات إلى ثلاثة أقسام: "العناصر الحضارية بالمغرب منذ فجر الإسلام"، "المظهر الفكري للحضارات"، "المظهر الروحي للحضارة". أما الجزء الثاني فيتضمن ثلاثة أقسام: "المظهر الحضاري الاجتماعي"، "المظهر الحضاري الاقتصادي"، "المظهر الحضاري العسكري الدبلوماسي".

[1]. إن جل ما هو مكتوب في الصفحات الأولى من **تاريخ المغرب**، موجود حرفيا في **معطيات الحضارة** علاوة على فقرات ومقاطع عددية تتخلل صفحات الكتابة كله.

وواضح من هذا الفهرس أن المؤلف يغفل المظهر السياسي للحضارة الذي يتناول شكل -أو أشكال- الحكم، والهيكل التنظيمي للدولة، والشبكة الإدارية...إلخ، وهو مظهر لا تخفى أهميته.

وإذا كان من الصعب علينا هنا تتبُّعُ أقسامِ الكتاب وفصوله، واحدا واحدا، فلا مناص لنا من أن نستعرض بإيجازٍ بعض ما تتضمنه هذه الفصول مُعلقين ومناقشين كلما بدا لنا ذلك ضروريا.

يحاول المؤلف في بحث لمقومات وحدة المغرب العربي(ص:7-20ج 1) أن يُبْرِزَ بادئ ذي بدءٍ الوحدة السلالية لسكان شمال إفريقيا، فهو يستعرض بناء على أقوال بعض المؤرخين والباحثين توزع القبائل واندماج بعضها في بعض، وامتزاج الدم البربري بالدم العربي من أقدم العصور. كما يُحاول إبراز وحدة الأصل للعنصرين العربي والبربري اعتمادا على بعض الروايات التاريخية، ومثل ذلك يفعل عند تعرضه للغة كعنصر من عناصر وحدة المغرب العربي.

وهو في هذا الصدد لا يكتفي بالإشارة إلى مراحل تعريب المغرب بعد الفتح الإسلامي، بل يذهبُ بعيداً في مُحاولَةٍ منه للكشف عن وحدة الأصل في اللغة العربية والبربرية. أما عن الأعراف والتقاليد والعادات فإن بحثه فيها مختصر جدا (أقل من صفحة)، مع أنَّ الموضوع في نظرنا يحتاج إلى كبير بحث، خصوصا والكتاب كتاب حضارة. وفي آخر المقال يُحاول المؤلف إبراز الوحدة المغربية من خلال المظاهر الجغرافية، الطبيعية منها والاقتصادية.

وإذا جاز لنا أن نستخلص من هذا البحث مفهوم الأمة وعناصر وحدها، كما يراه المؤلف، فإنه يُمكن القول بأن هذا مفهومٌ ضعيفٌ لا يثبت أمام النقد. فالعامل العنصري (السلالي) الذي ركز عليه الأستاذ بنعبد الله لم تعد له أهمية تُذكر نظرا للاندماج الحاصل بين السلالات في المغرب وغير المغرب بسبب الهجرات الواسعة التي تمت خلال التاريخ. فالقول بأن المغرب العربي، أو أي بلد آخر ينحدر سكانه من سلالة معينة، وأن دم هذه السلالة مازال نقيا، هو قول ينطوي على كثير من التجاوز، وهذا ما جعل جُل الباحثين لا يُعيرون للجانب السلالي أهمية ما في قيام الأمم وتحديد عناصر وحدتها.

وَبِقَدْر ما حاول المؤلف إبراز وحدة الجنس كمقوم من مقومات الوحدة المغربية، بمقدار ما أهمل وحدة التاريخ. نعم لقد أشار إليها إشارة عابرة، وبشكل استطرادي عند بحثه للعناصر الأخرى، ولكننا نعتقد أن ذلك ليس كافيا بالمرة. كما أغفل المؤلف أيضا وحدة المشاعر والآمال والأهداف، ولم يُحاول إبراز هذه الوحدة سواءٌ خلال العصور التاريخية أو في العصر الرَّاهن.

وفي القسم الذي يتحدَّثُ فيه عن" العناصر الحضارية بالمغرب العربي" حاول إبراز الطابع الشرقي للحضارة المغربية وامتزاجها بالحضارة الأندلسية، والتأثير المتبادل بينهما، ولكن حديثه هنا أيضا، كان استعراضا تاريخيا، أكثر منه بحثا تحليليا يكشف عن أصالة هذا الطابع وسيطرته في المظاهر الحضارية المختلفة.

أما الجانب الفكري والروحي للحضارة المغربية والذي يتناول المواضيع التالية: قصة دخول اللغة العربية إلى المغرب- العربية لغة العلم والحضارة- وصل الفكر بين المغرب والمشرق- الصحافة- المقاومة في الأدب المغربي- التصوف...فقد أولى المؤلف عناية كبرى للأسماء والتواريخ على حساب تجسيم الشخصية الفكرية والروحية للناحية الثقافية من الحضارة المغربية.

نعم لقد حاول المؤلف إبراز سيطرة الاتجاه الصوفي في الحياة الفكرية بالمغرب، كما اجتهد في إقامة خط بين التصوف "الحق" والطريقة والشعوذة، ولكن بحثه في هذا الموضوع كان مقتصرا في الغالب على تاريخ ظهور التصوف ومراحل انتشاره وانحرافه. أما تحليل هذه الظاهرة المهمة، وبيان أسبابها، وجذورها العميقة، وعوامل انتشارها، والنتائج المترتبة عنها، فذلك ما لا نجده في "معطيات الحضارة المغربية"، مع أن ظاهرة التصوف وانتشار الطرقية هي من أهم الحوادث التاريخية التي لعبت دورا في تاريخ بلادنا، وبالتالي فهي تتطلب دراسة عميقة واسعة.

وإذا كان المؤلف قد عنون آخر فصول كتابه بـ "التصوف المغربي كمذهب اجتماعي" (ص:167-168 من الجزء الأول) فإن ما تحت هذا العنوان لا يتعدى كلاماً تضمُّه صفحتان ينتهي بتقرير أن الزوايا والربط كانت مأوى للفقراء والمساكين، مِما عمل على "إقرار السلام في المجتمع وإسعاف طبقاته المعوزة".

وواضح أن هذا لا يكفي وحده قط في إعطاء القارئ فكرة عن "المذهب الاجتماعي" الذي يتضمنه التصوف المغربي!

أما عن المظهر الاجتماعي للحضارة المغربية، الذي يستهل به المؤلف الجزء الثاني من كتابه، فإنه يتناول المواضيع التالية: المرأة المغربية- رسالة الأوقاف الإسلامية- الإسلام في المجتمع البربري- الحالة المدنية- سكان المغرب- وهو في كل ذلك يهتم بالأسماء والتواريخ أكثر من اهتمامه بأي شيء آخر. ففي فصل المرأة المغربية نجد صفحاته مشحونة بأسماء النساء اللائي سجلهن المؤرخون القدامى في مصنفاتهم لهذا السبب أو ذاك. أما دور المرأة المغربية في المجتمع خلال التاريخ، أما وضعيتها النسائية والمجتمعية، فهذا ما لا يُوَفِّيهِ الأستاذُ حَقَّهُ من البحث والتحليل. أما عن الأوقاف فيكاد يقتصر البحث فيها عن تاريخ نشوء الوقف وتطوُّرِه في المغرب وأماكن انتشاره، مُغْفِلاً، إغفالا يكاد يكون مطلقا، دور الوقف في الحياة الاجتماعية وعلاقته بمالية الدولة.

وعندما يبحث في موضوع الإسلام في المجتمع البربري يتعرض لمراحل تمكن الإسلام في البربر، مع إشارة إلى التشابه والتداخل القائم بين الأعراف البربرية والتشريع الإسلامي. وعن سكان المغرب يُحاول المؤلف أن يأتي بإحصائيات لعددهم عبر العصور مستعملا في ذلك بعض النصوص التاريخية.

وهكذا، فالأستاذ بنعبد الله لم يُحاول دراسة تكوين المجتمع المغربي ونظمه وطبقاته وآدابه وأخلاقه وحياة الجماعات فيه والعوامل المؤثرة في كل ذلك، بل إن القارئ لا يستشف قط من خلال مقالات المؤلف أية خاصية من خصائص المجتمع المغربي من الناحية الاجتماعية.

وفي المظهر الاقتصادي يتحدث المؤلف عن: الاقتصاد المغربي في ألف عام- الصناعة التقليدية- العملة التقليدية- العملة المغربية- تطور النظام الجبائي. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الأستاذ بنعبد لله يَخْلِطُ أحيانا بين الجغرافية الاقتصادية، والمظهر الاقتصادي للحضارة؛ فهو في بحثه يهتم بالإشارة إلى منتوجات المغرب وعلاقاته التجارية في كل عصر من العصور، أما علاقات هذه الأمور بالإنسان المغربي، وأساليبِ معيشته، ومختلف نواحي حياته، وتأثيرُ هذا المظهر على المظاهِر الأخرى، وأثره في الحياة الاجتماعية والسياسية والفكرية، فذلك ما يغفله المؤلف تماما.

وباختصار، فإن قيمة أبحاث الأستاذ بنعبد الله تكاد تَنْحَصِرُ فيما تُقَدِّمُهُ من معلوماتٍ تاريخِيَّةٍ حول هذا الموضوع أو ذاك، معلومات تحتاج إلى كثيرِ نَقْدٍ لاعتمادها فقط على مُجرد أخبار المخبرين وروايات الناقلين من المؤرخين القدامى والرحالة والأجانب، وَتُشَكِّلُ آراء واستنتاجات المؤرخين والباحثين الأجانب أهم ما يستشف منه المؤلف أدلته إذا احتاج إلى دليل. وغني عن البيان القول بأن الاستشهاد بقول كوتي أو تيراس أو جوليان في أمور تمت في عصور غابرة شيء غير مقبول، لكونهم لم يُعاصروا الأحداث، ولا عرفوها مباشرة، والمؤلف في كل ذلك يقتصر على الاستشهاد أو الاعتراض. أما رسم صورة للحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي عرفها المغرب، خلال العصور، وإبراز طابعها العام، وجوانب التطور فيها، والعلاقات الدياليكتيكية بينها، فذلك مالا يزود به المؤلف قارئه بصور واضحة جلية.

هذا وبالإضافة إلى ما ذُكِرَ، يُمكن أن نأخذ على المؤلف بعض الهفوات، التي وإن كانت جزئية بسيطة، فإنها لا تليق به كباحث جدي؛ من ذلك أنه يُشير إلى عدة قضايا يظهر أنه لم يستوف فيها البحث والتدقيق اللازمين، مما جعله يصوغها في شكل يكاد يذهب به إلى الخطأ.

فالأستاذ بنعبد الله عندما يبحث في عناصر وحدة المغرب العربي يُشير إلى رأي رينان في مقومات الأمة ويقول عنه أنه يعتبر "من دعائم الوطن: الوحدة الروحية وأهمها الدين والعواطف" (ص:12 ج1). وفي هذا خطأ أو ما يُشبه الخطأ[1]، فإذا كان رينان يؤكد على "الوحدة الروحية" كدعامة للوطن والأمة فإنه لا يعني بهذه الوحدة "الدين والعواطف"، بل التاريخ والرغبة المشتركة في العيش معا، يقول الفيلسوف الفرنسي رينان في محاضرة مشهورة له ألقاها يوم 11 مارس 1882 بالسوربون تحت عنوان "ماهية الأمة"، ما ترجمته:"...الدين ليس هو أيضا، أساسا كافيا لبناء أمة حديثة (...) لقد أصبح الدِّين قضية شخصية، وهو يخص ضمير كل فرد". ويشرح رينان مفهومه للأمة فيقول:"إن الأمة هي نفس، هي مبدأ روحي، وهناك عنصران هما في الحقيقة شيء واحد،

[1] . والغريب في الأمر أن الأستاذ بنعبد الله أورد فقرات من خطبة رينان هذه، وذلك في النص الفرنسي لكتابه الذي يل عنوان Les grands courante de la civilisation du Maghreb، ومن المستبعد أن يكون الخطأ في النص العربي راجعا إلى غلط مطبعي، لأن العبارة، موضوع الخطأ موجودة في الطبعة الأولى والثالثة أيضا.

يُشكلان هذه النفس، وهذا المبدأ الروحي، وأحد هذين العنصرين كامن في الماضي، والآخر كامن في الحاضر. إن الأول منهما هو الاشتراك في امتلاك ثروة من الذكريات، والثاني هو القبول والرضا الحاليين والرغبة في الحياة معا. والإرادة في الاستمرار في إظهار قيمة التراث الذي انتقل إلى الحاضر غير مجزء"[1]. وقد عرفت نظرية رينان في الأمة بنظرية "المشيئة"، وهي تقوم على الإرادة والرغبة لا على "الدين والعواطف".

ومن جُملة ذلك أيضا قوله عند حديثه عن تأثير التصوف الإسلامي في الفكر الأوروبي: "وسبينوزا اليهودي البرتغالي كان كلامه عن الذات والصفات نسخة من فلسفة المتصوفة المسلمين مع قليل من التحوير" (**معطيات** ج1-ص:127-128).

ونحن نرى أن مفهوم وحدة الوجود عند سبينوزا الهولندي يختلف اختلافا كبيرا عن وحدة الوجود في التصوف الإسلامي. بل إننا لا نجد -في حدود إطلاعنا- أية أوْجُهٍ لِلشَّبَهِ بين الذات والصفات في الفلسفة الإسلامية و"الذات والصفات" عند سبينوزا، وأكثر من ذلك، فنحن نعتقد أنه من الخطأ أن ننسب إلى هذا الفيلسوف البحث في الذات والصفات. إن فكرة الجوهر والأحوال والصفات، عند سبينوزا تختلف اختلافا أساسيا- لا "مع قليل من التحوير"- عن مفهوم الذات والصفات عند المتكلمين والفلاسفة والمتصوفة في الإسلام.

****

ومجمل القول، وبغض النظر عن هذه الأخطاء، فإن أبحاث الأستاذ بنعبد الله خالية من أية نظرة تركيبية عامة تشمل المظاهر –أو المعطيات- المختلفة التي تحدث عنها، وتُبَيّنُ مدى تداخلها وتأثيرها المتبادل، مع أن هذا شيءٌ أساسيٌّ وضروريٌّ في الأبحاث التي تتخذ الحضارة موضوعا لها. فالحضارة ليست عبارة عن ألواح مرصوفة بعضها إلى بعض، بشكل فوضوي، كألواح بيت من بيوت القصدير، بل هي كل موحد تتفاعل

[1] . توجد مقتطفات من هذه المحاضرة في النصوص الفلسفية "كوفيليي".
Cuvillier : *Textes choisis des auteures Philosophiques*, AHHAND COLIN, p :26 paris 1955.

أجزاؤه، وتُشكل وحدة تامة لها مميزاتها وخصائصها وطابعها العام، ومن ثمة فإن البحث في الحضارة يتطلب أكثر كثيرا من مجرد "القص واللصق"[1].

إن التأريخ للحضارة هو تأريخ لحياة الشعب بمختلف مظاهرها، وهذا يتطلب تصورا عميقا للماضي، واستشفافا للتطور الخفي الذي يُرى ببطء، وأحيانا بسرعة وعنف، ومحاولة جادة للكشف عن عوامل هذا التطور الذي يفصل في كل الميادين.

قيل عن كتاب **الاستقصا**[2]: إذا ردت كل فقرة فيه إلى الكتاب الذي أخذت منه فلن يبقى فيه بعد شي "يذكر"، ونحن نعتقد أن هذا القول يصدق أكثر على مؤلفات الأستاذ بنعبد الله.

وإذا كان مؤلف **مظاهر الحضارة المغربية** يقول في مقدمة الكتاب أنه لا يزعم أن الصورة التي يُقدمها "كاملة أو قريبة من الكمال، ولكن يمكن أن تُعتبر خطوةً أولى وجامعة في هذا السبيل"، فكم كنا نوَدُّ أن تكون السنوات الست التي تفصل ما بين الطبعة الأولى والثالثة فُرصة يستغلها المؤلف في التقدم والبحث خطوات أكبر وأوسع حتى يقدم لقراء المغرب ومثقفيه دراسة أكثر عمقا وأكثر أصالة.

د. في التاريخ "الحضاري"

المغرب عبر التاريخ كتاب مُطول في تاريخ المغرب للأستاذ إبراهيم حركات، وقد ظهر منه لِحَدِّ الآن المجلد الأول الذي يتناول تاريخ المغرب منذ "ما قبل التاريخ إلى نهاية الدولة الموحدية" في نحو 440 صفحة من القطع الكبير.

والأستاذ إبراهيم حركات معروف في عالم التأليف المدرسي بالمغرب، فقد "أعد حوالي ثلاثين كتابا مدرسيا وأبحاثا عديدة"، كما يقول ناشر الكتاب.

---

[1]."القص واللصق"، عبارة استعملها كولنجوود في وصف طريقة بعض المؤرخين الذين يقتصرون فقط على جمع الأخبار من المصادر وتنسيقها دون تحليل أو تعليل أو تركيب....(**فكرة التاريخ**).

[2]. **الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى** للشيخ أبو العباس أحمد خالد الناصري. يقع في تسعة أجزاء- دار الكتاب- البيضاء- 1954، وهو الكتاب الوحيد، من بين الكتب القديمة، الذي يتناول تاريخ المغرب منذ الفتح الإسلامي إلى النصف الثاني من القرن الماضي.

يُحدثنا المؤلف في مقدمة كتابه أنه سيُحاول "أن يضع حقائق التاريخ في نطاق العلم المُجَرَّد". وعن تبويب الكتاب يقول:"وقد قسمت تاريخ كل دولة إلى مراحل: دور النشأة، ودور العظمة، ثم دور الضعف الذي يتلوه فصل يُبَيِّنُ أسباب سقوط الدولة ومراحله، فأهمية أعمال الدولة بوجه عام، ثم علاقات المغرب بالخارج في عهد الدولة، وأخيرا يأتي الحديث عن الحياة الدينية التي تمثل تطوراتها قسما كبيرا من الحياة السياسية نفسها، وبعد ذلك استعرض الحضارة في عهد الدولة بما يدخل في ذلك من نظم الحكم والإدارة والحياة الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية والفكرية".

*****

إن هذه الفقرات التي اقتبسناها من مقدمة الكتاب تُنْبِئُنا عن طبيعة العمل الذي ألزم المؤلف نفسه القيام به. وإذا كان من السهل رسم تبويب من هذا الشكل، فإن التقيد به والإجابة عن الأسئلة التي يطرحها كل جانب من جوانبه هو شيء ينطوي على مغامرة كبرى، خصوصا عندما يتعلق الأمر بتاريخ بلد كالمغرب، لا زالت كثير من جوانبه غامضة، وغير قليل من مصادره غير متوفرة.

لقد ألزم المؤلف نفسه التَّقيُّد بالتبويب الذي خطه للكتاب، وهذا يُحمد له ولا شك، غير أن ذلك سَبَّبَ له صعوبات، وأوقعه في مخاطر كبيرة، لم يستطع تخطيها إلا على حساب الموضوعية والاحتراز والتحفظ في إصدار الأحكام وتقرير الأسباب، بل إنه كثيرا ما يبتعد عن ميدان التاريخ، ويتجاوز مُهِمَّتَهُ كمؤرخ، عندما يجد نفسه مضطرا لإيجاد الجواب على الأسئلة التي تطرحها عناوين كتابه، فهو عندما تعوزه المعلومات الكافية عن الحياة الإدارية أو الفكرية يعمد إلى الإتيان بترجمات للولاة، والقضاة والكتاب والحجاب، وزعماء الطرق الصوفية والأدباء، والشعراء، وكذلك الاستشهاد بأبيات من الشعر أو نماذج من النثر[1] (من الحياة الفكرية في عصر الأدارسة أورد نحو من ثلاثين بيتا من الشعر كنماذج للموضوعات التي تناولها الشعراء في هذا العصر). وواضح أن مثل هذه الأمور هي من ميدان تاريخ الأدب وكتب التراجم، لا من ميدان التاريخ العام. وقد انتبه المؤرخون القدامى إلى ذلك ففصلوا بين التأليف التاريخي والتأليف في الأدب أو في

[1]. أنظر الصفحات: 139-140-141-196-197-198-206-207-208-209-220-225-251-252-322-323-324-338-378-379-380-382-383-384-إلى 391-392-393-395-398-399-400.

التراجم. وإذا كان من الضروري للمؤرخ الرجوع إلى كتب الأدب والتراجم، فإن هذا لا يعني أنه يجوز له الدمج بين ما ورد فيها وبين التاريخ[1].

وشبيه بهذا ما يفعله أحيانا عند الحديث عن الحياة الاقتصادية عندما لا تتوافر لديه معلومات كافية، إذ يأتي بكلام عام لا يُفيد القارئ إفادة كبيرة، فهو يقول مثلا عن الحياة الاقتصادية في عهد الأدراسة:" كانت الأحوال الاقتصادية تختلف باختلاف الظروف الطبيعية والسياسية. أما في بداية عهد الدولة، فقد كانت الحياة الاقتصادية حسنة بفضل الغنائم التي حصل عليها الأمراء في حرب المشركين، بالإضافة إلى إنتاج سياسة تتفق مع مبادئ الإسلام الصحيحة (...) ونظرا لعدم عناية الدولة بالميدان الصحي، فقد كانت الأوبئة تفتك بالسكان فتكا، إلى جانب الجراد الذي كان يأتي على المزروعات فتتفاحش أثمان البضائع والمواد الغذائية..." (ص:129).

إن ههنا عبارة تثير الانتباه، لاشك، فهل يمكن- تاريخيا- القول بأن الدولة في عهد الأدارسة لم تكن تعتني بـ "الميدان الصحي"؟

الواقع أن الأستاذ حركات كثيرا ما يستعمل العبارات الجديدة بمفهومها المعاصر كـ"عناية الدولة بالميدان الصحي"، وهو شيء لا يقبله المُهتمون بميتودولوجيا التاريخ أو النقد التاريخي، لأنه يُشير إلى أن المؤرخ لم يستطع التحرر من قيود عصره والمفاهيم السائدة فيه، وأنه ينظر إلى الماضي بعين الحاضر، وإذا كان للمؤرخ أن يلمح معنى الماضي في الحاضر، فليس يُقْبَلُ مِنْهُ أن "يُسقط" الحاضر على الماضي، فـ" للحكم **على أزمنة للشعوب** الماضية يجب أن ينسحب المؤرخ من زمانه وشعبه". لأنه من "الغلط الخفي في التاريخ، الذهول عن تبدل الأحوال في الأمم والأجيال بتبدل الأعصار ومرور

[1] . على العكس مما ورد هنا، فالتأليف التاريخي لم يفصل بتانا بين التاريخ والتراجم، حيث اعتبر التأليف في مجال التراجم نوعا من التأليف التاريخي، واستمر وهذا التقليد قديم جدا، حيث عناوين عدد من معاجم التراجم تبدأ بكلمة تاريخ، مثل **التاريخ الكبير** للبخاري، و**تاريخ بغداد**، و**تاريخ دمشق**، وكان التصنيف البيبلوغرافي يضع دائما كتب التراجم المختلفة بجانب كتب التاريخ (بروفنصال نموذجا)، ولذلك لا يمكن استبعاد التراجم والسير من حقل التاريخ. والتاريخ كما لاحظ روزنتال هو مرادف للتراجم وسير الرجال عند غالبية المسلمين، ومما يؤكد ذلك على سبيل المثال افتتاح ابن خلكان مقدمة كتابه **وفيات الأعيان** بقوله: "هذا مختصر في التاريخ". وعليه فكتب التراجم حضرت في التاريخ الإسلامي منذ البداية واحتلت مكانة بارزة فيه، ولم تأخذ شكل الأعمال المستقلة. يراجع بهذا الخصوص: محمد بكور، **التاريخ والمؤرخون المغاربة في مرحلة الحماية** (1912-1956) قيد المناقشة (المُراجع).

الأيام"[1]. ونحن نعتقد أن الأستاذ حركات لم يُراع هذه الحقائق في كثير من أحكامه وتقريراته. فهو عندما يُناقش قضية عدم نجدة المنصور الموحدي لصلاح الدين الأيوبي يُبَرِّرُ ذلك بعدم استعمال هذا الأخير لـ "اللباقة الدبلوماسية". يقول: "غير أن بعض المُؤرِّخين يرون أن المنصور رفض تلبية طلب صلاح الدين بحجة أن هذا لم يُخاطبه بلقب أمير المؤمنين، ومع أن هذا في رأيي سبب وجيه في حد ذاته، لأن اللباقة الدبلوماسية كانت ومازالت ذات أثر بالغ في سير العلاقات بين الدول والملوك والرؤساء، فإنه لم يكن مع ذلك سوى عامل من عوامل رفض المنصور لطلب زميله" (ص:284). غير أن الأمر هنا، من الناحية التاريخية، ليس قضية "لباقة دبلوماسية"، بل قضية مبدأ، قضية اعتراف بالخلافة الإسلامية للعباسيين أو للموحدين. ولو أن الأمر يتعلق بمجرد "اللباقة الدبلوماسية"، فإن عبارة "أمير المسلمين" التي خاطب بها صلاح الدين زميله المنصور كافية وحدها. على أنَّ الرسالة كلها "لباقة" وإطراء، وقد كانت مرفوقة بهدايا كثيرة وثمينة كما يقول الأستاذ حركات نفسه.

****

والمؤلف يحرص دائما على تحديد أسباب سقوط الدولة وقيام أخرى، وهنا يطرح بنفسه في خضم مشكلة من أعقد المشاكل في التأليف التاريخي، وهي قضية" السببية في التاريخ". إذا كنا نطلب من المؤرخ أن يُحاول دائما تفهم أسباب وعوامل الحوادث التاريخية الهامة فيجب أن لا يكون ذلك مبنيا على الارتجال أو قائما عن نظرة ضيقة تغفل كثيرا من الجوانب. وعندما يتعلق الأمر بأسباب قيام دولة وسقوط أخرى فإن المؤرخ مطالب بتحريات كبيرة جدا، خصوصا عندما لا يصدر عن فلسفة مُعينة في التاريخ مُبررة التبرير الكافي. والأستاذ حركات لا يعير مشكلة "السببية" هذه أهمية ما، فهو يُقِرُّ وبسهولة أن سقوط دولة الأدارسة راجع إلى أسباب داخلية يُعددها كما يلي:

1) تقسيم المملكة بين أمراء العائلة المالكة.

2) إهمال الأدراسة أو يأسهم من القضاء على المذاهب المتناقضة والتي تخالف روح الإسلام في أكثرها.

[1]. ابن خلدون، **المقدمة**، ج1، ص:399.

3) عدم تأسيس حكومة وجيش قويين.

أما الأسباب الخارجية فهي:

1) تدخل الفاطميين.

2) تدخل الأمويين(120-121-122).

لاشك أن ههنا عوامل من شأنها أن تخلق للأدارسة متاعب كثيرة وخطيرة، ولكن هل يعكس القول أن هذه العوامل وحدها هي التي أسقطت دولتهم؟ وأيٌّ من هذه العوامل لعب دوراً أكبر؟ ألم يكن من الممكن أن تستمر الدولة القائمة رغم وجود هذه العوامل؟ وبالتالي ألا يكون سقوط الأدارسة راجعا إلى أمور أخرى؟ كل هذه أسئلة ينبغي أن يطرحها المؤرِّخُ حتى لا يصدر في أحكامه عن عدم روية وتفكير، وحتى لا تأتي آراءه جازمة قاطعة. فشك المؤرخ- كما يقولون- رائد حكمته[1]، وقديما قال الشاعر العربي:

نظرنا لأمر الحاضرين فرابنا***** فكيف بأمر الغابرين نصدّق

على أن المؤلف يستهين بهذه الحقائق استهانة كبرى عندما يبحث في أسباب سقوط المرابطين وقيام الموحدين، فهو يجعل من أسباب سقوط أولئك أسبابا لقيام هؤلاء! يحصر المؤلف عوامل سقوط الدولة المرابطية في الأمور التالية:

1) اتساع نفوذ الفقهاء.

2) ظهور الموحدين.

3) اختلال الأوضاع في المغرب والأندلس.

4) تدخل النساء، انتشار الخمر والفساد الخ...) (ص:182-183).

في حين يعزو أسباب تأسيس الدولة الموحدية إلى نفس العوامل:

1) العامل الاجتماعي (لم يكن المرابطون من الحزم بحيث يقضون على الانحلال الخلقي- بيع الخمر- نفوذ النساء).

[1]- شك المؤرخ رائد حكمته وتنسب لأسد رستم في كتابه مصطلح التاريخ (المراجع).

2) العامل العقيدي :(ظهور المهدي بن تومرت بعقيدته، اتهام المرابطين بالتجسيم...الخ).

3) العامل المذهبي(استبداد الفقهاء، الجمود الفكري).

4) العامل السياسي (ضعف ملوك المرابطين) (ص: 265-266).

لا شك أنَّ الأسباب هنا واحدة. فهي التي أسقطت دولة المرابطين وأقامت دولة الموحدين. شيء غير مقبول. فهل يكفي أن ينتشر الخمر ويستبد الفقهاء، ويظهر ابن تومرت بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، حتى تسقط دولة عظيمة كدولة المرابطين؟ وهل من المقبول أن يكون الخمر والنساء والفقهاء والمهدي بن تومرت أسبابا كافية لقيام دولة الموحدين؟

وإلى جانب هذا وذاك فإن المؤلف كثيرا ما لا يتحفظ في تبني رواية من الروايات المتناقضة. وإذا كنا لا نُعارض في أن يكون للمؤرخ رأيه الخاص، فإن عليه أن يُبرر هذا الرأي بما يُقيمه من أدلة وبراهين يستقيها من الحوادث التاريخية نفسها. ويكون هذا أكثر ضرورة حينما يتعلق الأمر بقضية هي مثار خلاف ومناقشات بين المؤرخين، كقضية التقاء المهدي ابن تومرت بالغزالي.

إن المؤرخ الذي يُريد "أن يضع حقائق التاريخ في نطاق العلم المجرد" يجب أن لا يعتمد على رواية يُفَصِّلُهَا دون غيرها، إلا بعد أن يُحاول إثبات صحتها تاريخيا، وهو شيء لم يفعله الأستاذ حركات في كتابه "المطول".

وصاحب **المغرب عبر التاريخ**، لم يسلم هو الآخر من الوقوع في التناقض، من ذلك أنه يُحدثنا عن مقاومة البربر للفتح الإسلامي فيقول:"أن ما لا يقل عن ثلثي قرن قد مضى قبل أن يتوصل العرب إلى إخضاع البربر، ولم يقضوا في غير شمال إفريقيا مثل هذه المدة من الفتح"(ص:88)، وأيضا: "كان صراع العرب عنيفا ضد البربر، إذ لم يلاقوا من شدة المقاومة البربرية مثلما لا قوه من البيزنطيين"(ص:90)، ولكنه يحدثنا في مكان آخر فيقول: "لم يكد العرب يزحفون نحو شمال إفريقيا حتى أقبل البربر يستجيبون لدعوتهم"(ص:92). وأيضا "لم يُسجل تاريخ الفتح الإسلامي مُقاومة تذكر من جانب زعماء البربر إذا استثنينا الكاهنة وكسيلة الذي ثار لكرامته الشخصية"(ص:92).

على أن الأستاذ حركات لا يقتصر على هذه الأحكام المتناقضة، بل هو يحرص على إبداء رأيه في التاريخ مُشيرا إلى الشكل الذي كان ينبغي أن تسير عليه أحداثه، فهو يقول: "ولو أن الولاة الأمويين أحسنوا السياسة وطبقوا مبادئ الإسلام الصحيحة في هذا الجزء من العالم الإسلامي لَسَهُلَ عليهم كسب البربر"(ص:92). إن "العلم المجرد" لا يقبل مثل هذا الكلام، فليس من مُهِمَّةِ المؤرخ أن يقدم نصائح وإرشادات، لأن ميدان بحثه هو "ما كان" لا "ما كان ينبغي أن يكون".

وحملات المُؤلف على الفاتحين الأمويين لا تقتصر على ما ذكر، بل هو يقول: "والواقع أن موسى بن نصير أساء إلى طارق باعتقاله والتنكيل به، بَيْدَ أن عمله هذا ليس إلا حلقة من سلسلة المساوئ التي ارتكبها الولاة الأمويون ضد البربر"(ص:108). وأن ثورات البربر "كانت ثورة على عنف الولاة الأمويين الذين كان معظمهم متوجها نحو الكسب والغنائم[1]، وهنا أيضا يقع الأستاذ حركات في تناقض خصوصا عندما يُحدثنا عن الكاهنة الزعيمة البربرية قائلا :"وأوحت إليها فكرة شيطانية بتخريب المدن والقرى والأشجار التي تُصادفها في الطريق توهُّماً منها أن العرب لم يأتوا إلى شمال إفريقيا إلا بقصد استيطانها واستغلال خيراتها."(ص:97).

والخلاصة أن العمل الذي قام به الأستاذ حركات يفتقد كثيرا من التحري الذي يُشَكِّلُ جوهر المُهِمَّةِ المُلقاة على كاهل المؤرخ، ولكن مع ذلك فإن كتاب **المغرب عبر التاريخ** لا يخلو من عناصر إيجابية، فعلاوة على محاولة المؤلف الجريئة التي تُشير إلى ثقة بالنفس كبيرة، فهناك مجهود لا يُنْكَرُ في محاولة تفهم الأحداث وبيان أسبابها، والاجتهاد في إبراز الجوانب الحضارية ومظاهر الحياة الفكرية، وهو شيء تبخل به المراجع والمصادر، مما يزيد في متاعب المؤرخ. ولكننا نعتقد أن جانبا مهما من هذه المتاعب يمكن التغلب عليه بالتزام المنهج العلمي في البحث والتحليل والتعليل.

[1]. أشرنا إلى هذه القضية في القسم الأول من هذه الدراسة.

هـ . رسائل جامعية

1. الزاوية الدلائية

الزاوية الدلائية ودورها العلمي والسياسي، ذلك هو عنوان رسالة الأستاذ محمد حجي لنيل دبلوم دراسات العليا في التاريخ، (كلية الآداب – الرباط، أبريل 1963)[1].

وغير خاف أن الحقبة التي تتناولها رسالة الأستاذ حجي، هي من أدق وأهم الفترات التي عرفها تاريخ المغرب، والتي مازالت محتاجة إلى مزيد من البحث والتنقيب. لقد ظهرت هذه الزاوية في الفترة ما بين انهيار الدولة السعدية وبلوغ الدولة العلوية أوجها على يد المولى إسماعيل (القرن السابع عشر). وهي فترة اتسمت بكثير من الفوضى والاضطراب والتدخل الأجنبي. فلقد كان التسابق نحو السلطة من كل جانب. ومن أهم مميزات هذه الحقبة من تاريخ بلادنا: مؤامرات البلاط الحاكم تارة، والتآمر الأجنبي تارة أخرى، والضرب على النعرة العصبية طورا، واللجوء إلى الدين واستغلاله أوسع استغلال طورا آخر. من أجل الحكم تُعلن الحرب على الأجانب، أو تُعقد الأحلاف معهم، ومن أجل الحكم تعبأ القبائل تعبئة نفسية- دينية- عصبية، ومن أجل السلطة تهجر الزوايا والربط بعد ازدهارها. أو تزدهر بعد هجران. أما الفقهاء والأئمة، فإن الفتاوى عندهم "تحت الطلب"، أولائك يُفْتُون بجواز قتال هؤلاء، وهؤلاء يُبيحون سفك دماء أولائك: قلق، اضطراب، غموض، فوضى، تلف هي أهم مميزات العصر الذي عاشت فيه هذه الزاوية الهامة التي اتخذها الأستاذ حجي موضوعا لبحثه.

قسم المؤلف كتابه إلى سبعة أبواب رئيسية، تتبع فيها أخبار وتطورات هذه الزاوية منذ تأسيسها إلى يوم انقراضها وتشتيت أهلها على يد المولى رشيد، والمولى إسماعيل.

تحدث في الباب الأول عن نشأة الزاوية الدلائية، وعالج في الباب الثاني تعاليمها الدينية، وخصص الباب الثالث لنشاطها العلمي، وتحدث في الباب الرابع عن انصراف الدلائيين عن الدين والعلم إلى السياسة والسعي وراء السلطة، وعرج في الباب الخامس على انتشار النفوذ السياسي لهذه الزاوية، أما الباب السادس فقد تتبع فيه الزاوية

[1] . صدرت الطبعة الأولى من هذه الدراسة سنة 1964 عن المطبعة الوطنية (المُراجِع).

الدلائية وهي تنهار بعد مجد وسلطة، في حين خصص الباب الثامن للحديث عن تشرد الدلائيين وانصراف علمائهم وفقهائهم إلى التدريس ونشر المعرفة من جديد.

لاشك أن الأستاذ حجي قد تمكن من تخطيط بحثه تخطيطا منهجيا يُساعد على تتبع الأدوار التي عرفتها هذه الزاوية بوضوح. وقد بذل الأستاذ جهودا كبيرة في البحث والتنقيب و"تصفية" الأخبار ومُقارنة الرِّوايات، مُستعملا في ذلك أكثر من مائة مرجع عربي وفرنسي. وعلاوة على ذلك يمتاز بحث الأستاذ لوقائع وأحداث الزاوية، وعلاقتها بغيرها من التشكيلات التي عرفها العصر، يمتاز عرضه بالتحري اللازم، والتحفظ في إصدار الأحكام، وأكثر من ذلك استطاع المؤلف أن يحدد موقع هذه الزاوية-أو الزاويتين القديمة والحديثة- تَحديدا دقيقا بفضل تقصيه لأخبارها بين مختلف المراجع. وعدم تقاعسه عن البحث في عين المكان بين الآثار والأطلال، وجمع المعلومات من أفواه السكان. مما يجعل بحثه بحثا جامعيا جديرا بهذا الاسم.

حقا لقد استطاع الأستاذ حجي أن ينتشل أخبار هذه الزاوية من بطون الكتب والمخطوطات، ويصوغ منها عرضا تاريخيا منظما وبأسلوب سلس جميل.

ولكن يظهر أن الأستاذ حجي قد اتخذ له مبدأ في التأليف التاريخي:"الاقتصار على وصف ما حدث"، وتلك وجهة نظر رفضناها، لأن المؤرخ يتدخل في الأحداث سواء عن شعور ووعي أو بدونهما. وهذا ما حدث فعلا للأستاذ حجي حيث نجد توجيهه و"رغباته" تتخلل الكتاب وإن بشكل خفي.

إن الاقتصار في التأريخ على الإتيان بـ"عرض إخباري" شيء لا يكفي بالمرة، مهما كان هذا العرض منظما ومتماسكا. فقيمة العمل التاريخي تتحدد، كما قلنا سابقا، بناء على ما يستطع المؤرخ تقديمه من صورة حية للماضي، تُبْرِزُ فيها الأحداث في ترابطها وتفاعلها وتسلسلها بشكل يجعل من الحوادث التاريخية وحدة كاملة، يستطيع القارىء من خلالها، وبما يضفيه عليها الباحث من تحليل وتركيب، أن يتبين بوضوح معالم الفترة المؤرخ لها، والتيارات السائدة فيها، ومقدار سيطرة هذا العامل أو ذاك في مجرياتها، في "صيغتها وشكلها[1]"، والمؤرخ إذا استطاع أن يفعل ذلك، استطاع أن يجعل من التاريخ

[1]. فقصد بالصيغة والشكل هنا المعنى الذي يعطيه لهما الجشطلتيون في نظريتهم حول الإدراك.

"بعثا للماضي"[1]. نحن لا نُريد من التاريخ مجموعة أخبار، وإنما نتوخَّى منه الكشف عن الحقيقة التاريخية التي تكمن وراء الأخبار.

نصل من ذلك إلى القول بأن شخصية الأستاذ حجي تكاد "تنعدم" في بحثه؛ فهو بمقدار ما يحرص على استقصاء الأخبار –غثها وسمينها- بقدر ما ينعدم أثر شخصيته كمؤرخ، أي كصانع للتاريخ.

وإذا جاز لنا أن ننظر إلى بحث الأستاذ حجي من زاوية هذا المفهوم الذي لدينا من التاريخ، فإنه يُمكننا حينئذ أن نأخذ عليه أمورا نعرضها فيما يلي:

1. إن عرض الأستاذ حجي لأوضاع الفترة التي ظهرت وعاشت فيها الزاوية الدلائية، عرض ناقص جدا. فهو يُخَصِّصُ صفحتين فقط (21-22) للحديث عن عصر الدلائيين، اقتصر فيهما على الإشارة باقتضاب إلى الصِّراعِ بين أبناء وحفدة المنصور الذهبي، لينتقل بعد ذلك إلى البحث في معاني "الرباط" والزاوية، وأصل الدلائيين وتأسيس زاويتهم ... وهكذا لم يُمَهِّد لموضوعه بشرح للوضعية الاجتماعية والسياسية والفكرية التي عاشها المغرب عند ظهور الدلائيين. كما أنه لم يتناول بالبحث التركيب الاجتماعي- القبلي للكتل المتصارعة، ومنها الكتلة الدلائية، حتى يستطع بذلك كله وضع الزاوية الدلائية في "مكانها" من السياق التاريخي، وتحديد هويتها الاجتماعية بين القوى المتصارعة.

2. هناك إشارات وردت في عرض الأستاذ حجي حول بعض القضايا الهامة لم يُعرها الأهمية اللازمة، رغم أنها قضايا تمس صميم الواقع الاجتماعي والسياسي في البلاد. من ذلك مثلا أنه يُشير (ص-30) إلى أن ملوك بني مرين كانوا يخصون الدلائيين بالاحترام، ويعفونهم من الضرائب والجبايات، ويمنحونهم إقطاعات أرضية. وأن الدلائيين احتفظوا بهذه الامتيازات في عهد السعديين. ولكنه لم يُحاول أن يبين من خلال ذلك، وبتعمق في البحث، الوضعية الاجتماعية والسياسية في البلاد، ونوعية المجتمع القائم آنئذ من الناحيتين الاقتصادية والقبلية. إذ مما لا شك فيه أن حصول الدلائيين على تلك الامتيازات من الدولتين المرينية والسعدية يعكس واقعا اجتماعيا على الباحث أن يجلو خصائصه ومقوماته.

[1] . عبارة "التاريخ بعثا للماضي" التي استخدمها مرار الأستاذ الجابري ترد عند المؤرخ الفرنسي جون ميشليه من القرن التاسع عشر، والذي اشتهر بقوله التاريخ هو "البعث الشامل للماضي" (المُراجع).

3. إذا كان الأستاذ حجي قد تقصى أخبار الزاوية وأهميتها كمركز ديني، فإنه قد اقتصر في ذلك على مظاهر سطحية: إكرام الضيف، الاحتفال بالعيد النبوي (ص45-47)، سند الزاوية في الشاذلية (ص-48-54)، ومن ثمة فهو لم يُحاول تصوير الجو الديني والفكري في ذلك العصر، ولا بيان ما كان لظاهرة التصوف من عظيم الأثر في توجيه الأحداث التاريخية بالبلاد.

4. في عرضه لأخبار الزاوية كمركز علمي، اقتصر على إحصاء العلوم التي كانت تُدَرَّسُ فيها، والأساتذة العاملين بها، والتلامذة المتخرجين منها. وهكذا لم يُحاول أن يدرس، ولا أن يُبين كيف أصبحت هذه الزاوية مركزا للثقافة العربية وهي الموجودة بين أحضان البربر. كما أنه لم يُبين لنا ما إذا كانت هذه الزاوية تشكل مدرسة من الناحية العلمية: الفقهية والدينية واللغوية، وما إذا كان لهذه الزاوية أثر ما في تعريب سكان تلك النواحي، وهم من البربر الأقحاح.

5. وكما اقتصر الأستاذ الباحث على عرض أخبار الزاوية من الناحيتين الدينية والعلمية، فعل نفس الشيء تقريبا عند عرضه للدور السياسي الذي قام به. وإذا كان المؤلف يجود ببعض المعلومات حول العوامل التي جعلت الزاوية تنقلب من مركز ديني للتعبد وإطعام الفقراء، إلى مركز علمي للدراسة (هجرة علماء فاس والمدن"العلمية" إليها، بسبب اختلال الأوضاع بعد وفاة المنصور الذهبي) (ص: 71) فإنه يقدم لنا الزاوية فجأة وقد انغمرت في خضم السياسة، وأخذت تلعب دورا خطيرا في توجيه الأحداث، وتفاقم الصراع الذي شبَّ آنذاك بشكل مذهل. نعم لقد صور المؤلف أبا بكر الدلائي مُؤسس الزاوية كرجل دين، وقدم لنا خلفه محمد بن أبي بكر كرجل علم، وعرض علينا محمد الحاج خلف هذا الأخير كرجل سياسة ورئاسة. ولكنه لم يُوضح لنا العوامل التي جعلت الزاوية تنتقل تدريجيا من التعبد والتصوف إلى العلم والبحث، إلى السياسة وإقامة إمارة واسعة.

لا شك أن ثمة أسبابا وعوامل تتعدى كثيرا الدور الذي اختاره أولائك الأشخاص أنفسهم، إن صح أنهم قد اختاروا بأنفسهم ولأنفسهم تلك الأدوار، على أنَّ الأستاذ حجي يَتَّجِهُ ببحثه كله وجهة تنحرف به ولو قليلا، عن الموضوعية؛ فهو يلوم من حين لآخر الدلائيين لانشغالهم بالسياسة. يقول مثلا: "ولكن السياسة تُعمي وتصم، والرئاسة تدفع

بصاحبها إلى حيث يُريد أو لا يُريد، وهكذا أكلت الغيرة صدر محمد الحاج، وأعياه الصبر، فزحف إلى تافيلالت...".(ص: 158). ويقول أيضا عن محمد الحاج هذا، "بهر بريق الجاه والسلطان وأعماه حب الرئاسة فانغمر في ميدان السياسة" (ص: 265)، ويتحدث في آخر خاتمة كتابه عن المولى الرشيد الذي: "رد إلى الدلائيين رشدهم وحملهم إلى فاس لِيُتابعوا أداء رسالتهم العلمية والدينية كما أدَّاها آباؤهم الأولون" (ص: 267).

لكم كنا نود أن يتجنب الأستاذ حجي مثل هذه العبارات التي قد يُشْتَمُّ منها أن الباحث يرغب في أن تجري الأحداث في وجهة غير الوجهة التي شقها لها التاريخ، وبالتالي قد يُفهم منها أن العنصر الذاتي قد تغلَّب على الرؤية الموضوعية في عمل الباحث المؤرخ.

وكم كنا نود أيضا أن تكون تحريات الأستاذ حجي أكثر دقة، خصوصا حينما يعرض، أخبارا وروايات فيها كثير من المبالغة، دون مناقشة أو اعتراض، من ذلك، مثلا، ما ينقله عن كتاب "البدور الضاوية" من أن محمد بن سعيد الدلائي كان يطحن كل يوم خمسا وعشرين صحفة من القمح، وعشرين تليسا من الشعير(ص: 46)، ويشرح الأستاذ حجي في تعليق له، فيقول : "أنها تقدر بثلاثة قناطير، ويقول عن التليس أنه كيل مزدوج ... تنقل فيه الحبوب على الدواب. وإذا قدرنا أن التليس يساوي قنطارا، وهو أقل ما تحمله الدابة، فإننا نستنتج بعملية حسابية بسيطة أن محمد بن سعيد الدلائي كان "يطحن كل يوم" نحوا من مائة قنطار، وهذا شيء من الصعب قبوله، بل إن الأستاذ حجي يقول: وقد خصص-السلطان محمد الحاج -خمسمائة بغلة لحمل الدقيق من الرحى إلى الزاوية، واتخذ قصعا عظيمة يطعم فيها الناس"(ص- 47). وإذا قدرنا أن أقل ما تحمله البغلة هو قنطار واحد، فإن الحاج الدلائي يستعمل 500 قنطار من الحبوب لإطعام الناس يوميا كما يُفهم ذلك من سياق الكلام ! لا شك أن هذا وذاك، من المبالغات التي انتقدها بشدة ابن خلدون على المؤرخين السابقين له، خاصة منهم المسعودي، وهو شيء لا يخفى على الأستاذ حجي.

2. نشأة دولة الشرفاء السعديين بالمغرب

ذلك هو عنوان رسالة الأستاذ عبد الكريم كريم[1]، وهي تتناول الفترة مابين تداعي الأسرة المرينية -أوائل القرن السادس عشر- وبلوغ الدولة السعدية أوج عزها في عهد المنصور الذهبي، (الربع الأخير من نفس القرن). فالموضوع إذن يعالج ثلاثة أرباع قرن من الزمان عاش المغرب خلالها حقبة من أخطر الحقب التي مرت على تاريخه الطويل: أحداث تتعاقب تعاقبا فوضويا، سلطة مركزية ضعيفة منحلة، ثورات هنا وهناك، احتلال للشواطئ من طرف البرتغال والاسبان، امتداد الإمبراطورية العثمانية إلى حدود المغرب وتهديدها إياه باستمرار، حركات جهاد ضد المحتل سرعان ما تنقلب إلى صراع داخلي من أجل السلطة، إلى غير هذا وذاك من أنواع الصراعات والنزاعات المتشابكة، والأحداث المتوالية المتعاقبة والتي تبدو وكأنها تجري في الفراغ.

تلك أبرز سمات هذه الفترة التي اختارها الأستاذ كريم موضوعا لدراسته.

إن المُطالع لهذه الرسالة ليعجب حقا، بتمكُّن المؤلف من مادَّته، وسيطرته على جوانبها المُتشعبة المُتشابكة، مِمَّا جعله يأتي بعرض منظم مركز متماسك، لا يُقلل من قيمته ذلك الارتباك في الأسلوب الذي ينزعج له القاريء، خصوصا في الصفحات الأولى، أو ذلك التكرار الذي يُشوش أحيانا تسلسل العرض وانتظامه.

لقد استطاع الأستاذ كريم أن يرسم معالم هذه الحقبة بوضوح كبير قلما نجد مثله في الكتب التي تؤرخ لهذه الفترة من تاريخها، فقد صَوَّرَ الظروف الدولية القائمة آنذاك تصويرا واضحا جليا، وتتبع تشابك المصالح والأطماع، وتداخل العلاقات بين القوى التي كانت تتسابق إلى بسط نفوذها على المغرب باعتباره منطقة إستراتيجية هامة. ولم يُغفل الأوضاع الداخلية بالبلاد، وإن كان حديثه عنها أقل تفصيلا من عرضه للوجه الخارجي للحقبة المؤرخ لها.

[1]. قدم الأستاذ كريم هذه الرسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في التاريخ – أبريل 1963، وقد اعتمدنا في دراستنا هذه على نسخة بالآلة الكاتبة محفوظة في كلية الأدب – الرباط.

أما من حيث طريقة العرض فقد سلك الأستاذ كريم أسلوبا تحليليا ينم عن "هضم" للأخبار ولتفاصيل الأحداث، الشيء الذي نفتقده لدى كثيرين ممن يلجأون إلى طريقة العرض الإخباري الجاف، التي تجعل من التاريخ تجميعا للأخبار والروايات.

ولكن رغم هذه الميزات التي ترفع من قيمة البحث، فإن لنا مع ذلك ملاحظات أساسية نُدرجها فيما يلي:

. لقد عالج الأستاذ كريم موضوعه من "الخارج"، إذا صح هذا التعبير، فهو أشبه بمتفرج من "فوق" يراقب الأحداث و يرسم مجراها وتطوراتها، و بالخصوص علاقاتها مع أحداث أخرى داخل المغرب وخارجه، ويظهر ذلك جليا منذ البداية. فالمؤلف ينطلق من شرح الظروف الدولية في حوض البحر الأبيض المتوسط في أواخر القرن الخامس عشر وأوائل القرن السادس عشر- وهي ظروف تمتاز بحدة الصراع بين الإمبراطورية العثمانية و"العالم المسيحي" - لينتقل بعد ذلك إلى رسم صورة للنزاع الاسباني – البرتغالي وتنافس الدولتين من أجل إقامة مراكز خاصة في الشواطئ المغربية لحماية حركتها الاستكشافية والتجارية عبر البحار خاصة المحيط الأطلسي، ليدخل أخيرا إلى المغرب ويُلقي على أوضاعه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية نظرة خاطفة ينصرف بعدها إلى حركات الجهاد ضد الاحتلال الأجنبي –البرتغالي الاسباني– وموقف القوى المتصارعة داخليا وخارجيا من هذه الحركات. وإذ يصل الأستاذ كريم ببحثه إلى هذه النقطة ينتقل إلى الحديث عن مراحل نشأة الدولة السعدية بسوس -الباب الثاني- ليعود إلى حملات البرتغال ضد السواحل المغربية ومحاولتهم احتلال المغرب بأكمله، مِمَّا سَيحملُ بعض فئات الشعب في الجنوب على تنصيب محمد القائم بأمر الله السعدي، بل ابنه أحمد الأعرج، أميرا عليها لقيادة الكفاح ضد الأجنبي المحتل. وهنا يبدأ السعديون في الظهور كحركة منظمة سرعان ما تدخل في اصطدامات مع الوطاسيين، وفي علاقة حرب أو هدنة أو تحالف – مع كل من الاسبانيين والبرتغاليين، مما سيمكنهم من توحيد الجنوب المغربي تحت قيادتهم – الباب الثالث – لمواجهة الوطاسيين، في نفس الوقت لاسترجاع بعض الثغور المحتلة (بكفاح أو بدونه نظرا لظروف الدولة المحتلة)، الشيء الذي سيجعل أنظار الشعب تتجه إليهم، والصفوف تتحد من حولهم، فيتمكنون من القضاء على الحكم الوطاسي نهائيا، ويقيمون دولة فتية لا تلبث أن تدخل في خلافات وحروب مع

الحكم العثماني –الباب الرابع– هذا الحكم الذي أصبح يُهدد المناطق الشرقية من المغرب بِمَدِّ استقراره في الجزائر. ولكن النزاع حول السلطة سرعان ما سيتفاقم داخل الأسرة السعدية مما سيكون من نتيجته قيام حروب بين الإخوة، والاستنجاد بالقوى الخارجية، الشيء الذي سينتهي بالزحف البرتغالي، ووقعة وادي المخازن، وبلوغ الدولة السعدية أوج عزها في عهد المنصور الذهبي حيث سينتهي بحث الأستاذ كريم.

لا شك أن لهذه النظرة "الخارجية" مزاياها، فهي تساعد على تتبع الأحداث البارزة عن كثب، وتمكن من رؤية تشابكها وتداخلها بوضوح، وبالتالي تساعد على رسم صورة متماسكة. ولكنها صورة لا تسمح بالنفاذ إلى باطن الأوضاع، ولا باستشفاف أبعادها العميقة، والتعرف على القوى الخفية المحركة.

إن قيام دولة من الدول، هو أولا وقبل كل شيء حدثٌ داخلي محض، ومهما كانت أهمية العوامل الخارجية، فإن البحث يجب أن ينطلق من تحليل دقيق للأوضاع الداخلية بُغية التعرف على حقيقة الظروف والملابسات المحلية التي دفعت بهذه الدولة إلى الوجود.

صحيح أن التدخل الأجنبي واحتلال مناطق من السواحل المغربية كان أحد العوامل الأساسية في قيام حركة السعديين، ولكن صحيح أيضا أن هذا التدخل قد سبقته ورافقته ظروف داخلية مشجعة، كما يتبين ذلك من خلال عرض الأستاذ كريم نفسه للأحداث، ولكن دون أن يهتم بها الاهتمام اللازم.

من أجل هذا وذاك، نجد أنفسنا مضطرين إلى القول بأن البحث الذي نحن بصدده، بحث هامشي. ولقد كان من الممكن أن تكون دراسة الأستاذ كريم في صميم الموضوع، لو كان عنوانها: "الملابسات الدولية التي رافقت قيام الدولة السعدية" أو شيء بهذا المعنى.

والملاحظة الثانية التي لا بد من تسجيلها هنا، هي أن الأستاذ كريم قد بالغ حينما قدم لنا الصراع بين القوى المتطاحنة في هذه الفترة، في صورة صراع ديني بين المسيحية والإسلام: فالمسيحية ممثلة في اسبانيا والبرتغال تريد اكتساح العالم الإسلامي وفي

مقدمته المغرب، والإسلام ممثلا في الدولة العثمانية تارة، وفي الحركة السعدية تارة أخرى، يُجاهد لإيقاف هذا "الاكتساح" عند حده!

وإذا كان في هذه النظرة شيء من الصواب، فإنها مع ذلك نظرة وحيدة الجانب، تغيب عنها حقائق أخرى ذات أثر كبير في تحريك هذا الصراع، وهي حقائق تفرض نفسها فرضا، مما جعل الأستاذ كريم يقع في تناقض: لقد قدم لنا الأستاذ المؤلف مؤسسي الدولة السعدية كمجاهدين ضد المسيحيين المتعصبة، وألح في ذلك إلحاحا، ولكنه عند تقدُّمِه في البحث، يَعْرِضُهُمْ علينا واحدا واحدا كمُهادنين، أو حلفاء، أو متآمرين مع المسيحية –اسبانيا والبرتغال– ضد القوى الداخلية، المتنافسة، تارة، وضد الخلافة الإسلامية الممثلة في الإمبراطورية العثمانية طورا.

يقول الأستاذ كريم في مقدمته رسالته (ص – ب): "ومن الذين تزعموا صفوف القتال، مؤسسو الدولة السعدية الذين ظهروا كقادة شعبيين (...) فأنشأوا دولة جديدة هدفها توحيد البلاد وتحرير سواحلها المغتصبة، الأمر الذي جعل الحكام السعديين يحتلون مكان القيادة الحقة لحركة الجهاد الإسلامي ببلاد المغرب. "فَهُم أبطال كفاح في الخارج ضد مراكز الاحتلال الأجنبي ومن يتعاون معها في الداخل (...). وبالكفاح لتوحيد البلاد وتحرير سواحلها المحتلة، استجاب السعديون لرغبات طبقات العامة. فظهروا كقادة شعبيين مختلفين تمام الاختلاف عن الوطاسيين وبعض رؤساء الإمارات المحلية الذين قبلوا التحالف مع أعداء البلاد في سبيل مصالحهم الخاصة" (ص:60).

لكن الأستاذ كريم، سرعان ما يَعْرِضُ علينا هؤلاء المؤسسين المجاهدين، في لون آخر: فالمولى أحمد الأعرج (المؤسس الفعلي للدولة): قد حاول استغلال أحداث فاس الداخلية والنزاع بين الأمراء الوطاسيين لصالحه، مما جعله يتمسك بالهدنة مع البرتغال رغم التحرشات وبعض الاعتداءات التي قاموا بها سواء في سوس أو في أحواز آسفي وأزمور ضد أراضي ورعايا السعديين: (ص:61)، بل إن المولى أحمد هذا "أبدى رغبته في أن تبقى له مراكش وتافيلالت، على أن يحتفظ الإمبراطور الإسباني بفاس وباقي دولة محمد الشيخ[1]" (ص: 97).

[1] . يقصد هنا شقيق المولى أحمد المذكور، وستتم المواجهة العسكرية بين الأخوين لاحقا وستنتهي لصالح محمد الشيخ (المُراجِع)

أما المولى محمد الشيخ (ثاني ملوك السعديين)، فإنه: "ما أن استعاد فاس – من يد الأتراك– حتى كتب إلى الإمبراطور الإسباني شارلكان، وإلى الملك البرتغالي جان الثالث يطلب مساعدتهم ضد الأتراك بالجزائر" (ص:105).

والمولى عبد الله الغالب (ابن محمد الشيخ وخلفه): "دفعته سياسة المهادنة هذه مع المسيحيين إلى الاستجابة لكثير من المطالب التي تقدمت بها بعض دول أروبا (...) كما عقد معاهدة (...) تقضي بتنازله عن مرسى القصر الكبير للفرنسيين مقابل مده بالأسلحة والعتاد الحربي، وإرسال فرقة عسكرية تكون بمثابة الحرس الخاص للغالب بالله" (ص:115). "أما المتوكل على الله فقد تابع خطة والده في التقرب من الدول المسيحية ومساعدتها" (ص: 127). وقصة المتوكل هذا، واستنجاده بالملك البرتغالي دون سيباستيان، معروفة" (وقعة وادي المخازن).

وهكذا فحماة الوطن، والمجاهدون ضد الاحتلال الأجنبي والغزو المسيحي الذين قدمهم لنا الأستاذ كريم في أول بحثه، نجدهم في سياق العرض، والواحد بعد الآخر، يتعاونون ويتحالفون ويتآمرون مع الإسبان والبرتغال من أجل مصالح خاصة تارة، وضد الأتراك المسلمين تارة أخرى، مما يجعل الصراع "المسيحي الإسلامي" الذي بني عليه الأستاذ كريم تحليلاته، يصبح غير ذي موضوع!

ليس مقصودنا هنا أن نبرز الحقائق التاريخية بهذا الشكل أو ذاك، ولا أن نحكم لهؤلاء أو عليهم، وإنما الذي نريد الوصول إليه هو أن هناك عاملا أساسيا جعل الأستاذ كريم يقع في هذه التناقضات، وهو اعتماده الكلي على وثائق (دوكاستري) (مصادر لم تنشر حول تاريخ المغرب). إن ما يقرب من تسعين بالمائة من هوامش صفحات رسالته كلها إحالات إلى هذه الوثائق، ومعنى ذلك أن الأستاذ كريم لم يستفد الاستفادة اللازمة من المصادر الوطنية، رغم كثرة ما يتعلق منها بالدولة السعدية: وثائق كتب مخطوطات ...إلخ.

ونحن نعتقد، أنه على الرغم مما قد تتميز به المصادر الأجنبية من دقة – وموضوعية أحيانا – فإنها غالبا ما تكون الحقائق التي تشير إليها، صادرة عن نظرة خارجية سطحية قد لا يقل خطرها عما قد تكون هناك تحيز في المصادر الوطنية، لأنه أكثر التصاقا بالواقع، وأشد احتكاكا به مما يجعل المعرفة التي نكتسبها بواسطته -فيما يتعلق

بالوضعية الداخلية للبلاد- كمراجع مساعدة ومكملة للمصادر الأساسية: المصادر الوطنية.

إنَّ الوثائق الأجنبية، وفي مُقدمتها وثائق دوكاستري، ذات قيمة كبرى ولا شك، ولكن يجب، كمَا يقول الأستاذ عياش:"أن لا ننسى أن الأوربي في المغرب لا ينظر إلى البلاد "كشيء في ذاته"، بل أنه يدرسه "كشيء لذاته"، من أجل أهداف التدخل الاقتصادي والسياسي والعسكري، فمعرفته عن هذه البلاد معرفة موجهة، ومنتقاة ومحدودة[1]، ومِنَّ ثمة فإن المعلومات التي يسجلها حول هذا البلد معلومات ذات طابع نفعي، ويجب أن تكون دوما موضوع شك.

و. مقالات وأبحاث مختلفة

سبق أن قلنا في مستهل هذا القسم، إن أهم وأبرز ما يتجه إليه المثقفون بالمغرب المعاصر، هو "بحث" تراثنا الوطني في مختلف مجالات الفكر، خاصة منها التاريخ.

يتجلى ذلك، ليس فقط فيما يطبع من الكتب، أو يحقق من المخطوطات، بل أيضا فيما تنشره المجلات خاصة منها ذات الصبغة العلمية: **مجلة البحث العلمي**، و**مجلة تطوان** و**مجلة هسبريس تامودا**، وإلى حد ما، **مجلة دعوة الحق**، ومن مقالات وأبحاث تتعلق بتاريخ بلادنا.

والمتصفح لأعداد هذه المجلات، يتبين بسهولة أن الكتابة التاريخية أخذت تستهوي معظم كتابنا على قلتهم، مختصين وغير مختصين، وهذا ما يجعل المقالات والأبحاث التي تنشر تختلف من حيث الجودة، وتتفاوت أصالة وعمقا. إنك لتجد من بينها مقالات هزيلة، وأخرى أدبية تاريخية إلى جانب دراسات وأبحاث جدية أصيلة.

وإذا كان المجال هنا لا يتسع لاستعراض هذه المقالات والأبحاث "التاريخية" فإنه لا مناص من الإشارة إلى بعض النماذج، نرجو أن تعكس ولو بصورة تقريبية بعض أوجه النشاط التاريخي الذي تعرفه بلادنا اليوم. وإذا كان الأجانب يساهمون بنصيب وافر في هذا النشاط، فإننا نقتصر فقط على واحد منهم يبدو لنا أكثر التصاقا بالتراث التاريخي بالمغرب، وأكثرهم فهما لملابسات الفترة التي يهتم بها.

---

[1]. G. AYACHE : *La question des archives historiques marocaine hesperis Tamuda*. Vol II France – 3. 1961

******

نبدأ بمقالات الأستاذ عبد القادر الصحراوي، ليس فقط لكونها من بين أقدم المقالات "التاريخية" التي ظهرت في مغرب ما بعد الاستقلال، بل أيضا لكونها ذات طابع خاص. نجد هذه المقالات في سلسلتين بمجلة **دعوة الحق**. السلسلة الأولى جمعها صاحبها في كتيب صغير تحت عنوان **جولات في تاريخ المغرب**[1]، أما السلسلة الثانية فقد نشر أول مقال منها في العدد الثاني: ديسمبر 1966 تحت عنوان: "على هامش قصة الفتح".

إن مقالات الأستاذ الصحراوي ليست أبحاثا تاريخية صميمة، فهي إلى "الأدب التاريخي" أقرب: إنها لا تقدم جديدا في ميدان المعرفة التاريخية، ولكنها تعرض بعض القضايا التاريخية في قالب أدبي "قصصي". وإذا كان الكاتب يعمد أحيانا إلى مناقشة بعض المسائل، فإن مناقشته غالبا ما تنتهي دون نتيجة معينة، أعني تأكيد حقيقة، أو تقرير رأي.[2]

ومع أن الأستاذ الصحراوي قد عاب في مقدمة كتابه المذكور على المؤرخين القدامى والمحدثين منهجهم الذي هو "عبارة عن سرد زمني للوقائع والأحداث وما عدا ذلك فكلام طويل عريض لا ينتهي عن المعارك والحروب....[3]، وبالرغم من أنه أكد أن على المؤرخ "أن لا يرسل العنان لمخيلته" [4]، فإنه لم يتقيد بالمنهج العلمي الذي دعا إليه، بل إن مقالاته لا تخلو من "كلام طويل عريض" صدر بعضه، إن لم يكن معظمه، من مخيلة أرسل لها العنان"، ومن ثمة فإن مقالاته لا ترقى إلى البحث التاريخي المنهجي.

وكمثال على ذلك نشير إلى مقاله الذي عنوانه: "جوانب من شخصية يوسف بن تاشفين" الذي يبدو أن الكاتب يعتز به اعتزازا كبيرا.[5]

يَسْتَهِلُّ الأستاذ الصحراوي مقاله بالهجوم على بعض الشعراء الأندلسيين "الوقحين الذين حملوا بعض المؤرخين بتأثير من شعرهم أن يصوروا ابن تاشفين في صورة رجل

---

[1] . الطبعة الأولى، دار الكتاب، 1961.

[2] . انظر مقاله المعنون بـ "صلاح الدين الأيوبي ويعقوب المنصور" جولات ... ص:6.

[3] .مقدمة الكتاب المذكور، ص: 5

[4] .نفس المرجع ص: 11.

[5] . انظر ص: 12 المرجع المذكور.

قاس غليظ، رجل جاهل متجاهل متأخر، مجرد من الإحساس والإنسانية والعواطف الكريمة النبيلة، بل إن بعض هؤلاء الشعراء الأندلسيين لم يتورَّع عن أن يشبهه بالبغل..." (ص:38)، بعد هذا، وبعد جدال طويل مع هؤلاء الشعراء، "يبرز" الأستاذ الصحراوي يوسف بن تاشفين في شخصيته "الحقيقية" فيقول عنه أنه: "لم يكن ذلك الغول المخيف الذي تصوره لنا أشعار الشعراء المرتزقة (...)، لقد كان كما يقدمه لنا التاريخ وسيما نحيفا معتدلا ترتاح النفس لمرآه." (ص:40)، وأنه "كان متسامحا" ألغى عقوبة الإعدام" [1]، وأنه كان أميا من ذلك الصنف الذي لا يسمح[2] بأي حال من الأحوال أن يقال عنه أنه جاهل"، وأيضا، " كانت من ورائه امرأة، امرأة عظيمة جدا، على حظ كبير من الجمال والذكاء والفهم وبعد النظر...." (ص:62)

من هذه الفقرات القصيرة يبدو واضحا أن الأستاذ الصحراوي "يستميت" في الدفاع عن يوسف بن تاشفين، ولكن "استماتته" كانت استماتة أديب، لا استماتة مؤرخ. والحق أن "جولات في تاريخ المغرب"، مثلها مثل "التهيئات على الفتح، لم تكن جولات مؤرخ، بل جولات أديب ذي أسلوب جميل وخيال خصب، ومقدرة كبيرة على التبسيط، مما يجعل منها أدبا تاريخيا ناجحا.

******

ومقالات الأستاذ عبد الله العمراني التي تحمل عنوان "الموحدون والحضارة"[3] هي أيضا رد، ولكن لا على بعض الشعراء، بل على بعض الكتاب من الشرق العربي الذين ما زال من بينهم من "يحمل على المغرب العربي حملته الشعواء بين الحين والآخر"[4]، فيصف أيدي الموحدين بأنها دكت أركان حضارة العرب، وخربت كنوز المعرفة والعلم، إلى أن "آل الأمر لأوروبا لكي تنقذ ما يُمكن إنقاذه من تراث عصر ذهبي سطع فيه نجم العرب عاليا في ميدان الطب وغيره من العلوم".

---

[1] . أشرنا إلى هذه المسألة ص: 17 من هذه الرسالة.

[2] - في الأصل عند الجابري يسمح كما أثبنا في النسخة التي نشرناها والتصحيح من الأصل الذي نقل عنه الجابري أي من كتاب الصحراوي (صاحب الدراسة).

[3] .**دعوة الحق**: عدد 2 ديسمبر 1965، والعددين 4-5 سنة 1966.

[4] . نفس المرجع ص: 92 (العدد 2، 1965).

لا شك أن هذا "التحامل" على المُوَحِّدينَ يستلزم الرد لوضع الأمور في نصابها، خدمة للحقيقة والتاريخ، وقد تصدى الأستاذ العمراني لذلك، ولكن رده كان ضعيفا رغم لهجته القاسية؛ لقد اقتصر على التأكيد بِأن الملوك الموحدين كانوا يرعون الأدب ويتذوقون الشعر، ويفهمون الفلسفة، ويعنون بالأطباء، مستشهدا في ذلك بأقوال بعض المؤرخين القدامى والمحدثين من العرب وغير العرب. ويتجلى جانب الضعف في رده، أكثر ما يتجلى، في التجائه إلى أقوال واستنتاجات بعض الباحثين الأجانب من أمثال "روم لاندو". وعلاوة على ما يمكن أن يقال في هذا "المؤرخ المنصف"، فإن الركون إلى رأيه لا يمكن أن يكون حجة ضد المردود عليه، لأن كليهما "باحث"، ولكل باحث أن يستنتج. وإنما تزكى استنتاجات أحدهما بما يقدم من أدلة تاريخية مقنعة، أو بما يكشف عنه من حقائق تؤكد ما ذهب إليه.

والأستاذ العمراني لم يقدم ما يكفي من هذه الحقائق. نعم لقد أشار إلى ابن طفيل وابن رشد وغيرهما من العلماء، ولكن كون هؤلاء عاشوا في كنف الموحدين وتحت حكمهم، لا يكفي دليلا على أن هؤلاء -الموحدون- قد دفعوا الحضارة إلى أمام وليس إلى وراء.

نحن هنا لا نطعن في الدولة الموحدية، بل إننا نعتقد مع الأستاذ العمراني أنهم خدموا الحضارة العربية، ولكننا كنا نود أن يقدم صاحب مقالات "الموحدون والحضارة" مزيدا من الحقائق التاريخية التي من شأنها أن تزيدنا اعتزازاً بالموحدين، وتعيد "المتحاملين" إلى الصَّواب فذلك، في نظرنا، أجدى من التحامل عليهم.

إلى جانب أمثال هذه المقالات، هناك أبحاث جدية جديرة بكل اعتبار وهي أبحاث رصينة[1] تستهدف تسليط بعض الأضواء على الجوانب العامة من تاريخنا.

وإذا كنا نجد أبحاثا من هذا النوع لكثير من المهتمين بتراثنا القومي، فإن الذين يبدو أنهم أكثر اهتماما بالأبحاث التاريخية هم السادة الأساتذة: محمد بن تاويت، ومحمد المنوني وجرمان عياش.

[1] - كانت رهينة في الطبعة الأولى وهو خطأ بين في الرّقن لا خطأ لغوي.

وحسب الأبحاث المنشورة لهؤلاء، لحد الآن، يمكننا القول بأن الأستاذ بن تاويت يهتم أكثر بالعصر السعدي، والأستاذ المنوني بالعصر المريني، أما الأستاذ عياش فيصرف جهوده في البحث إلى مغرب القرن التاسع عشر.

وإذا كان هؤلاء يختلفون من حيث الفترات التي يهتمون بها، فهم أكثر اختلافا في طريقة البحث والعرض: فالأستاذ بن تاويت ينشر وثائق مع تقديمات وتعليقات، وهي وثائق تتعلق بالعهد السعدي، وتتناول بالخصوص العلاقات بين ملوك وحكام وشخصيات هذا العهد مع بعض الدول الأوربية خاصة منها انجلترا.

إن هذه الوثائق "التاويتية" ذات أهمية كبرى، فهي تقدم معلومات جديدة ليس فقط في العلاقات المغربية الإنجليزية في ذلك العهد، بل أيضا تساعد على تبين الحالة الداخلية بالبلاد، مما يجعل منها وثائق مكملة لمختلف المصادر التاريخية الخاصة بالعصر السعدي[1].

وللأستاذ ابن تاويت أبحاث تاريخية أخرى[2] تُعالج بعض القضايا التاريخية وتتقيد بالمنهج العلمي.

أمَّا الأستاذ المنوني فيبدو أنه أكثر الباحثين انصرافا إلى ميدان التاريخ، ومن ثمة فإن ما ينشره يكتسي دوما طابع الجدة، فَهُوَ يتصيد المعلومات في مختلف المصادر الدفينة، المصادر التي يظهر أن المؤرخين القُدامى والمُحْدَثينَ لم يستعملوها، والتي يُقَدِّم الأستاذ المنوني قوائمَ طويلة لها في هوامش أبحاثه وملحقاتها مُشيرا إلى مكان وجودها وأرقام تسجيلها في الخزائن، إلى غير ذلك مما لا بُدَّ منه في كل عمل علمي.

والأستاذ المنوني يكاد يقتصر فيما يكتب على تجميع المعلومات، فهو لا يتدخل إلا لماما، ولا يُبدي رأيا إلا استثناء، ومن ثمة فهو لا يكتب التاريخ بل يُعِدُّ المواد الأوَّلية لِلتاريخ.

وبالعكس من هذا وذاك، فإن الأستاذ عياش يكتب التاريخ، بمعنى أن أبحاثه ليست تجميعا للمعلومات بل، هي تحليل وتركيب، وأصالة أبحاث الأستاذ عياش ليست راجعة

---

[1] . ينشر الأستاذ تاويت هذه الوثائق في **مجلة تطوان**.

[2] . أنظر الأعداد 3 . 4 . 6 . 9 من **مجلة تطوان**، والعددين 4 . 5 من **مجلة البحث العلمي**.

فقط إلى كونها صادرة عن مؤرخ يفهم مُهمته، بل أيضا لأنه يعتمد فيها على الوثائق الوطنية :إنه لا ينشر الوثيقة كما هي، ولكنه يبني عليها فيما يقول ويُقَرِّر، وذلك بعد مقارنات ونقد، تماما كما يفعل "صانع التاريخ".

ونستطيع أن نَتبين الفرق بين طريقة المنوني وأسلوب عياش من خلال بحثيهما حول موضوع "ظهور الطباعة بالمغرب". كتب الأستاذ عياش بحثا بنفس العنوان في مجلة **هسبريس** (مجلد5–1964)[1]، ونشر الأستاذ المنوني بحثا مماثلا بعنوان:" الطباعة الحجرية الفاسية" في مجلة **تطوان** (عدد 10–1965). فبينما نجد الأستاذ عياش يُحَلِّلُ ويُناقش ويستنتج، نجد الأستاذ المنوني يعرض أخبار ظهور الطباعة بالمغرب عرضا يكاد يخلو من كل تحليل أو مناقشة أو إبداء رأي.

نعم إن النتائج التي توصل إليها الأستاذان، والمعلومات التي يُقَدِّمانِها، تكاد تكون واحدة، ولكن الاختلاف قائم في طريقة العرض؛ الأستاذ عياش يكتب من "وراء" النصوص فَيُقَدِّمُ للقارئ بحثا تاريخيا منهجيا متماسكا. في حين نجد الأستاذ المنوني يُخضع بحثه للنصوص إما حرفيا وإما تلخيصا أو تبسيطا.

إن هذا لا يعني أننا ننتقص من قيمة أبحاث الأستاذ المنوني، فهي من بين أبحاث المُهْتَمِّين المغاربة بالتاريخ أكثر فائدة وأصالة. ومن غير شَكٍّ أنَّ مؤرخ الغد سيكون مدينا للأستاذ المنوني بأشياء كثيرة.

******

إلى هُنَا تنتهي هذه الجولة السَّريعة، استعرضنا خلالها حصيلتنا في العشر سنوات الماضية من الكتابة التاريخية، وهي حصيلة هزيلة ولا شك، إلى درجة تدفعنا إلى التَّساؤل عما إذا كان هنا في المغرب المعاصر مُؤَرِّخون حَقّاً؟

نعم، إنَّ الاهتمام بالتاريخ يتزايد باستمرار، والتسابق إلى الكشف عن "الجديد" في عالم المعرفة التاريخية الخاصة بالمغرب قائم على قدم وساق. وهذا في حَدِّ ذاته شيء

[1] . ينشر الأستاذ عياش أبحاثه بالفرنسية في مجلة **هسبريس**. ولا يفوتنا هنا أن نُشير إلى بحثه القيم: **جوانب الأزمة المالية للمغرب بعد الغزو الإسباني** سنة 1960 المنشور بالعربية في كتيب.

مُشجع ويبعث[1] على الأمل. ولكن يجب ألا ننسى أن البحث عن المصادر التاريخية المجهولة، أو الوثائق المطمورة، ليس هدفا في ذاته، فهذه وتلك لا تعدو أن تكون المواد الأولية التي يعتمد عليهما المؤرخ في إعادة بنائه للماضي.

إنَّ التاريخ ليس هو الوثائق وحدها، وهو لا يصنع من الوثائق فقط. إن شخصية المؤرخ يجب أن تلعب دورا هامّاً في صناعة التاريخ. هناك ثلاثة أركان لا بُدَّ من توافرها في العمل التاريخي: الوعي بحدود وأبعاد مهمة المؤرخ، والبحث المتواصل عن المادة التاريخية في مختلف المصادر، واستحضار الغرض المُتوخى من التاريخ.

لقد شرحنا في القسم الأول من هذه الدراسة أهم جوانب "الركن" الأول وحاولنا تطبيق ذلك على المؤلفات التاريخية المعاصرة. وفي الصفحات التالية سنحاول إلقاء بعض الأضواء على "الركنين" الثاني والثالث.

[1] - يبحث: هو خطأ يحصل في الرقن أثناء الكتابة ودليله الخطأ في حرف لا كلمة، وهو من الرقن وليس خطأ في اللغة، فهو ليس مثل خطأ كتابة هلم جرا بصيغة هلمجرا، ولا مثل خطأ إلى والدتي الذي.

خاتمة

من أجل تاريخ "حقيقي

1. التاريخ "الحقيقي"- 2. مصادر تاريخنا- 3. غرضنا من التاريخ.

1. التاريخ "الحقيقي"

ليس غرضنا -هنا- أن نرسم طريقا، أو نضع تخطيطا للكتابة التاريخية "النموذجية"، التي من شأنها أن تُعيد الماضي كما كان، وتتراءى فيها مُختلف مظاهر الحياة السالفة بتفاعلاتها وتطوراتها، فذلك هدف صعب المنال، يهدف إليه كل مؤرخ جاد، ولكن دون أن يصل إليه، أو يسمح لنفسه بإدعاء ذلك.

ليس هناك تاريخ نموذجي، فالتاريخ من صنع المؤرخ، وستبقى الكتابة التاريخية، مهما كانت جديتها وموضوعيتها، مصبوغة بشخصية المؤرخ، وبنظرته إلى الماضي، ومفاهيمه عن الحياة والإنسان، وبالتالي فليس هناك تاريخ حقيقي بكل معاني الكلمة، فالحقيقية التاريخية ستبقى دائما نسبية، وليست حقيقة، سواء في ميدان التاريخ أو في غيره من ميادين المعرفة، يمكن القول عنها أنها مطلقة؟

لكن، ومع ذلك، هناك حدودٌ لابُدَّ من مراعاتها وعدم تخطيها. إنَّ التأريخ الحق، أو ما نعتبره كذلك، هو الذي يرمي إلى تحقيق هدفين مزدوجين:

1- إعادة بناء الماضي كما كان، لا كما نريده أن يكون. وهذا يعني أنَّ على المؤرِّخ أنْ يتقيد بمعطيات الماضي، بوقائعه وأحداثه، وأن يعمل على الكشف عن هذه المعطيات في تفاعلها وتأثيرها المتبادل.

2- إعادة بنائه بالشكل الذي يُمكننا من أن نكتشف فيه بوضوح ما نتوخاه، وما نُريده منه. معنى ذلك أن نقطة الانطلاق يجب أن تكون هي اهتمامنا ومشاغلنا، وما نريده. ولكن هذا لا يعني أن "يُسقط" المؤرخ الحاضر على الماضي، بل المطلوب هو أن يُبرز في الماضي ما يُعين على فهم الحاضر.

نعم، إنه هُوَ هُوَ، لا يتبدل، ولا يُمكن أن يتبدل قط. ولكن بما أن نظرتنا إليه بتجدد اهتماماتنا ومشاغلنا، فيجب أن يكون البحث فيه منطلقا من هذه النظرة التي أَكْسَبَنَا إياها الحاضر الذي نحيا فيه، والمستقبل الذي نتطلع إليه. وبعبارة ابن خلدون، على المؤرخ أن يتحرَّى دوما "الأغراض من التاريخ".

وإذا كانت الدِّعاية، والتَّسلية، ومجرد الاطلاع، بل والعبرة، من جملة الأغراض التي قد تُتَوخى من التاريخ، فإن التاريخ الحق هو الذي يستهدف الكشف عن أصول الحاضر، وجذور الواقع الراهن، أي الذي يُقدم أجوبة صحيحة ومعقولة لتساؤلاتنا الحاضرة.

وعندما يتعلق الأمر ببلاد تجتاز تحوُّلاً أساسيا ومُنعطفا تاريخيا كبلادنا، فإن التأريخ لماضيها يجب أن يستهدف بيان التطورات التي أدت إلى هذه الفترة الدقيقة، وإيضاح العوامل القريبة والبعيدة، المباشرة وغير المباشرة، التي أدت بالمسيرة التاريخية إلى الوضعية الراهنة.

إن أية وضعية تاريخية، دقيقة كانت أو عادية، لا تحدُثُ تلقائيا، ولا تظهر بشكل عفوي، ولا تحت "عامل" الصدفة، بل إن كل ما يجري في الحاضر، له أصول وجذور في الماضي. ومن غير شك أن فهما صحيحا للماضي يُساعد على فهم الحاضر، مثلما أن فهم الحاضر، ووعي ملابساته، من شأنه أن يعمل على تجلية آفاق المستقبل.

نعم إننا لا نأمل من التاريخ أن يطلعنا على غياهب المستقبل، لأنَّ التاريخ لا يُعيد نفسه، ولا يتنبأ بالأحداث المقبلة، ولكن بما أن الحياة الإنسانية نظام عضوي، تنحصر فيه كل العناصر بعضها بعضا، ويُفَسِّرُ بعضها بعضها، فإن فهما جديدا للماضي يمنحنا في الوقت نفسه استشرافا جديدا للمستقبل، وهذا بدوره يبدو حاضرا في الحياة الفكرية والاجتماعية. ومن أجل هذا الازدواج في النظر إلى العالم –استرجاعا واستشرافا– كان على المؤرخ أن يختار نقطة انطلاقه، وهو لا يجد هذه النقطة إلا في عصره. إنه لا يستطيع أن يتجاوز ظروف تجربته الراهنة، فالمعرفة التاريخية جوابٌ على أسئلة محدودة، جواب لابد أن يُقدمه الماضي، إلا أن الأسئلة نفسها يضعها ويُمليها الحاضر، أي اهتماماتنا الفكرية الحاضرة، وحاجاتنا الأخلاقية والاجتماعية الراهنة[1].

[1]. كاسيرر، المرجع المذكور سابقا. ص: 303.

معنى ذلك، أنه إذا كان على المؤرخ أن ينقطع إلى الماضي ليغوص في أعماقه ليتمكن من فهم حقيقة أحداثه ومجرياته، ويتلمس من كتبه عوامل تحولاته وتطوراته، فعليه أيضا أن يستحضر دوما، الحاضر بمختلف مظاهره السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية والروحية، حتى يتأتى ربط أجزاء الواقع الراهن بأطراف الماضي الفائت.

بالأمس القريب، كان هدفنا من بعث الماضي، مُواجهة التحدي الاستعماري في كياننا، ومُقومات شخصيتنا، فكان لزاما أن يستهدف التأريخ ما يبعث الثقة في نفوسنا، ويُذكرنا بأمجادنا وبطولات أجدادنا، ويُلهمنا القوة والصمود أمام ذلك الحدث الغاشم. وهكذا تَغَنَّيْنَا بالعهود الزاهرة من تاريخنا، وأبرزنا فيه مظاهر العظمة والقوة، مُتجاهلين فترات الضعف وعوامله.

لقد قنعنا عند باديء نهضتنا القومية باستلهام "بحيرات" تاريخنا، معرضين عن صحاريه وفيافيه؟! فكم تَغَنَّيْنَا بالمرابطين الذي أطالوا من عمر الفردوس المفقود، وربطوا بينه وبين رمال الصحراء؟! وكم شذونا بالموحدين الذين وحدوا المغرب وجعلوا منه إمبراطورية تمتد من شواطئ الأطلسي إلى ضفاف النيل، إلى قلب الجزيرة الأيبيرية ! ثم كم زهونا بالسعديين الذين دحروا الزحف الأوروبي "الصليبي" وحملوا ألوية المغرب إلى السودان، فأثْرَوْا بلادنا بالذهب والعبيد! أمجاد بطولية وأحلام رائعة لذيذة أسكرتنا، وأسكرنا بها عقول ناشئتنا في المدارس، وعواطف شبابنا في الحلقات والخلايا، يوم لم يكن لنا ما نُواجه به تحدِّي القوى الاستعمارية الغالبة إلا تلك الصفحات المجيدة التي انتزعنا أطرها من سجل ماضينا، وصنعنا حروفها من تدفق خيالنا، وتأجُّجِ عواطفنا.

لم نكن آنذاك نقرأ التاريخ، ولكن كنا "نقرأ" ما ينبغي أن يكونه التاريخ، وإذا كان ذلك بالتصرف في الحقائق التاريخية، والتغافل عن جوانب أخرى هامة من ماضينا القريب والبعيد، مبررا –أو يمكن أن يكون مبررا– فإننا اليوم، وقد زال التحدي وأخذت نشوة النصر تتبخر من تجاويف أدمغتنا، ومشارب مشاعرنا، نفتح أعيننا أمام هذا التاريخ، لنقف مشدوهين، فاغري الأفواه، لنصيح بعد ذلك، وبدون تردد، تاريخ المغرب لم يُكتب بعد؟

لماذا هذا التحول؟ كيف يكون تاريخ المغرب "لم يكتب بعد" ونحن الذي تَغَنَّيْنَا، وشَدَوْنَا، وزَهَوْنَا، بمآثره وأمجاده؟

نعم، تاريخ المغرب لم يكتب بعد، ولكن، بالنسبة إلينا نحن الذي نعيش وضعية جديدة غير الوضعية التي عشناها أمس، أو التي عاشها من قبل أبائنا وأجدادنا.

إن هذه الوضعية الجديدة هي التي تبعث فينا الشعور بأن تاريخنا لم يُكتب بعد، لا لأنه كذلك، بل لأن ما كتب منه، والشكل الذي كُتِبَ به، لم يعد يتفق مع اهتماماتنا الحالية، ولم نعد نحن نجد فيه ما يدلنا على حاضرنا، فهو، خارج –أو يكاد– عن مجال اهتمامنا وَرُؤانا.

علينا إذن، أن نُعيد كتابة تاريخنا بالشكل الذي يُرضي تساؤلاتنا، ويلقي أضواء كاشفة على ملابسات حاضرنا، ويُزيل بعض الحجب عن وضعيتنا الراهنة، والوضعية أو الوضعيات التي نحن مقبلون على مواجهتها في الغد القريب.

نحن مدعوون إلى كتابة تاريخ "حقيقي" لبلادنا: حقيقي بالنِّسبة لنا، بالنسبة لهذا الحاضر الذي نعيشه، والذي يراه البعض منا أليما يجب تغييره، بينما يجد فيه آخرون وضعية مناسبة يجب الإبقاء عليها.

ولكن؟ كيف نكتب هذا التاريخ "الحقيقي"؟

إن الجواب على هذا السؤال تُمليه طبيعة المعرفة التاريخية نفسها، وهي المعرفة التي قُلنا عنها أنها ذات جانبين، موضوعي وذاتي، يمتزجان امتزاجا لا انفكاك له: جانب تحدده، المادة التاريخية التي على المؤرخ أن لا ينقطع قط عن البحث عنها في مختلف مصادرها. وجانب تُمليه الأغراض التي علينا أن نتوخاها من التاريخ.

وسنحاول في الصفحات التالية أن نُلقي بعض الأضواء على هذين الجانبين عَلَّنَا نتبين الأسس التي يجب أن نرتكز عليها في كتابة تاريخنا.

2. مصادر تاريخنا

لعل القسم الثاني من هذه الدراسة قد أبان بما فيه الكفاية، عن النقص الذي يطبع الكتابات التاريخية التي ظهرت حتى الآن، وهو نقص يتجلى، ليس فقط في العمل التاريخي كصناعة لها قواعدها وأصولها، بل أيضا في المادة التاريخية نفسها. إن معظم الذين مِنَّا أَلَّفُوا في التاريخ، قد اقتصروا في الغالب على الرجوع إلى المؤلفات التاريخية التقليدية، وإلى بعض أبحاث ودراسات المؤرخين الأجانب. ومع أنه لا غنى لنا عن الرجوع

إلى هذه وتلك، فإن الاقتصار عليها وحدها لن يُطلعنا إلا على جانب أو جوانب مُعينة من تاريخنا. وهكذا سيُصبح ما نكتبه اليوم في هذا الموضوع إما مُجرد تلخيص لما كُتِبَ بالأمس، وإما تصويرا للماضي كما نَتَخَيَّلُ ونتوهم أنه كان.

علينا، إذن، أن نرجع إلى كافة مصادر تاريخنا باختلاف أنوعها، وأن نحصل من البحث عنها وفيها أولى خطواتنا.

ليس يكفي للكشف عن حقائق التاريخ الركون إلى الكتب المؤلفة فيه وحده، بل لابد من البحث والتنقيب في مختلف المصنفات، المطبوعة منها والمخطوطة، سواء منها ما كان موضوعه: الأدب أو التراجم أو الفقه أو التفسير، أو ما كان ذا صبغة تاريخية ما. إن هذه الكتب تتضمن حقائق تاريخية هامة، وهي جديرة بكل اعتبار، خصوصا وهي حقائق تم تسجيلها عرضا، مما لا يدع مجالا للشك في نية مسجلها. إن هذه "الفلتات" التاريخية هي أشبه شيء بفلتات اللسان التي يتصيدها المحلل النفساني ليبني عليها تحليلاته واستنتاجاته.

إن المؤرخ أيَّ مؤرخ، مهما كانت جرأته، ومهما كان عزمه في أن لا يقول إلا "الحق"، لا يستطيع أن يسجل الحقيقة كاملة حول عصره، ووقائع وأحداث أيامه. ليس فقط لأنه بإمكانه الإحاطة بما يجري في الفترة التي عاشها ويؤرخ لها، بل أيضا لأن هناك حدودا، من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، تخطيها. حدودا يفرضها الواقع السياسي أو المجتمعي أو الديني أو غير ذلك من الأمور التي تُكَبِّلُ حرية الرأي بشكل مباشر أو غير مباشر. هذا بالإضافة إلى ما لم يكن يدخل في مجال اهتمامه ومشاغل عصره.

لابد إذن، لتكملة ما هو مسطور في الكتب التي جعلت التاريخ موضوعا لها، من الاستفادة من المصنفات الأخرى مهما كان الموضوع الذي تتناوله بعيدا عن التاريخ. إن هاهنا لكنزا، والأستاذ المنوني وبعض من ينحون نحوه، قد اهتدوا فعلا إلى بعض هذا الكنز في المصادر "الدقيقة"[1].

على أن أهم من ذلك كله هو الوثائق. وخزائن المغرب، الخاصة منها والعامة، غنية بوثائق مهمة تختزن كثيرا من الحقائق التاريخية التي لا نجد لها أثرا في غيرها من المصادر.

[1]. انظر أبحاثا من هذا النوع للأستاذ المنوني في مجلة "البحث العلمي" بالخصوص.

لقد نبه الأستاذ عياش إلى أهمية هذه الوثائق[1]. وإلى تنوعها وخصوبتها وغناها. ولاشك أن أصالة أبحاثه راجعة في الدرجة الأولى إلى تنقيبه في هذه الوثائق.

وإلى جانب وثائقنا الوطنية، لابد من الرجوع أيضا إلى الوثائق الأجنبية، سواء منها ما يوجد في دور المحفوظات والخزائن، أو ما نُشِرَ منها بخصوص المغرب كمجموعة دوكاستري الشهيرة. وهنا يجب أن نُنَبِّهَ من جديد إلى أن هذه الوثائق –الأجنبية– لا ينبغي الاعتماد عليها وحدها، مهما كانت درجة "الموضوعية" التي قد تتجلى فيها. إن نظرة أصحابها نظرة خارجية مصلحية، ومن ثمة فهي لا تعكس دوما حقيقة الواقع، ولا تسبر أغواره وأعماقه.

ليس هذا فحسب، بل لابد من الرجوع إلى كتب التاريخ الأخرى التي ألفها مؤرخون من الشرق العربي قديما وحديثا. إن مؤرخي العهد الأموي أو العصر العباسي أو ما تلا ذلك من عهود الدولة –أو الدول– العربية الإسلامية، كانوا ينظرون إلى أحداث العالم العربي على أنها أحداث وطن واحد، أو أمة واحدة هي الأمة الإسلامية، وأن ارتباط تاريخ المغرب بتاريخ العرب والإسلام ارتباط متين. ومن ثمة فإن هذه المصنفات تتضمن حقائق هامة، ليس فقط عن تاريخ بلادنا، بل أيضا، حقائق من شأنها أن تلقي أضواء على كثير من الأحداث التي نعرفها، والتي لم نتبين بعد العوامل الفاصلة فيها، ولا أسبابها البعيدة. إذ كيف نفهم مثلا "عنف الولاة الأمويين في المغرب" في عهد الفتح دون استحضار وضعية الدولة الأموية اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا؟ وكيف يُمكننا فهم شخصية المهدي بن تومرت والدعوة الموحدية، دون معرفة تفاصيل رحلته إلى الشرق، والتيارات السائدة هناك، ومدى تأثرها بها؟ بل كيف نتفهم موقف المنصور الموحدي من طلب صلاح الدين الأيوبي بدون الاطلاع على حقيقة العلاقات بين الرجلين –أو الدولتين– وهي علاقات يجب أن ننظر إليها، لا من المغرب فحسب، بل من المشرق أيضا؟

إلى جانب كل ذلك لابد من استثارة المصادر المادية، والبحث عنها (آثار، نقود...) وهي مصادر تقدم كثيرا من الأجوبة، كما تطرح غير قليل من الأسئلة.

---

[1]. انظر مقالا له في مجلة **هسبريس** العدد 2، سنة 1961 تحت عنوان: La question des archives historiques marocaines

ليس ثمة شك في أن هناك صعوبات جمة، تعترض المؤرخ أثناء بحثه في هذه المصادر المختلفة. فعلاوة على صعوبة الحصول على كثير من هذه المصادر، فإن الاطلاع عليها واستنطاقها شيء لا يمكن أن يقوم به مؤرخ واحد، ولو قضى معظم حياته بين صفحاتها وثناياها. ومن ثمة فإن البحث التاريخي يتطلب:

أ- مساعدات من جانب الدولة تمكن الباحث من التفرغ والاطلاع على مختلف الوثائق والمخطوطات، خصوصا وأن كثيرا منها أصبح ملكا لها (الخزانة الملكية). ثم لابد أيضا من مساعدات الهيئات الدولية، وخاصة منها الجامعة العربية التي يجب أن تلعب مصالحها المختصة دورا فعالا في تيسير الاطلاع على المخطوطات والوثائق في كل بلد عربي. وحبذا لو أنشأت الجامعة العربية أقساما للوثائق والمخطوطات المُستنسخة والمُصورة في العواصم العربية تسهيلا لمُهمة الباحثين وتيسيرا لعمل المؤرخين.

ب- هذا من جهة، ومن جهة ثانية فإن العمل التاريخي أصبح، كغيره من الجهود العلمية، يستدعي التخصص. لم يعد من الممكن قط أن يضطلع فرد واحد بالتأريخ لبلد من البلدان في مختلف عصوره. لذلك أصبح لزاما على المهتمين بالدراسات التاريخية أن يقتسموا العمل فيما بينهم، فيهتم كل منهم، أو مجموعة كاملة، بعصر معين أو بناحية من نواحي التأريخ للماضي، مع بقاء الاتصال بينهم مستمرا لتبادل المعلومات وتنسيق العمل. ولعل "جمعية تاريخ المغرب" إطار صالح لهذا الغرض. ونحن نرجوا أن تكون جمعية جامعة متفتحة، تعمل ليس فقط على تيسير الاتصال وتبادل المعلومات، بل أيضا على توحيد مناهج البحث، وإنشاء مدرسة مغربية في التأليف التاريخي، تكون امتدادا لـ "المدرسة" الخلدونية التي لم يُكتب لها أن تفتح أبوابها وتؤتي ثمارها.

لقد أبرزنا من قبل أهم جوانب النقص في العمل التاريخي للمغرب المعاصر، ونعني به النقص "المهني" الذي يتجلى في عدم إدراك بعض من تصدوا للتأليف التاريخي عندنا لحدود وأبعاد المهمة الملقاة على عاتق المؤرخ، وهي مهمة شرحنا أهم جوانبها في القسم الأول من هذه الدراسة. وإذا كنا هنا لا ننوي إعادة ما قلناه سابقا، فينبغي أن نؤكد أن العمل التاريخي، كأي عمل علمي، له أصول وقواعد ومتطلبات. وليس من الجدية أن يَعمد الإنسان على الخوض في ميدان يَجهلهُ وتغيب أسسه وأصوله.

إن أول مهمة للمؤرخ، هي فهم مُهمته، ووعي أبعادها وخطورتها وإدراك المسؤولية التي تترتب عنها. ولذلك فإن "الذين منا قد اتجهوا إلى التأريخ واتخذوا مجالهم في ميدان الفكر والعمل، مدعوون إلى أن يثابروا على توضيح وظيفتهم لأنفسهم، كي يستطيعوا إيضاحها لسواهم. إنهم مدعوون إلى أن يرتفعوا فوق مجرد رواية الأحداث وترديد الأخبار، إلى استجلاء معانيها لهم ولقومهم وللإنسانية، وإلى تبيان آثارها في مشكلات حياتهم الحاضرة وفي المصير الذي يتوجهون إليه، أو الذي يهيئونه بأيديهم وعقولهم. فإذا هم لبوا هذه الدعوة، ووفوا بمقتضياتها، حققوا أسمى مطالب وظيفتهم، وكانوا مبدعين فكرا وعملا: في تبين المصير وإعداده والتحكم فيه"[1].

3.غرضنا من التاريخ

على أن ذلك كله لا يكفي؛ إن استحضار المصادر، والمعرفة الواعية لشروط وقواعد العمل التاريخي، يجب أن يسبقها تحديد للجانب الآخر من المشكل، جانب الغرض الذي يجب توخيه من التاريخ.

لقد ألححنا غير ما مرة على أن التاريخ يجب أن يُكتب بالشكل الذي يُمَكِّنُ من معرفة الماضي في الحاضر. وهذا يتطلب، بدون شك، معرفة الحاضر بكل ظروفه وملابساته. وإذا كان التاريخ جوابا على أسئلة يضعها الحاضر، فإن وضع الأسئلة يتوقف على معرفة: من نحن، ومن نريد أن نكون؟

وإذا كنا ما نزال نصارع الحياة من أجل تحديد "ماهيتها"، فليس معنى ذلك أنه ينبغي أن نُوَلِّيَ الأدبار عن الماضي، إلى أن تتضح حدود شخصيتنا، وتتبلور مظاهر واقعنا ومعالم مستقبلنا، أي إلى أن تتحدد اهتماماتنا. كلا، إننا لا نلجأ إلى التاريخ إلا من أجل أن يُعيننا على فهم حاضرنا واستشراف خطوط مستقبلنا.

كيف نكتب تاريخنا إذن؟ ومن أي أساس ننطلق؟

إن استعراض وتحليل وجهات النظر السائدة بين ظهرانينا اليوم ربما تهدينا إلى تبين وجهة نظر المستقبل، وبالتالي ربما تمكننا من التعرف على الزاوية التي علينا أن ننظر منها إلى الماضي.

---

[1]. قسطنطين زريق: **نحن والتاريخ**، ص: 23، طبعة ثانية.

*****

في السنة الماضية طرحت مجلة "المعرفة" الدمشقية للمناقشة موضوع:" كيف نكتب تاريخنا القومي؟"[1] (لمن يُكتب، وكيف، ولماذا؟)

وقد شارك كبار المهتمين بالتاريخ في سوريا في هذه المناقشة. وإذا كانوا قد اتفقوا جميعهم حول ضرورة[2] اعتماد المنهج العلمي في البحث، فقد اختلفوا حول الزاوية التي ينبغي أن ينظر منها إلى الماضي، والتفسير الذي يجب اعتماده عند تعليل الأحداث. لقد كانت الأجوبة "تحمل طابع أصحابها: كان منهم من نادى بوجوب النظر إلى التاريخ العربي على أنه تاريخ "الجنس العربي"، الذي يمتد "ضمن الإطار الحضاري الذي استقر فوق الرافدين، وسواحل الشام وسهولها، وسهول وادي النيل، وسهول اليمن وجبالها، وسواحل بلاد المغرب حتى يومنا هذا، وممتدا أكثر من خمسة آلاف عام قبل المسيح"[3].

وكان من بينهم من رأى "أن الصبغة الحضارية لتاريخ العرب التي تُحدِّدُ معالمه الذاتية بالنسبة إلى غيره(...) هي إيمانهم بإيجاد حضارة إنسانية تجتمع عليها الشعوب والأقوام على صعيد مشترك من المفاهيم الفكرية ونظم الحياة، التي تتحقق فيها المساواة بين البشر وإقامة العدل وسائر المثل العليا التي تتقدم بالبشرية ماديا ومعنويا. وقد كان الإسلام هو جماع هذه المثل العليا، وهو أساس هذه الحضارة..."[4]. ونادى غير هذا وذاك، بأن "كتابة التاريخ من وجهة نظر تَقَدُّمِيَّة هي إحدى الجبهات التي ينبغي النضال فيها، بُغية تهديم جميع البنى الفوقية للمجتمع القديم. إن كتب التاريخ التقليدية تُعتبر جزءا من البناء الإيديولوجي للمجتمع العربي القديم[5].

واضح أن هذه الآراء تُعتبر من أبرز الاتجاهات السائدة اليوم في العالم العربي، وهي اتجاهات تتصارع وتتنازع البقاء.

---

[1] . جمعت الأجوبة في كتاب صغير ضمن سلسلة كتب قومية (عدد9) التي تصدرها وزارة الثقافة والإرشاد القومي بدمشق تحت عنوان: **كيف نكتب تاريخنا القومي؟**

[2] - خطأ الرقن في ط1: صورة وليس صرورة كما زعم هلمجرا.

[3] . الأستاذ سليمان الخش ص18 من الكتاب المذكور.

[4] . محمد المبارك، ص72، المرجع المذكور.

[5] . ياسين رفاعية، ص 87، نفس المرجع.

وقد سبق للأستاذ قسطنطين زريق أن تعرض لهذه المسألة التي نحن بصددها[1]، فصنف الآراء والاتجاهات المتصارعة في البلاد العربية حول موضوع: "موقفنا من الماضي"، إلى تيارات أربعة هي:

1. **التيار التقليدي:** وهو نابع من مصادر القرون الوسطى. وأصحابه ينظرون إلى تاريخنا على أنه تاريخ الأمة الإسلامية، وعلى أن مجرى التاريخ الإسلامي هو المجرى الرئيسي في التاريخ العالمي، وهم يصدرون في فهمهم للتاريخ جملة وتفصيلا من "تعليل إلهي". كما أن أسلوبهم في التاريخ يعتمد على التسليم والركون إلى أخبار السلف.

2. **التيار القومي:** ويصدر أصحابه في فهمهم للتاريخ من الإيمان بوحدة الأمة العربية المستمدة من وحدة اللغة والتقاليد والمصالح والآمال والأهداف.

3. **التيار الماركسي:** وهو يصدر عن فلسفة شاملة-معلومة- في تعليل الكون والإنسان والتاريخ.

4. **التيار "العلمي":** وهو جدول ضعيف، لازال يشق طريقه ببطء بين هذه التيارات. وهو يستهدف النظر إلى الماضي" دون فكرة سابقة أو فلسفة مفروضة".

*****

تلك هي الاتجاهات، أو التيارات، التي تُحَدِّدُ موقف العرب اليوم من تاريخهم، ولاشك أننا نجد هنا في المغرب، من بين المهتمين بدراسة ماضي هذه البلاد، من ينتمون إلى هذا الاتجاه أو ذاك، أو على الأقل من يمكن تصنيفهم كذلك.

أ. لعل أبرز هذه الاتجاهات، هو الاتجاه التقليدي، ويحمل لواءه علماؤنا التقليديون، من فقهاء ومحدثين و"مؤرخين" وغيرهم ممن تلقوا ثقافتهم في المعاهد الدينية المنتشرة في أنحاء عديدة من المغرب والتي تشكل جامعة القرويين بالنسبة إليها مركز إشعاع.

وغني عن البيان القول بأن هذا التيار هو استمرار للثقافة القديمة منهجا ومضمونا، أسلوبا وتفكيرا؛ فبالرغم من "التجديد" الذي أدخل على النظام التعليمي في المعاهد التي ينبع منها ويتغذى فيها هذا التيار، ومع أن الثقافة ""الجديدة" أخذت تتسرب إلى مختلف

[1]. يُراجع **نحن والتاريخ**.

الأوساط، فإن هذا الاتجاه ما يزال يحتفظ بأصوله، بروحه ومفاهيمه، بشكل لا يختلف كثيرا عما كان عليه الأمر في القرون الوسطى.

إن نظرة أصحاب هذا الاتجاه إلى التاريخ، بل إلى الحياة عموما، مازالت نظرة مغلقة[1] على نفسها. وإذا كان هؤلاء يصدرون في تفكيرهم ومفاهيمهم عن تعليل إلهي لكل ما حدث ويحدث، فإن الدين عند معظمهم ما زال لم يتحرر بعد من الشوائب التي علقت به، ومازال اعتماد العقل دون النقل في نظرهم بدعة أو شبيها بالبدعة، فالحقيقة عندهم مرتبطة بالكلمة المسموعة وحدها، المؤيدة بالأسانيد (لصحيحة) أو العنعنة المتسلسلة.

لقد كان الغرض من التاريخ -حسب هذا الاتجاه- مرهونا بكونه من المعارف المساعدة لعلوم الدين، لأن "علم التاريخ لما كان مطلعا على أحوال الأمم والأجيال، ومفصحا عن عوائد الملوك والأقيال، ومبينا من أعراف الناس وأزيائهم ونحلهم وأديانهم ما فيه عبرة لمن اعتبر، وحكمة بالغة لمن تدبر وافتكر كان معينا على الفقه ولابد"[2]. وأما حكمه "فإنه يكون مطلوبا في غالب الحالات، وربما كان فرض كفاية"[3].

إن التاريخ عند هؤلاء هو كما كان عند من قبلهم، تاريخ الإسلام، فهم لا يهتمون بتواريخ غير الدول الإسلامية إلا بقدر ما كان للعجم من علاقات مع المسلمين. ولاشك أن العصور التي يعتزون بها، ويَحِنُّونَ إليها هي العصور التي عرفت ازدهارا دينيا، أو اعتقدوا أنها كذلك، ومن هنا كان البكاء على بعض العصور من تاريخ المغرب، كعصر المرابطين، ليس فقط لأن أبناء لمثونة[4] أنقذوا الأندلس، بل أيضا لأنَّ الفقهاء في عصرهم عظمت مكانتهم، وفتح المجال لهم في تسيير شؤون الدولة.

---

[1] - زعم هلمجرا أنها منغلقة وهو تصويب بالخطأ فالصحيح كما أثبتناه استنادا نص الجابري، وقد نجح هلمجرا في تحقيقه المزعوم حيث يستبدل في الغالب ما هو صواب في الأصل بالخطأ من مخيلته.

[2] . **الاستقصا**، مقدمة الجزء الأول، ص 3، 4.

[3] . **إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس**، لابن زيدان، ج1، ص 11.

[4] - قبيلة لمثونة أو لمتونة، وكلاهُما صحيح، فنطق الثاء في اللهجة الأمازيغية مُتداول، رغم أن اسم لمتونة أكثر استعمالا كما هو الحال مع ايت ورياغل اللفظ الأكثر استعمالا بينما محليا آيث وياغر هو الأقرب للهجة المحلية.

جملة القول أن نظرة هؤلاء إلى التاريخ هي جزء من نظرتهم إلى الحياة[1]، وهي نظرة تُقَدِّسُ الماضي، وترى أن المستقبل يجب أن يُبنى على غرار:"لا يصلح أمر هذه الأمة، إلا بما صلح به أولها".

ب. وثاني الاتجاهات السائدة في مغرب اليوم، (والذي قد يأتي في الدرجة الثانية من حيث القوة والانتشار، بعد الاتجاه الأول)[2]، هو التيار الإقليمي. وأصحاب النزعة الإقليمية في المغرب قسمان: فريق يُوَلِّي وجهه نحو الشرق، وفريق يُريد "التفتح" "نحو الغرب.

وإذا كان الفريقان ينظران إلى المغرب وتاريخه كوحدة مستقلة، وكيان واحد بقي طوال عهوده التاريخية مُحافظا على شخصيته روحاً وخصائص ورقعة أرض، فإنهما يختلفان بعد ذلك: فريق مشدود إلى الشرق الإسلامي وحضارته، وفريق مشدود إلى الغرب- فرنسا- وثقافته.

المغرب عند الفريق الأول هو جزء من بلاد الإسلام، ولكنه جزء استقل منذ البداية ليبقى كذلك إلى الآن. إن خروج المغرب عن الجماعة الإسلامية منذ عهود مبكرة "أفاد المغرب كثيرا" لاسيما وأن مآل البلاد الإسلامية كان هو التجزئة قطعا"[3].

إنهم لا ينكرون ما كان، وما لايزال، للمغرب من وشائج القربى مع العالم العربي. ولكنها وشائج قائمة-في نظرهم- على وحدة الدين الذي حافظ للبلاد العربية على لغتها، ومنحها حضارتها ومجدها. ومن ثمة فإن المغرب وحدة مستقلة في إطار الكل. وليس الكل إلا العالم العربي، بل العالم الإسلامي.

---

[1] . يمكن أن ندرج ضمن هذا الاتجاه أسماء السادة: الأستاذ محمد داود، والمرحوم المختار السوسي، والأستاذ عبد الله الجراري.

[2] - العبارة بين قوسين سقطت في الطبعة الأولى ونثبتها هنا، وللأسف غابت عن طبعة زحل المسروقة عنا، لأنه لا يمتلك النص، وعليه ليكون منسجما مع نفسه عليه أن يعيد طبع الكتاب ثانية حتى يضيف هذه الفقرة ليكون تحقيقه فعلا تحقيقا كاملا، وهذا مُسنجد ربما لم يخطر بباله. فأي تحقيق هذا الذي يتضمن إسقاطا لجملة في سطر ونصف. ماالحل مع هذا الإسقاط، ولماذا لم تتنبه مخيلته الواسعة للأمر (المُراجع)

[3] . عبد الله كنون: **مدخل إلى تاريخ المغرب**، ص27. ويمكن اعتبار الأستاذ كنون من أقطاب هذا الاتجاه.

إن نظرة هؤلاء إلى تاريخ المغرب تتحدد من هذه الزاوية، زاوية الإقليمية والإسلام، ومن ثم فهم يلتقون مع التيار الأول، التيار التقليدي، في نظرتهم إلى الكون ومفاهيمهم حول الحياة والإنسان.

أما الفريق الثاني من أصحاب النظرة الإقليمية هذه، فهم لا يعيرون كبير اهتمام لارتباط المغرب بالعروبة والإسلام. فالمغرب حسب رأيهم أقرب إلى أوروبا منه إلى الشرق، ومن ثمة فبإمكانه -بل من واجبه- أن يستفيد من الغرب وتقدمه، من علمانيته وتكتيكه، إذا هو أراد أن يتقدم ويزدهر.

إن هؤلاء يصدرون في تصورهم للمغرب من مقولة: "الشرق شرق والمغرب غرب"، وإذا كان لا مناص من القول بشرقية المغرب، فليكن ذلك على أساس أنه "صلة الوصل" بين الشرق والغرب. وإذا كان المغرب جزء من مجموعة، فإن هذه يجب أن تكون بلدان شمال إفريقيا أو "المغرب الكبير" لا أقل ولا أكثر، وبالتالي فإن تاريخ المغرب هو تاريخ بلد تعرض للغزو الفينيقي والروماني والوندالي والإسلامي. إن هذا التاريخ يجب أن يُكتب على ضوء: المغرب-الشمال الإفريقي المتفتح على الغرب، والذي يشكل مجموعة هامة من كتلة حوض البحر الأبيض المتوسط[1].

ج. **وعلى العكس من هؤلاء وأولئك**، يرى فريق آخر أن المغرب جزء لا يتجزأ من الوطن العربي الممتد من الخليج إلى المحيط: المغرب عربي بلسانه، بعاداته وتقاليده، بتاريخه ومكانه، بآماله وأهدافه (بمصيريته).

إن ارتباط المغرب بالعروبة-حسب هذا الفريق- ارتباط عضوي مصيري، والخيط الذي ينسج[2] هذا الارتباط هو فكرة القومية العربية.

د. **الاتجاه الرابع** الذي يحاول أن يفرض نفسه بين هذه التيارات، هو الاتجاه الماركسي، الذي يرتكز في نظرته إلى التاريخ، ماضيا وحاضرا ومستقبلا، على المادية التاريخية.

---

[1] . يمكن أن يُلْمَسَ هذا الاتجاه في كتاب: **الجديد في تاريخ المغرب** للسيد محي الدين المشرفي، وهو كتاب صغير للأقسام الابتدائية اعتمد فيه ا على بناء الأحداث والتواريخ حسب التقويم الميلادي فقد دون الهجري.

[2] - في طبعتنا الأولى ينهج والتصويب من الأصل .

يمكن أن نميز في هذا الاتجاه جناحين: جناح ماركسي- غربي، وجناح ماركسي- عربي. وإذا كان هؤلاء وأولئك لا يعارضون حاليا في:"إسلامية" المغرب، فما ذلك إلا لتقديرهم لطبيعة "المرحلة" التي تجتازها البلاد اليوم، وهي مرحلة تفرض النضال، ولو تحت راية الإسلام، من أجل توعية الجماهير الكادحة، وفتح أعينها على حاضرها المتردي، ومستقبلها المحتوم.

غني عن البيان القولُ بأن التاريخ عند هذا الفريق يجب أن يكتب انطلاقا من المفهوم الماركسي-اللينيني للتاريخ ومراحل تطوره. وهكذا فالحركة الوطنية المغربية مثلا، التي عرفت النور عام 1930، لم تكن رد فعل وطني إسلامي ضد الظهير البربري الذي أراد منه الفرنسيون" عزل إخواننا البرابر عن الإسلام قصد تنصيرهم فيما بعد"، بقدر ما كانت -أي الحركة الوطنية- نتيجة التغير في علاقات الإنتاج، هذا التغير الذي ترتب عنه طبقة بورجوازية فتية نشأت في حضن الرأسمالية الأجنبية، والإقطاعية الوطنية، فقامت تُناضل من أجل مصالحها النامية المتطورة.

هـ. وإلى جانب هذه التيارات التي تتفاوت قوة وضعفا، هناك جدول صغير شاب، أخذ يتلمس طريقه في خضم هذا الصراع، "السري" بين مختلف الاتجاهات. إنه لم يَخُطَّ بعد لنفسه طريقا واضحا، ولكن ملامحه أخذت تتبلور؛ إنها مزيج من القومية العربية والفلسفة الماركسية.

تلك، باختصار، هي أهم وأبرز الاتجاهات السائدة في عالم مغربنا اليوم. وإذا كان التيار التقليدي مازال قويا عميق الجذور، فإنه على كل حال تيار قديم، وهو ككل قديم لابد أن يتقلص ويتراجع ليترك المكان لـ"الجديد".

بل إن هذا "التجديد" قد أخذ فعلا يتسرب إلى حملة لواء القديم أنفسهم، مما جعلهم يعيشون في ازدواجية وانفصال مع ذواتهم؛ إنهم بمفاهيمهم وعقليتهم مع القديم، ولكنهم بسلوكهم الاجتماعي يأخذون من الجديد بحظ وافر، لقد دخلت الحضارة الحديثة مختلف البيوت ولم تعد "اللبدة" والعمامة بعلامة على هؤلاء. لقد أخذت تنسحب هذه وتلك لحساب السيارات الفخمة، والفيلات الأنيقة، والشيكات البنكية. بل إن هؤلاء لم يعودوا يتمسكون بالقديم إلا من جانب واحد، فهم يرسلون أولادهم للتعليم- لا في الكتاتيب القرآنية أو المدارس العربية أو المعاهد الأصلية- بل إنهم أكثر

الناس تنافسا وسِباقا إلى المدارس الحديثة، مدارس البعثة الفرنسية بالخصوص، حيث لا "دين" ولا لغة عربية.

نخلص من كل ذلك إلى أن نظرتنا إلى الحياة، والتاريخ جزء منها، يجب أن تتحدد لا انطلاقا من وجهة نظرهؤلاء، ليس فقط لأن نجم تيارهم آخذ في الأفول، بل أيضا لأن تاريخنا مكتوب فعلا وفق وجهة النظر هذه، وهو شيء نثور عليه اليوم، ولا نتردد في الدعوة إلى إعادة كتابته من جديد، وفقا لأصول جديدة ومفاهيم جديدة.

أما الاتجاه الإقليمي بقسميه، فهو اتجاه تعدَّاه التاريخ، إذ لم يعد من الممكن اليوم لأي بلد مهما كان، أن يعيش مُنفردا مُنعزلا. إن عالم اليوم ليس عالم القوميات الضيقة، بل هو عالم الكتل، بل عالم الإنسانية. والمغرب مدعو إلى أن يربط مصيره بغيره، لأن المصير المشترك أصبح علامة العصر الذي نعيش فيه.

وإذا كان لامناص من الانفتاح على الغرب، فإن ذلك يجب أن يكون عن وعي وإدراك لمقوماتنا الشخصية والتاريخية. ليس المغرب إلى الغرب أقرب، بل هو إلى الشرق أكثر قربا؛ بروحه، بمفاهيمه وعقليته، بعاداته وتقاليده، بدينه وتاريخه. على أنه يجب ألا نقيم فاصلا نهائيا بين الشرق والغرب؛ فليس الشرق شرق والغرب غرب، بل إن في الغرب من الشرق مثلما في الشرق من الغرب. الحضارة المغربية اليوم بنت الحضارة الشرقية بالأمس، ونضال الشرق اليوم، ومفاهيمه الجديدة، مستمدة من فكر الغرب وثقافته وفلسفته.

نعم، إن المغرب، بحكم وضعيته الاقتصادية والاجتماعية جزء من العالم الثالث، ولكن هذا العالم الجديد ليس كتلة متجانسة، إنه مجموع كتل:عربية، وافريقية، وآسيوية، وأمريكية لاتينية، والمغرب بحكم لغته وتاريخه ومصيره جزء من الكتلة العربية.

هل معنى هذا أن نظرتنا إلى الماضي يجب أن تتحدد انطلاقا من فكرة "القومية العربية"؟ ليس ثمة شك في أن تاريخ المغرب جزء لا يتجزء من تاريخ الوطن العربي، وأن فهم أحداثه وتتبع مجراه يتوقف إلى حد كبير على فهم التاريخ العربي.

لقد دخل المغرب التاريخ-من بابه الواسع- بدخول العرب إليه. وإذا كان قد شَكَّلَ لنفسه منذ عهود مبكرة دولة مستقلة عن الخلافة الإسلامية، فإن الذين كانوا على رأس هذه الدولة هم "منشقون" وافدون من بغداد. ثم إن حضارة المغرب بمختلف مظاهرها، ومهما كان طابعها الخاص، هي حضارة دمشق وبغداد وقرطبة. لقد أخذ المغرب وأعطى، ولكن مجال أخذه وعطائه كان دوما المجال العربي الإسلامي.

وإذا كان المغرب قد تلقى المفاهيم الماركسية، أول ما تلقاها، من الغرب ورجاله، مثله في ذلك مثل بقية البلدان العربية، فإن "ماركسية" المغرب أخذت تصطبغ بـ" الماركسية العربية"، التي تؤمن بالمادية التاريخية في إطار إسلامي، وبالاشتراكية العلمية في إطار القومية العربية "المتعلمنة".

نعم إن هاهنا تناقضا واضحا، في هذا المفهوم الذي يُريد أن يتبناه الاتجاه الخامس، ولكنه تناقض نابع من طبيعة المرحلة التي نعيشها، وهو يعكس التحولات التي تفعل في كياننا، والتي يعيش فيها جنبا إلى جنب، الإيجاب مع السلب، والضد مع ضده في صيرورة وتفاعل لا يعلم أحد ماذا ستكون نتيجته غدا.

من هنا نستطيع أن نتبين أن اضطراب موقفنا من الماضي ناتج عن اضطراب وضعية الراهن، إن حاضرنا لم يتشكل بعد، وكياننا لم يتموضع بالشكل الذي يُمَكِّنُنَا من الالتفات إلى الماضي، والتطلع إلى المستقبل، على أقدام ثابتة، ونظرة محددة. إن المقص لا يزال ينساب يمنة ويسرة في ثوب مصيرنا. وأن عملية المقص لم تنته بعد، ولا يبدو أنها، في الظروف الحالية، قريبة من النهائية.

وما دام الأمر كذلك، فمن الحكمة أن (لا)[1] نتصلب أو نتعصب لهذا الاتجاه أو ذاك، يجب أن نترك الباب مفتوحا، وأن نجعل من كل موقف نتخذه موقفا قابلا للتصحيح دوما.

لقد استبعدنا الاتجاهين: التقليدي والإقليمي، لأنهما يتنافيان مع روح العصر، أما تيار "القومية العربية" فيبدو أنه لم يتمكن من غرس جذوره العاطفية في المغرب، مثلما

[1] لا: سقطت في الطبعة الأولى، ولا يستقيم المعنى بدونها.

أن التيار الماركسي الدوجماتي لم يجد مجال العمل سهلا، ولا ميدان النشاط حتما[1]، ولعل ذلك راجع إلى كونه يُحاول فرض نظرية مُستمدة من تحليل علمي لواقع معين، على واقع آخر يختلف عنه من عدة نواح.

ولكن هذا لا يعني أن علينا أن نرفض كل ما في هذه الاتجاهات جملة وتفصيلا. إن عروبتنا واقع أكد نفسه تاريخيا، وهي عروبة تمتزج بدمائنا امتزاج الإسلام بكياننا الفكري والروحي، كما أن الطريق الاشتراكي أخذ يفرض نفسه كمنهج وأسلوب في العمل والتفكير.

إننا، في المرحلة الراهنة من تاريخنا، مدعوون إلى أن نصوغ نظرتنا إلى الماضي وإلى المستقبل معا، على أساس عروبة متفتحة، ودين إنساني لا يُعارض قط في سلوك أي طريق يستهدف العدالة الاجتماعية والازدهار والتقدم. علينا أن نتخطى كل قومية متعصبة، عاطفة جوفاء، وكل عقيدة أو إيديولوجية جامدة متحجرة، متسلحين بالعلم في تفكيرنا وفلسفتنا وكل شؤوننا.

إن نظرتنا إلى الماضي يجب أن تصدر إذن عن تحليل علمي لوضعيتنا الراهنة. وهذا يعني أن على المؤرخ أن يعيش الحاضر في الوقت نفسه الذي يغوص في أعماق الماضي. إن فهما حقيقيا للماضي لن يتأتى إلا انطلاقا من فهم علمي للحاضر، مثلما أن هذا الفهم للحاضر يتوقف على مدى الفهم العلمي لحقائق الماضي ومجريات أحداثه. ومن ثمة فإن التاريخ الحقيقي هو التاريخ الذي يعكس هذا الارتباط بين الماضي والحاضر، بين ما كان وما هو كائن، لنستطيع بعد ذلك رؤية ما ينبغي أن يكون.

[1] - هكذا في الأصل عند الجابري، وجعلها هلمجرا ممهدا ليس اعتمادا على النص الذي لا يمتلك منه نسخة وإنما اعتمادا على قريحته التي تختلق ما ليس موجودا.. فلعله ينظر في اللوح المحفوظ.

فهرس تحليلي للمراجع

قائمة بأهم المراجع التي استثمرناها في موضوع النقد التاريخي والفلسفة النقدية للتاريخ، ومع أن جل هذه المراجع قد سبقت الإشارة إليها، فقد آثرنا أن نجمعها في قائمة واحدة مخصصين لكل منها كلمة قصيرة قصد التعريف به:

1. مراجع عربية

أ. المؤلفات

1. **ابن خلدون** (عبد الرحمان بن محمد): **المقدمة**: اعتمدنا على الطبعة الحديثة التي أخرجتها لجنة البيان العربي، والتي تشمل على أربعة أجزاء، مصدرة بمقدمة تحليلية للدكتور علي عبد الواحد وافي، الذي حقق هذه الطبعة وشرح وأضاف إليها الفقرات الناقصة في الطبعات العربية، مما جعلها أحسن وأكمل طبعة متوفرة الآن (القاهرة- الطبعة الأولى 1958– الطبعة الثانية، 1965). والدكتور علي عبد الواحد وافي من المهتمين بالدراسات الخلدونية، خاصة منها ما يتعلق بعلم الاجتماع، وقد سبق له أن أخرج كتابا في الموضوع بعنوان: **ابن خلدون** "في سلسلة" قادة الفكر في الشرق والغرب، العدد 3، مكتبة نهضة مصر، القاهرة. والمقدمة التحليلية المشار إليها أعلاه، هي نفس هذا الكتاب، مع إضافات قليلة.

2. **الحصري** (ساطع ابو خلدون): **دراسات عن مقدمة ابن خلدون،** طبعة موسعة، مكتبة الخانجي، ومكتبة المثنى ببغداد،1961، وهي دراسات مشهورة تناول فيها المؤلف مختلف موضوعات "المقدمة" بالتحليل. وهي أشبه ما تكون بفهرس تحليلي موسع لمقدمة ابن خلدون، علاوة على أبحاث تتناول حياة ابن خلدون ومقارنة نظرياته في التاريخ والاجتماع مع آراء مونتسكيو وفيكو. كما يشتمل الكتاب على نقد لبعض الكتب التي ظهرت حول المقدمة، ككتاب طه حسين....إن دراسة الحصري هي أحسن وأوسع الدراسات التي ظهرت إلى الآن بالعربية حول مقدمة ابن خلدون.

3. **حاطوم** (نور الدين)، **وعاقل** (نبيه)، **وطربين** (أحمد) **ومدني** (صلاح): **المدخل إلى التاريخ**، مطبعة الكطل، دمشق، 1968، مجلد يقع على نحو 650 صفحة من القطع الكبير، والكتاب عبارة عن تاريخ للكتابة التاريخية منذ العصر اليوناني إلى اليوم، يترجم الكتاب لأشهر المؤرخين في مختلف العصور، ويبين طريقتهم في الكتابة سواء كانوا عربا أم غير عرب، سواء في العصر القديم أو الوسيط أو الحديث أو الفترة المعاصرة، ويتميز الكتاب عن غيره من الكتب

المماثلة بكونه يكاد يتقصي المؤرخين العرب من العهود الإسلامية الأولى إلى القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، مما جعله يترجم لمؤرخين مغاربة وجزائريين وتونسيين وغيرهم من المؤرخين العرب القدماء والمحدثين، علاوة على المؤرخين الغربيين في مختلف العصور.

4. زريق (قسطنطين): **نحن والتاريخ**: دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الثانية، 1963. يتناول الكتاب الصناعة التاريخية بالتحليل والمناقشة بأسلوب جميل.

بالإضافة إلى تحليل للتيارات الحالية في العالم العربي وموقفها من التاريخ.

5. عثمان (حسن): **منهج البحث التاريخي**: دار المعارف بالقاهرة، الطبعة الثانية، 1965. ويعتبر هذا الكتاب من أحسن الكتب العربية في النقد التاريخي، يتتبع مراحل العقل التاريخي من البداية إلى النهاية. اعتمد المؤلف فيه: على خلاصة لما ورد في بعض المؤلفات الأوروبية والأمريكية والعربية مع الاسترشاد ببعض ما كتبه علماء المسلمين في الرواية والحديث.

6. حداد (جورج): **المدخل إلى تاريخ الحضارة**: الجزء الثالث، مطبعة الجامعة السورية، دمشق، 1955، والذي يهمنا من هذا الكتاب هو الباب الأول منه الذي يقع في نحو 75 صفحة خصصها المؤلف للحديث عن الحضارة وشروطها ومظاهرها ومصادرها حديثا مركزا عميقا.

ب. المترجمات

7. كاسيرر (أرنست): **مدخل إلى فلسفة الحضارة الإنسانية أو مقال في الإنسان**، ترجمة الدكتور إحسان عباس، دار الأندلسي، بيروت، 1961. يتضمن الكتاب فصلا في "التاريخ"، ويقع في نحو 56 صفحة، يناقش فيه المؤلف مختلف القضايا المتصلة بالفلسفة النقدية للتاريخ، مع مناقشة لمخلف المدارس التاريخية.

8. وولش(W. WALSH): **مدخل لفلسفة التاريخ**، ترجمة أحمد حمدي محمود، الإدارة العامة للثقافة، قسم الترجمة والألف كتاب، القاهرة، 1964. ينقسم الكتاب إلى قسمين رئيسيين: في القسم الأول يتناول المؤلف بالشرح والمناقشة أهم القضايا التي تدخل في نطاق الفلسفة النقدية للتاريخ على ضوء نظرية كولنجوود، وفي القسم الثاني يستعرض بعض آراء ونظريات في فلسفة التاريخ بمعناها التقليدي، خاصة آراء كانت وهودو وهيجل وتوينبي.

9. لانجلوا-سينوبوس: "المدخل إلى الدراسات التاريخية" ونصوص أخرى، جمعها الدكتور عبد الرحمان بدوي، وأخرج الكل في كتاب خاص باسم: **النقد التاريخي**: دار النهضة العربية –القاهرة- 1963. ورغم أن كتاب لانجلوا سينوبوس قديم" إذ ظهرت الطبعة الأولى منه

(بالفرنسية) عام 1898، فلا زال من المراجع الرئيسية في النقد التاريخي، ومؤلفاه من أنصار النزعة الوضعية في التاريخ.

10. هرنشو: <u>علم التاريخ</u>: ترجمة وعلق حواشيه وأضاف إليه فصلا في التاريخ عند العرب: الأستاذ عبد الحميد العبادي، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر: سلسلة خلاصة العلم الحديث، الرسالة السابعة، القاهرة، 1944، ورغم أن الكتاب قديم، فإنه من المراجع المهمة في الموضوع. يضم الكتاب سبعة فصول يتحدث فيها المؤلف على التاريخ من حيث هو علم، وعلى مقاصده، وطرق الكتابة، وتاريخه من أقدم العصور، وفوائده وعلاقته بغيره من العلوم (كتاب صغير الحجم).

11. هورس (جوزيف) **<u>قيمة التاريخ</u>**: ترجمة الشيخ نجيب وهيبة الخازن، منشورات مكتبة الحياة، بيروت 1964. كتاب صغير، هو بمثابة تعريف بأهم القضايا التي تتناولها فلسفة التاريخ بنوعيها النقدي والتأملي.

2- مراجع بالفرنسية

12- Émile Callot *: Ambiguïtés et antinomies de l'histoire et de sa philosophie* ED. RIVIERE, PARIS, 1962,

يتناول الكتاب في قسمه الأول بالتحليل والمناقشة معضلات العمل التاريخي، أي أهم المشاكل التي تهتم بها الفلسفة النقدية للتاريخ. أما القسم الثاني فهو تطبيقات يتناول فيها المؤلف بالبحث والمناقشة تاريخ الفلسفة وتاريخ العلوم.

كما يناقض أهم النظريات المتعلقة بفلسفة التاريخ: الفلسفة المثالية للتاريخ، نظريات توينبي في تاريخ الحضارة

13. H.I. MARROU : *DE LA CONNAISSANCE HISTORIQUE ED DU SEUIL*. PARIS 19654 14éme éd. .

كتاب مشهور يعتبر أحد المراجع الأساسية في النقد التاريخي، وهو محاولة عميقة في ميتودولوجيا التاريخ ومعززة بأمثلة كثيرة.

14. ARON (RAYMOND) : *INTRODUCTION A LA PHILOSOPHI DE L'HISTOIRE Essai sur les limites de l'objectivité Historique*. Gallimard 1948.

وهذا الكتاب هو أيضا رغم قدمه من المراجع الأساسية في النقد التاريخي، يحاول فيه المؤلف رسم حدود الموضوعية التاريخية، يتناول بالتحليل والمناقشة أهم القضايا الشائكة في العمل التاريخي (دراسة نظرية)، وأهمية الكتاب ليست فيما يقدمه من نتائج، بقدر ما هي فيما يطرحه من أسئلة.

collection 10 U.J.E. 1961.، ARON (RAYMOND) : *DIMMENSSION DE LA CONSCIENCE HISTORIQUE*.15

الكتاب عبارة عن مقالات ومحاضرات للمؤلف في موضوع التاريخ وفلسفة التاريخ، وإذا كان الكتاب متأثرا بنزعة سياسية معينة، فإن قيمته قائمة في براعة المؤلف في التحليل والمناقشة وطرح الأسئلة.

16.RICOEUR (PAUL) : *histoire et vérité*. Paris Ed, du seuil. 1955.

يتناول المؤلف في القسم الأول من الكتاب أهم جوانب مهمة المؤرخ، والقسم الثاني مقالات مختلفة في الشخصانية، والحقيقة، والعمل، والحضارة، ويطرح فيها المؤلف قضية الثقافة والحضارة والمشاكل المطروحة بصددهما في الوقت الحاضر.

GUSDORF (GEORGES) : *Les origines des sciences humain*-Paris Mars 1967..17

الكتاب هو الجزء الثاني من سلسلة يُؤرخ فيها المؤلف للعلوم، مدافعا عن العلوم الإنسانية التي أخذت تطغى عليها العلوم التجريبية والتقنية، يضم الكتاب فصلا مهما حول التاريخ في القديم (عند اليونان والرومان).

فهرس المواضيع

على سبيل التوضيح.....5
مدخل تمهيدي (بقلم خالد طحطح) 35
راهنية التاريخ والمؤرخون في المغرب المعاصر 41
موقع عمل الجابري ضمن الحصائل والمراجعات الأكاديمية 55
لماذا غاب التحقيق في دراسة الجابري النقدية 62
نص: التاريخ والمؤرخون في المغرب المعاصر لمحمد عابد الجابري.....69
مقدمة: الغرض من هذه الدراسة 71
القسم الأول: التاريخ ومهمة المؤرخ 73
1- التاريخ والمؤرخون 75
1-الأصل العربي للكلمة 75
2-أصلها اليوناني 76
3- دلالاتها..... 76
4-ماذا نعني بالتاريخ وبالتأريخ 78
2-الاجتماع الإنساني والحادثة التاريخية 79
1- الماضي البشري 79
2- صفات الحادثة التاريخية 80
3- معنى الحادثة التاريخية 81
3- التاريخ ومهمة المؤرخ 83
1- طبيعة مهمة المؤرخ 83
2- إعادة بناء الماضي عقلياً 85
3- التفسير والتعليل 89
4- السببية في التاريخ 92

5- الذاتية والموضوعية 93
6- التأريخ والنظرة الفلسفية 96
القسم الثاني: العمل التاريخي في المغرب المعاصر.....99
1- **تاريخنا المكتوب: قديماً وحديثاً** 101
1- حصيلتنا من التأليف التاريخي 101
2- المؤلفات التقليدية وعبقرية ابن خلدون 102
3- الأبحاث والدراسات الأجنبية 108
4- المؤلفات المعاصرة: تركيب سطحي 111
2- جولة بين المؤلفات التاريخية المعاصرة.....113
أ -الكتب المدرسية 116
-دروس التاريخ المغربي لعبد الله الجراري
-مدخل إلى تاريخ المغرب لعبد الله كنون
-تاريخ المغرب لمحمد بن عبد السلام بن عبود
-دروس تاريخ المغرب للأستاذ الهاشمي الفيلالي
ب- مؤلفات التحصيل والتجميع 125
-المعسول للمختار السوسي 128
-تاريخ تطوان لمحمد داود 131
ج- في الحضارة المغربية 132
مظاهر الحضارة المغربية لعبد العزيز بنعبد الله
د- في التاريخ الحضاري 142
المغرب عبر التاريخ لإبراهيم حركات
هـ رسائل جامعية 149
1-الزاوية الدلائية لمحمد حجي 149
2-نشأة دولة الشرفاء السعديين بالمغرب لعبد الكريم كريم 155

و- **مقالات وأبحاث مختلفة** 159
مقالات عبد القادر الصحراوي
مقالات عبد الله العمراني
مقالات محمد بن تاويت
مقالات محمد المنوني
مقالات جرمان عياش
خاتمة: من أجل تاريخ حقيقي 166
1- التاريخ الحقيقي..... 166
مصادر تاريخنا 169
غرضنا من التاريخ 173

ملحق طريف

1- كلمة الغلاف وتعليق طريف

2- صورة من النسخة المرقونة الأصل لرسالة محمد عابد الجابري

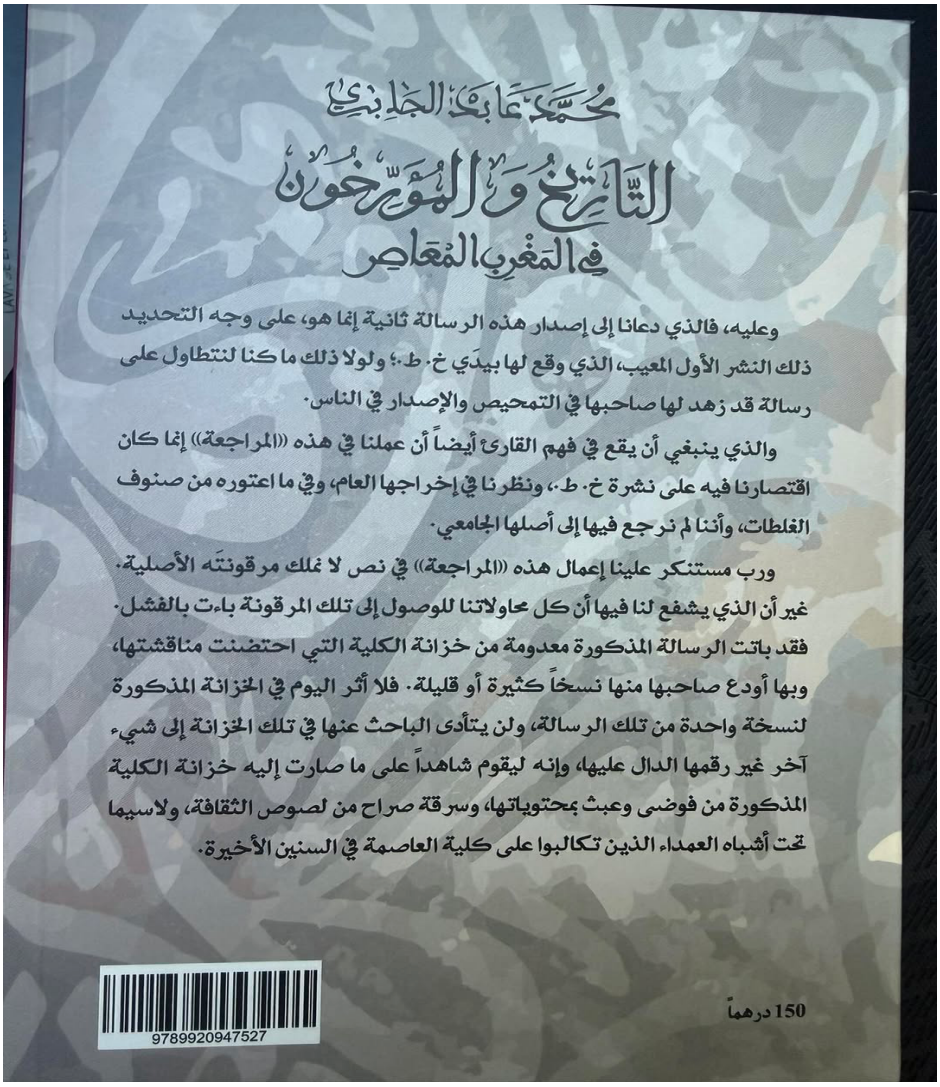
3- اللإهداء

(قيل لأعرابي: أين النسخة التي اعتمدت عليها؟

فأشار إلى رأسه وقال: "هنا"

فقيل له: وهل قابلتها بنسخة أخرى؟

قال: "لا، فهي النسخة الأم")



ضبطه وعلق عليه:

في كلمة الغلاف وحدها أخطاء نحوية صريحة، إلى جانب ما فيها من ركاكة أسلوبية، واضطراب في التراكيب، وضعف في الإحالة بالضمائر، وسوءِ اختيار لبعض الألفاظ.

1- «وقع لها بيدَي خ. ط»

الصواب في الاستعمال الأفصح: «وقع لها بيد خ. ط.»، لأن تركيب «وقع له بيدي» ثقيل، وفيه تكلّف.

2- «ما كنا لنتطاول على رسالة»

تعبير غير موفّق؛ لأن «نتطاول على» تستعمل غالبا في معنى التجرؤ المذموم. والأليق: «ما كنا لنتناول» أو «لنتعرّض» أو «لنتصدّى»

3- «رسالة قد زهد لها صاحبها»

فيه ضعف في التعدية؛ والأفصح: «زهد صاحبها فيها» لا «زهد لها»

4- «في التمحيص والإصدار في الناس»

تعبير مضطرب، ولا سيما «الإصدار في الناس»؛ فالأفصح أن يقال مثلاً: «إصدارها» أو «نشرها في الناس». أما «الإصدار في الناس» فتركيب غير سليم من جهة الاستعمال.

4- «إنما كان اقتصارنا فيه على نشرة خ. ط».

فيه اضطراب تركيبي بيّن؛ لأن العبارة تتطلب تركيبا فصيحاً. والأوضح: «إنما اقتصر عملنا في هذه المراجعة على نشرة خ. ط. » فالمشكل هنا أسلوبي تركيبي.

.6- «وفي ما اعتوره من صنوف الغلطات»

«اعتوره» يعود على مفرد مذكّر، بينما الضمير على«إخراجها»، وهو مؤنث؛ فكان مقتضى الظاهر: «وفيما اعتورها»، وعدم تمييزه بين المذكر والمؤنث راسخ في كتاباته ففي أحد إهداءاته كتب : (إلى أمي الذي ....)

.7-«صنوف الغلطات».

الغلطات ليست خطأً صريحاً، لكن «الأغلاط» أو «الأخطاء» أفصح في اللغة السليمة.

.8- «وأننا لم نرجع فيها إلى أصلها الجامعي»

«أصلها الجامعي» تعبير غير محكم. والأوضح: «أصلها المودَع في الجامعة» أو «نسختها الجامعية الأصلية»

9- «ورب مستنكر علينا»

الأفصح: «وربما استنكر مستنكرٌ علينا». أما الصياغة ففيها حذف وإجمال يوهمان بالركاكة.

10- «إعمال هذه المراجعة»

ثقيلة. الأشيع: «إجراء هذه المراجعة» أو «القيام بهذه المراجعة».

11- «نص لا نملك مرقونته الأصلية»

فيها ضعف اصطلاحي؛ ومرقونته ليست أفصح الألفاظ هنا. والأوضح والبين والأفصح: «نسخته المرقونة» أو «أصله المرقون»

12- «يشفع لنا فيها أن كل محاولاتنا...»

الأفصح والصواب: «يشفع لنا في ذلك أن...»، لأن الضمير في «فيها» غير بيّن المرجع.

13- «وبها أودع صاحبها منها نسخاً كثيرة أو قليلة»

هذه من أضعف الجمل في النص:

- «منها» زائدة على المعنى أو موهمة.
- «كثيرة أو قليلة» تعبير متهافت؛ لأنه لا يفيد شيئاً محدداً.

14- «فلا أثر اليوم في الخزانة المذكورة لنسخة واحدة من تلك الرسالة»

الأمتن: « فلا يوجد اليوم في الخزانة المذكورة أثر لنسخة واحدة من تلك الرسالة» من جهة الإعراب والسبك.

15- «ولن يتأدى الباحث عنها في تلك الخزانة إلى شيء آخر»

والأفصح: «ولن يتأتى للباحث عنها»

16- «غير رقمها الدال عليها»

فيها ضعف دلالي؛ لأن الرقم لا يدل على الرسالة وحدها إلا بقرينة. والأدق: «غير رقمها المثبت في السجل» أو نحو ذلك.

17- «وأنه ليقوم شاهداً»

الضمير في «أنه» غير واضح المرجع: أهو الرقم؟ أم الأمر المذكور؟ ففي العبارة لبس.

والأوضح: «وذلك الرقم يقوم شاهداً» أو «وهو شاهد»

18- «وسرقة صراح من لصوص الثقافة»

فيها خطآن:

•«صراح» هنا غير مستقيمة؛ والأفصح: «صريحة».

•التركيب الأوضح: «وسرقة صريحة من لصوص الثقافة».

19- «ولاسيما تحت أشباه العمداء».

الصواب في الرسم: «ولا سيما» مفصولة. لا عن سيما، كما سبق وأن وضحنا في هلمجرا (هلم جرا)

وأيضاً الأسلوب هنا هجائي انفعالي أكثر من كونه تقريريا علميّا.

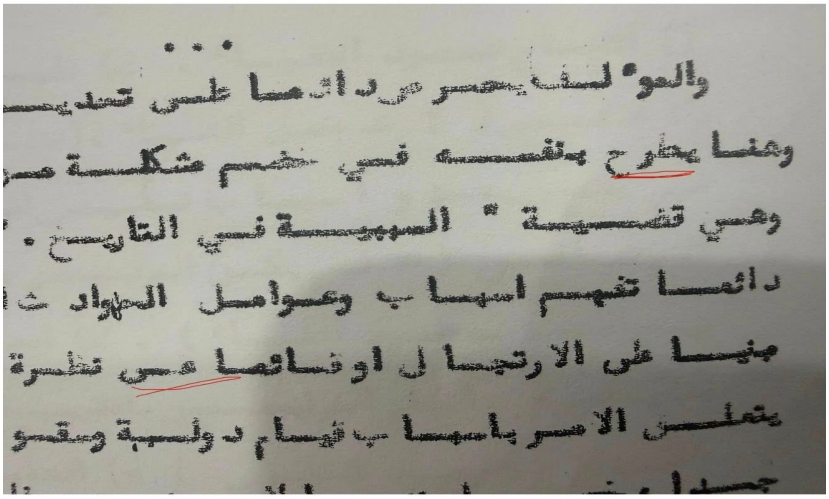
20- «في السنين الأخيرة».

الأفصح والأشيع: «في السنوات الأخيرة».

21- « 150 درهم: خطأ مطبعي شنيع، فهذا المبلغ مقابل ماذا بالضبط؟ مقابل توراة محرّفة، محشوة بهوامش فارغة تتضمن معلومات يعرفها الطلبة في بداياتهم، **ثم كُتِبَ النص كله بخطٍّ كبير جداً**؛ حتى يبدو للقارئ أنه أمام «موسوعة»، لا أمام تضخيم بصري متعمَّد. ولم يكتفِ صاحب النشرة بذلك، بل أرفق بها ملاحق مقتطفة من كتب الجابري المنشورة سلفاً، فقط ليبلغ بها 490 صفحة؛ وكأن العبرة بعدد الأوراق.

والأطرف من هذا كله أنه لا يمتلك الأصل أصلاً، ولم يستطع الحصول على نسخة من رسالة الجابري، فنقلها عن وسيط؛ وهو تصرّف لا يفعله شخصٌ جادٌّ يحترم القارئ ولا النص. مع أن في المغرب ثلاث نسخ متوفرة منها، لكنه آثر الطريق الأسهل: أن يُصحّح من مخيلته، وأن يملأ الفراغ بثقةٍ لا يسندها علم، فكانت النتيجة «صواباً» من اختراعه، وأخطاءً من إنتاجه.

باختصار: نشرة لا تبيع علما، بل تبيع الورق؛ ولا تقدّم تحقيقا، بل تستعرض عدداً من الصفحات، وكأن القارئ سيدفع ثمن الحشو لا ثمن العمل الرصين.



والعو لف يحرص دائما على تحديد
وهنا يطرح بنفسه في خضم مشكلة مر
وهي قضية " الصهيونية في التاريخ .
دائما تفهم اسبابها وعوامل الصهاد ث
مبنيا على الارتجال او قائما على نظرة
يتعلق الامر باسباب قيام دولة ومقو

(اللاإهداء)

إلى هلمجرا

الذي ضيع وقته في تنقيح نص بدون توفره على الأصل.

إلى هلمجرا

الذي خالف الأمانة العلمية فتجرأ على تصحيح متن نص هو ملك لصاحبه، فالتصرف في متن النص تصحيحا هو اعتداء على المؤلف والناسخ.

إلى هلمجرا

الذي خالف القواعد العلمية بتصحيحه متن نص هو ليس في الأصل

مخطوط بل بحث أكاديمي نوقش ولم يصححه صاحبه ثانية ووضعه كما هو.

إلى هلمجرا

اعترافا منا بجهده الذي ضاع هباء وكان عليه استغلاله ليخرج ترجمة من الترجمات التي أعلن عن غلافها الوهمي